أربع رسائل في علوم الحديث

قاعدة في الجرح والتعديل
وقاعدة في المؤرخين

للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي

المتكلمون في الرجال

للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١



قاعدة في الجرح والتعديل

وقاعدة في المؤرخين

للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي

ولد سنة ٧٢٧ هـ وتوفي سنة ٧٧١ هـ رحمه الله

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطبعة الأولى في بيروت سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م
الطبعة الثانية في القاهرة سنة ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م
الطبعة الثالثة في بيروت سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م
الطبعة الرابعة بباكستان سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٣ م
الطبعة الخامسة في بيروت سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص. ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويُطلب منها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الطبعة الخامسة :

الحمدُ لله على توفيقه وإحسانه، والشكرُ لـه على فضله وامتنانـه، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد عبدِهِ ورسولِهِ الداعي إلى رضوانه، وعلى آله وأصحابه ومن تَبِعَهم بالسَّيْرِ على هَدْيه وتبيانه.

وبعدُ فهذه الطبعة الخامسة من مجموعة (الرسائل الأربع في علوم الحديث)، أُقدِّمُها للقراء في حُلَّتِها القشيبة، مَزِيدةً من التعليق والتحقيق والخدمة، بعد أن نَفِدَتْ طَبْعَتُها الثالثة ثم الرابعة في زمن قصير، وكان ذلك بفضل الله تعالى وجميل توفيقه سبحانه.

وقد وَقَفْتُ خلال مطالعاتي ومراجعاتي على ما يُعَدُّ نسخةً أخرى من رسالة التاج السبكي: (قاعدة في الجرح والتعديل)، ونسخـةً أخرى من رسالته: (قاعدة في المؤرِّخين).

فقد أورد المحدِّثُ الحافظُ المؤرِّخ الفقيه شمس الدين أبو عبـد الله محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي ثم القاهري، الشافعي، المولود سنة . . . ، المتوفى سنة ٩٤٢ رحمه الله تعالى، في آخر كتابه «عُقُود الجُمَان في مناقب الإمام الأعظم أبـي حنيفة النعمان» ص ٣٩٢ ـ ٣٩٥ و٤٠٦ ـ ٤١١، قسماً كبيراً من (قاعدة في الجرح والتعديل).

وكذلك أورد المحدِّثُ الحافظ اللغوي النسَّابة الفقيه أبو الفيض محمد

مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحُسَيني، الزَّبِيدي، الحنفي، شارح «القاموس»، المولود سنة ١١٤٥، المتوفى سنة ١٢٠٥ رحمه الله تعالى، خلاصةً حسنةً من (قاعدة في الجرح والتعديل)، في أوائل كتابه شرح الإحياء «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» ١ : ٥١ ــ ٥٣.

وكذلك أورد الحافظ الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبـي بكر السيوطي المصري، الشافعي، المولود سنة ٨٤٩، المتوفى سنة ٩١١ رحمه الله تعالى، في أول كتابه «نظم العِقْيان في أعيان الأعيان» ص ٨ ــ ١٠، قسماً كبيراً من (قاعدة في المؤرخين).

وكذلك أورد هذه «الرسالة» القاضي الفقيه المؤرخ الأديب تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغَزِّي، الحنفي، المولود في حدود سنة ٩٦٠، المتوفى سنة ١٠١٠، رحمه الله تعالى، في مقدمة كتابه «الطبقات السَّنِيَّة في تراجم الحنفيَّة» ١ : ٣٥ ــ ٣٨.

فاستفدتُ من صنيع هؤلاء الأئمةِ الأجلَّةِ فائدتين: الأُولى عِظَمُ أهميةِ هاتين القاعدتين، اللتين هُدِيتُ بفضل الله تعالى إلى خدمتِهما ونشرِهما منذ عشرين سنة، فأكَّد عندي اهتمامُ هؤلاء الأكابر بنقلهما في كتبهم، واعتمادُهم لهما قاعدتينِ في بابهما: سامِيَ موقعِهما في موضوعهما.

والفائدة الثانية: أني قابلتُ نسختي المطبوعة المحقَّقة من رسالة (قاعدة في الجرح والتعديل)، بما جاء في «عُقُود الجُمَان» للحافظ الصالحي، وما جاء في «إتحاف السادة المتقين» للحافظ الزبيدي، فصحَّحتُ تحريفاتٍ كثيرة، كانت باقيةً في الأصول المخطوطة وفي الطبعة الأولى من الكتاب، فالحمد لله على توفيقه وعونه وتسديده وإرشاده.

وكذلك قابلتُ نسختي المطبوعة المحققة من رسالة (قاعدة في المؤرخين) بما جاء في «نَظْم العِقْيان» للإمام السيوطي، وبما جاء في

«الطبقات السَّنِيَّة» للقاضي تقي الدين التميمي، فاستفدتُ بعضَ التصويبات من نَصّ «نَظْم العِقْيَان»، ولم يكن في النص المُورَدِ في «الطبقات» زيادةُ فائدة، بل وقع فيه بعضُ التحريف، مما قد أُشيرُ إليه في موضعه إن شاء الله تعالى.

هذا، وكنتُ عزمتُ أن أُضِيفَ إلى هذه المجموعةِ المسماةِ (أربع رسائل في علوم الحديث): رسالةً خامسة، تُعَدُّ أيضاً من روافد كتابِ الإمام عبد الحي اللكنوي: «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، رسالةً أجاب بها الحافظُ المنذريُّ عن أسئلةٍ في الجَرْح والتعديل، وقد خدمتُها واعتَنَيْتُ بها العنايةَ الطيبة، ثم رأيتُ أن تُطبَع مستقلةً، لتكون نَوَاةً لمجموعةٍ ثانيةٍ من الرسائل الحديثيَّة إن شاء الله تعالى.

وألَّفتُ من قريبٍ رسالةً لطيفةً بعنوان «أُمَراءُ المؤمنين في الحديث»، ذكرتُ فيها من أُطلِقَ عليه هذا اللقبُ المُنِيف، من المحدِّثين القُدَامَى والمتأخرين، مع ما يتصلُ بهذا اللقبِ من مباحثَ هامَّةٍ ومفيدةٍ إن شاء الله تعالى، فأَضفتُ هذه الرسالةَ إلى رسالةِ الحافظ المنذري رحمه الله تعالى، فتُطبَعَانِ معاً الآن في مجموعةٍ جديدة بعون الله تعالى.

وقد مَنَّ الله تعالى عليَّ بخدمةِ كتاب «الرفع والتكميل» والاعتناءِ به والتعليق عليه، في طبعته الثالثة التي صدرَتْ في العام الماضي سنة ١٤٠٨، بعدَ أن بَقِيَ الكتابُ في المطبعة في بيروت ثمانيَ سنوات، بسبب الظروف والأحوال المعروفة هناك، وخَرجَتْ هذه الطبعةُ مزيدةً على الطبعة الثانية نحوَ مئتي صفحة، وعلى الطبعة الأولى أكثرَ من ضِعفِها، غنيةً بالأبحاث الجديدة المفيدة، فالحمد لله على تيسيره وفضله.

وأسألُ الله تعالى العونَ والسداد، والتوفيقَ والرشاد، إلى خدمةِ كتابِهِ

سبحانه وسنةِ نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم، وهو وليُّنا ومولانا، ونعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غُدّة

في الرياض ٦ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقدِمَة الطبعَةِ الثالِثة :

الحمد للَّه مُسبغِ كلِّ فضلٍ وتوفيقٍ ونعمة، والصلاة والسلام على من أَرسلَه اللَّهُ للناسِ إماماً وهُدىً ورحمة، سيدِنا محمد النبـي الأمي، وعلى آله وأصحابه السادةِ الأبرار، والنجومِ الأطهار، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإنَّ (علم الجَرْح والتعديل)، لم تكن عنايةُ علمائنا المتأخرين به مُساوِقةً لعنايتهم بغيره من العلوم الحديثيَّةِ التي قاموا بها، فما يزالُ هذا العلمُ الهامُّ بحاجةٍ إلى اعتناءٍ واستيفاء، لتتكامل حلَقَاتُه، وتتضح قواعِدُه ومتعلَّقاته.

وكان من فضل اللَّه تعالى عليَّ: أن قمتُ بخدمة أوَّلِ كتابٍ مُستَقِـلٍّ، جَمَع جملةً كبيرةً من قواعد الجرح والتعديل، وهو كتاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، أَلَّفه نابغةُ المتأخرين الإمامُ محمد عبـد الحي اللَّكْنَوِي الهندي، المولود سنة ١٢٦٤، والمتوفَّى سنة ١٣٠٤، عن أقلَّ من أربعين سنة، وقد تَرَكَ أكثَرَ من مئةٍ وخمسة عشر مؤلَّفاً، بين رسالة في صفحات، وكتاب في مجلّدات، وكلٌّ واحد منها متميزٌ في موضوعه، أو فريدٌ في بابه ككتابه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل».

وقد طُبع هذا الكتابُ النفيسُ قديماً في الهند طبعتين، الأولى في حياة المؤلف، والثانية بعد وفاته. ثم طبعتُه محقَّقاً الطبعة الأولى، ثم الثانية، ويُطبَعُ

الآن ـ بعون اللّه تعالى ـ طبعةً ثالثةً مَزِيدةً من التحقيق والتعليق، بعد نَفادِ نُسَخ طبعتيه منذ زمن بعيد.

ومن روافد هذا الكتاب في موضوعه: القاعدتانِ اللتانِ كتبهما الإمام تاج الدين السبكي، باسمِ (قاعدة في الجرح والتعديل) و(قاعدة في المؤرِّخين)، وقمتُ بتحقيقهما والتعليق عليهما في طبعتيهما الأولى ثم الثانية، ولقِيَتا ـ بحمد اللّه وفضله ـ قبولاً حسناً ورواجاً جيداً، لموقعهما الهامّ من (علم الجرح والتعديل)، مع أنهما تتناولانِ بعضَ الجوانب المحدودة في هذا العلم.

وقد رغب مني بعضُ أصحاب دُورِ النشر في بيروت، أن تُطبَعَ رسالتا (القاعدتين) طبعةً ثالثةً أنيقةً لائقة، فاستجبتُ له، ورأيتُ من المناسب جداً أن أُضِيفَ إلى (القاعدتين) رافداً جديداً مفيداً، هو فَصْلُ (المتكلِّمون في الرجال) للحافظ المحدِّث المؤرِّخ محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي.

ثم وقفتُ على «جزء» الحافظ الذهبي: «ذكرُ من يُعتَمَدُ قولُه في الجرح والتعديل»، الذي تبيّن لي بعدَ الوقوف عليه، أنه أصلُ كلام الحافظ السخاوي في ذلك الفصل، فحقّقتُه، وألحقته بالقاعدتين رافداً آخَرَ جديداً.

وبهذين الرافدين الجديدين للقاعدتين، زادَتْ الفائدة، واتّسعَتْ الحَلْقة، وتقارَبَ لهذا العلم استيفاءُ روافده، وعلّقتُ على هذين الرافدين بإيجاز بالغ. وصنعتُ للجميع (محتوىً) عاماً، للأعلام، والكتب، والمصادر، والأبحاث، لتكون الاستفادةُ منه أيسر، وليكون الرجوعُ إلى مباحثه أسهل.

والحمدُ للّه على فضلِهِ وعَوْنه في البدءِ والختام، وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً. وكتبه

في الرياض ٢٠ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠. عبد الفتاح أبو غدّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقدِمَة الطبعَةِ الثانية:

الحمد للّه وليِّ الحمد والتوفيق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبـي الأمين، الداعي إلى أقـوم طريق، وعلى آله وصحبه الهُداة المهديين، وعلى من تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فهذه الطبعة الثانية، لرسالة (قاعدة في الجرح والتعديـل) و (قاعدة في المؤرِّخين) للإمام تاج الدين السُّبْكي رحمه اللّه تعالى، أَعدتُ طبعَها بعد نفاد طبعتها الأولى منذ زمن بعيد. وقد ألحقتُ ـ في هذه الطبعة الثانية ـ بكلٍ من (القاعدتين) جملةً يسيرةً تتصل بها من كلام مؤلِّفها التاج السبكي نفسه، من كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»، وكتابِه «مُعِيد النِّعَم ومُبِيد النِّقَم»، وزدت في التعليقات زيادةً حسنة ضافية.

وقابلتُ (قاعدة في المؤرخين) بمصدرين هامّين لإمامَين كبيرين، وقد نَقَلا هذه القاعدة، وأَوليَاها الاهتمامَ والإعجابَ والتقدير:

أولُهما: المؤرِّخُ الأديب صلاح الدين الصَّفَدِي، في المقدمة الجامعة النفيسة التي صَدَّر بها كتابه «الوافي بالوفَيات» ١: ٤٦، فقد جَعَل نصَّ تلك القاعدة: الفصلَ العاشرَ من فصول مقدمته، واستهلّه بقوله رحمه اللّه تعالى: «الفصل العاشر في أَدَب المؤرِّخ:

نَقلتُ من خَطِّ الإمام الحُجَّة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين

السبكي أَبـي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، ما صورته: قال: يُشترَطُ في المؤرِّخ الصِّدقُ. . .».

وآخِرُهُما: الحافظ المؤرخ المحدث شمس الدين السخاوي رحمه اللّه تعالى، في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهلَ التَّورِيخ» ص ٧٢ ــ ٧٦، من الطبعة التي طبعها الأستاذ حسَام الدين القدسي بمطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٤٩، وص ١٣٠ ــ ١٣٥ من الطبعة التي طُبعت بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٣٨٢، وهي التي علّق عليها بالإنكليزية المستشرق الدكتور فرانز روزنثال، ثم ترجمها إلى العربية الدكتور أحمد صالح العلي، العراقي.

وهذه الطبعة الثانية هي التي طُبعت في بغداد بالتاريخ المذكور وفي المطبعة المسماة، مستقلةً باسم «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التاريخ». وطُبعت أيضاً ضمن كتاب «علم التأريخ عند المسلمين»، تأليف المستشرق المذكور فرانز روزنثال، وقد أَدخَلَ تحت هذا العنوان دراستَه الضافية الواسعة جداً عن «علم التّأريخ عند المسلمين»، فجاءت في ٢٧٢ صفحة، ثم أَتبعها مما يتصل بها جملةَ رسائل ونصوص في علم التأريخ، مع كتاب «الإعلان بالتوبيخ» الذي هو الكتاب الرئيسي فيها، فبلغَتْ صفحاتُها جميعاً مع الفهارس ٨٦٠ صفحة.

وذَكَر الدكتور فرانز أنه قابَلَ المطبوعة من «الإعلان بالتوبيخ» بمخطوطةِ ليدن، التي لم يَرجع إليها الناشرُ الأول الأستاذ حسام الدين القدسي.

ولكن الدكتور فرانز غيَّر بعضَ الشيء في عنوان كتاب السخاوي، تَبعَاً لصنيع الأستاذ حسام الدين القدسي في طبعته! فأثبتَهُ على وجه الكتاب في الطبعة المستقلة وفي (التصدير) ص ٢ من الطبعة المضاف إليها هكذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التاريخ»!، وأَثبتَهُ في مطلع المقدمة من الطبعة المستقلة هكذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أَهل التاريخ»!، وهو عنده في صُلب النص

الذي أمامه قد جاء كما ذكرته أولاً هكذا: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أَهلَ التَّوْرِيخ»، فاقتَضَى صنيعهُ هذا: التنبيهَ إليه.

وفي الختام: أَسأل اللَّه أَن ينفع بهذه الرسالة، وأَن يكتب لي المثوبة على خدمتها ونشرها، وهو ولي الفضل والإحسان، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

في الرياض ٢٩ من جمادى الأولى سنة ١٣٩٧.



بسم الله الرحمن الرحيم

تقدِمَة الطبعَة الأولى :

الحمد للّٰه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد فهذه (قاعدة في الجرح والتعديل) و(قاعدة في المؤرِّخين) اللتان أشرتُ إليهما في تقدمة «الرفع والتكميل»، وهما للإمام تاج الدين السبكي رحمه اللّٰه تعالى، أوردهما في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجمة (أحمد بن صالح المصري) أحد الأئمة الأجلّة المحدِّثين الحفاظ، لِمناسبةِ ذكره فيها ما قيل فيه من طعن لا يُلتفَتُ إليه، فكانت في تلك الاستطرادة فائدة وقاعدة. وقد رأَيتُ طبعَهما في آخر كتاب «الرفع والتكميل» لوثيق صلتهما به وعظيم نفعهما لدارسيه، ثم طبعَهما في رسالة مستقلة، ليتيسّر الانتفاعُ بهما لكل دارس وباحث.

وقد طُبعت «الطبقات» طبعتين بالقاهرة، أُولاهما في سنة ١٣٢٤ بالمطبعة الحسينية، وثانيتهما في سنة ١٣٨٣ وما بعدها بمطبعة عيسى البابي الحلبي، بتحقيق الأستاذين محمود محمد الطَّنَاحِي وعبد الفتاح محمد الحُلْو، وجاءت ترجمة (أحمد بن صالح المصري) في الطبعة الأولى في ١ : ١٨٦ ــ ١٩٩، وفي الطبعة الثانية في ٢ : ٦ ــ ٢٥.

فعن هاتين الطبعتين أنشر هذه الرسالة محققة منسقة، مع ترجمة موجزة لمؤلفها، راجياً من اللّه تعالى أن ينفع بها، إنه خير مأمول وأكرم مسؤول.

وكتبه

في المغرب الأقصى: الرباط ٢٩ من جمادى الآخرة ١٣٨٨. عبدالفتاح أبو غدة

ترجمة موجزة لمؤلف القاعدتين

هو الإمام تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ابن الإمام تقي الدين علي، ابن عبد الكافي السُّبْكي، الشافعيُّ المصري الدمشقي، الفقيه الأصولي، المحدِّث الناقد، المؤرِّخ البارع، الأديب البلاغي، النحوي اللغوي، المتفنِّن، قاضي الشام في عصره.

ولد بمصر سنة ٧٢٧، ونشأ في أُسرة علمية وارفة الظلال، فعبَّ من علوم والده الإمام تقي الدين ونَهَل، ثم أخَذَ عن أكابر جهابذة العصر من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين وعلماء العربية والأدب، أمثال الحافظ المِزّي، والناقد الذهبي، وشمس الدين بن النقيب، والشيخ أبي حيان الأندلسي، وابن الشِّحنة المصري، وابن سيد الناس، والمؤرخ الأديب صلاح الدين الصفدي، وغيرهم من فحول ذلك العصر الغنيِّ بالعلماء والمحققين.

وجَدّ في تحصيل العلوم فلمَعَ نجمُه في مقتَبَل شبابه، وبرَّز على أقرانه، ومَهَر في الفقه والأصول والحديث والتاريخ والأدب والعربية، وكان ذا بديهةٍ نادرة وبلاغة فائقة، وطلاقةِ لسان وجُرأةِ جَنان، وذهنٍ وقّاد، وكان له يدٌ باسطة في النثر والكتابة، وله شعر ونظم.

ألّف كتباً كثيرة زادت على العشرين مؤلَّفاً، أشهرُها: «جمع الجوامع» في أُصول الفقه، و«طبقاتُ الشافعية الكبرى»، و«مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقم».

وهو كتاب فريد فيما تضمّنه من الفوائد والنصائح والعلوم، يتبدّى منه رجاحَةُ عقل مؤَلِّفه، وسعة فكره المنير.

وتولّى التدريس في أشهر مدارس دمشق في عصره، كما تولّى مشيخة دار الحديث وخِطابة الجامع الأموي فيها، وتولّى التدريس أيضاً بمصر حين توجّه إليها، فدرَّس في مسجد الشافعي والمدرسة الشيخونية والجامع الطولوني، وتولّى قضاءَ القضاة في الشام، وظلَّ في هذا المنصب الرفيع إلى آخر حياته. وتوفي بدمشق ليلة الثلاثاء ٧ من ذي الحجة سنة ٧٧١، رحمه اللّٰه تعالى وأحسن مثواه.

قاعدة في الجرح والتعديل

ضروريةٌ نافعة، لا تراها في شيء من كتب الأصول، فإنك إذا سمعتَ أن الجَرح مقدَّم على التعديل، ورأيتَ الجَرح والتعديل، وكنت غِرّاً بالأمور، أو فَدْماً مقتصراً على منقول الأصول[١]، حَسِبتَ أن العمل على جَرْحه[٢]، فإياك ثم إياك، والحذَرَ كلَّ الحذر من هذا الحِسبان.

بل الصوابُ عندنا أن من ثَبَتَتْ إمامتُه وعدالتُه، وكَثُر مادحوه ومزكُّوه، ونَدَر جارحوه[٣]، وكانت هناك قرينةٌ دالّةٌ على سبب جَرْحه، من تعصُّبٍ مذهبي أو غيره، فإنّا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونَعمَلُ فيه بالعدالة. وإلا فلو فتحنا هذا الباب، وأَخذنا بتقديمِ الجرح على إطلاقه[٤]، لما سَلِمَ لنا أحد

(١) الفَدْمُ: قليلُ الفهم، البليد.

(٢) أي جَرْح من ذُكِر فيه الجرحُ والتعديل.

(٣) وقع في طبعة الحسينية وطبعة البابي الحلبي (وندر جارحه). وأَثبتُّها (جارحوه) مقابَلةً لقوله: (مادحوه ومزكُّوه)، وموافقةً لقوله الآتي بعد في ص ٣٠: (لا يقبل الجرح في حقّ من غَلَبَتْ طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكُّوه على جارحيه...). ثم رأيتُها: (جارحوه) بالجمع، في «شرح الإحياء» للزبيدي ١:٥١، وقد نَقَل هناك عبارة المؤلف هذه، فالحمد لله على توفيقه في السابق واللاحق.

(٤) وقع في الطبعة السابقة وأصولها: (وأخذنا تقديم...). والتصويب المثبت من «عقود الجُمان» ص ٣٩٣.

من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طَعَن فيه طاعنون، وهلَكَ فيه هالكون[١].

وقد عقَدَ الحافظ أبو عُمَر بن عبد البَرّ في «كتاب العلم»[٢]، باباً في حكم قول العلماء بعضِهم في بعض[٣]، بدأَ فيه بحديث الزُّبير رضي الله عنه: «دَبَّ إليكم داءُ الأمَم قبلَكم: الحسدُ والبغضاء...» الحديث[٤]. ورَوَى بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: استمِعُوا كلامَ العلماء[٥]، ولا تُصدِّقُوا بعضَهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لَهُمْ أَشَدُّ تغايراً من التُّيُوس في زُرُوبها[٦]. وعن مالك بن دينار: يؤخذ بقول العلماءِ والقُرّاءِ في كل شيءٍ إلا قولَ بعضِهم في بعض.

---

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «كلُّ رجلٍ ثَبَتَتْ عدالتُه، لم يُقبَل فيه تجريحُ أَحد، حتى يَتبيَّن ذلك عليه بأمر لا يَحتمِلُ غيرَ جَرْحه». من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ٧: ٢٧٣. وهي كلمة دقيقة هامة للغاية.

وقال الإمام ابن جرير الطبري رضي الله عنه: «لو كان كلُّ من ادُّعيَ عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبَتَ عليه ما ادُّعِي عليه، وسقَطَتْ عدالتُه، وبطَلَتْ شهادتُه بذلك: للزم تَرْكُ أكثر مُحدِّثي الأمصار، لأنه ما منهم ـ أَحَدٌ ـ إلا وقد نَسبَه قوم إلى ما يُرغَبُ به عنه. ومن ثَبَتَتْ عدالتُه لم يُقبل فيه الجرح، وما تَسقطُ العدالةُ بالظن». من «هدي الساري» للحافظ ابن حجر ٢: ١٥١ ــ ١٥٢.

(٢) هو الكتابُ المسمّى: «جامع بيانِ العلم وفضلِه، وما ينبغي في روايتِه وحَمْلِه».

(٣) هو في كتاب «جامع بيان العلم» بهذا العنوان تقريباً: (باب حكم قول العلماءِ بعضِهم في بعض) ٢: ١٥٠ ــ ١٦٣.

(٤) رواه الترمذي في «سننه» ٣: ٣٢٠ في (أبواب صفة القيامة) الباب ٢٠، وأحمد في «مسنده» ١: ١٦٥و١٦٧، والضياء في «المختارة»، قال المنذري والهيثمي: سندُه جيد.

(٥) وقع في الطبعة السابقة وأصولها: (استمعوا علَم العلماء). والتصويب المثبت من «عقود الجُمَان» ص ٤٠٧.

(٦) جمْعُ زَرْب، وهو موضعُ الغَنَم الذي تأوي إليه. والزَّرِيبةُ حظيرةُ الغنم.

قلتُ: ورأيتُ في كتاب «مُعين الحكام» لابن عبد الرفيع من المالكية[١]: وقع في «المبسوطة» من قول عبد الله بن وَهْب[٢]: أنه لا يَجوزُ

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع الربَعي التونسي، قاضي القضاة، المعمَّر، علامة زمانه، وفريد عصره وأوانه، الفقيه الأصولي المتفنن، الفاضل العالم بالأحكام والنوازل، وبيتُه من أشهر بيوتات تونس.

ولد سنة ٦٣٧، وأخذ العلم عن أَهل بلده، وعن جماعة من الوافدين على تونس من الأندلس، وسمع من أَبي عَمْرو عثمان المعروف بابن شقر، والقاضي أَبي عبد الله ابن عبد الجبار الرُّعَيني السُّوسي، وغيره.

أَلّف «مُعِين الحكام على القضايا والأحكام» في مجلدين، وهو كتاب غزير الفائدة كثير العلم، وله ردٌّ على ابن حزم في اعتراضه على مالك، في أَحاديث خرّجها في «الموطأ» ولم يَعمل بها، وله «اختصار أجوبة ابن رشد»، و«البديع في شرح التفريع» لابن الجَلّاب، و«فهرسة» رواها عنه ابن جابر الوادي آشي. و«الفهرسة» في اصطلاح المغاربة هي ما يَذكر فيه العالمُ شيوخَه ومرويَّاتِه وما إلى ذلك.

تردَّد في ولاية القضاء بين تبرسق وقابِس نحواً من ثلاثين سنة، ثم تولَّى (قضاءَ الجماعة) بتونس سنة ٦٩٩ حتى سنة ٧١٧، أَي ولاية رئاسة القضاة، وهي المعبَّرُ عنها في بلاد المشارقة بوظيفة: قاضي القضاة. كما تولّى خِطابة جامع الزيتونة بها، ثم امتُحن بالعزل والنفي إلى المَهْدِيَّة والسَّجْن بها أكثر من سنتين، لموقفٍ حقٍّ قام به، وتوفي بتونس في رمضان سنة ٧٣٣ ودُفن بتربته المعروفة، رحمه الله تعالى. انتهى مستفاداً من «شجرة النور الزكية» لابن مخلوف ص ٢٠٧.

وقد خُدِمَ بالتحقيق من كتابه «مُعِين الحكام» قسمُ (الأحوال الشخصية)، فنال به (الدكتوراه) الأستاذ محمد بن عَيَّاد في رمضان سنة ١٤٠٣، ولعلَّه قد طبع فينتفع به العلماء.

(٢) هو الإمام أَبو محمد عبد الله بن وهب بن مُسلم القرشي المصري، الحافظ المحدِّث أَحد أَئمة عصره، الفقيه المالكي، العابد الزاهد، ولد بمصر سنة ١٢٥، ورَحَل إلى الإمام مالك بالمدينة المنورة ليأخذ العلم عنه، وصَحِبه عشرين سنة إلى أن توفي مالك رضي الله عنه.

شهادةُ القارىء على القارىء ـ يعني العلماء ـ، لأنهم أَشدُّ الناس تحاسُداً وتباغُضاً[١]. قَالَهُ سفيان الثوري ومالك بن دينار[٢].

ولعل ابن عبد البر يَرى هذا؟ ولا بأس به، غيرَ أَنا لا نأخذ به على إطلاقه، ولكن نَرى أَن الضابط ما نقوله: من أَن ثابت العدالة لا يُلْتَفَتُ فيه إلى قول من تَشهَدُ القرائنُ بأنه مُتحامَلٌ عليه، إمَّا لتعصُّبٍ مذهبي أَو غيرِه.

ثم قال أَبو عُمَر بعد ذلك: الصحيحُ في هذا الباب أَن من ثبتَتْ عدالتُه، وصَحَّتْ في العِلم إمامَتُه، وبانَتْ ثقتُه وبالعِلم عنايتُه، لم يُلْتَفَت فيه إلى قول أَحد إلا أَن يأتي في جَرْحته ببيِّنة عادلة، تصحُّ بها جَرْحتُه على طريق الشهادات.

واستَدلَّ بأن السلف تكلَّم بعضُهم في بعض، بكلام، منه ما حَمَل عليه الغَضَبُ أو الحسَد[٣]، ومنه ما دعا إليه التأويلُ واختلافُ الاجتهاد، مما لا يلزم

= وصنّف كتابه المشهور باسم «جامع ابن وَهْب»، «والموطأ الكبير» و «الموطأ الصغير». قال الخليلي: موطأ ابن وهب يزيد على كل من رَوَى عن مالك. مات سنة ١٩٧ بمصر رحمه الله تعالى.

(١) وقع في طبعة البابي: (تباغياً). وهو تحريف.

(٢) وقع في الطبعة السابقة وأصولها: (وقاله سفيان...). والتصويب من «عقود الجُمان» ص ٤٠٨. وهذا المعنى الذي ذكَر فيه السبكيُّ بعض النصوص عن المتقدمين، هو الذي يُعبِّر عنه المتأخرون بقولهم: لا يُسمَعُ كلامُ الأقران بعضِهم في بعض، وقد استوفى شرحَه وبيانَه بالشواهد الكثيرة: المحقِّقُ عبد الحي اللّكْنوي في آخر كتابه الفريد العُجاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ٢٥٩ ـ ٢٧٦ من الطبعة الثانية، و ص ٤٠٩ ـ ٤٣١ من الطبعة الثالثة، فانظره.

(٣) قوله: (الغَضَبُ)، هكذا جاء في الأصول المخطوطة للكتاب «طبقات الشافعية الكبرى»، وجاء بلفظ (التعصُّب) في الطبعة الأولى منها، وكذلك جاء في «شرح الإحياء» ١ : ٥١، وكلٌّ ذلك صحيح.

المقولَ فيه ما قال القائلُ فيه[١]، وقد حَمَل بعضُهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً[٢].

ثم اندفع ابن عبد البر في ذكر كلام جماعة من النظراء بعضِهم في بعض، وعدمِ الالتفات إليه لذلك، إلى أن انتهى إلى كلامِ ابن مَعِين في الشافعي، وقال: إنه مما نُقِمَ على ابن مَعِين وعِيبَ به، وذكَرَ قولَ أَحمد بن حنبل: مِن أين يَعرِفُ يحيى بنُ مَعين الشافعيَّ؟ هو لا يَعرفُ الشافعي، ولا يَعرفُ ما يقوله الشافعي، ومن جَهِل شيئاً عاداه.

قلتُ: وقد قيل: إنَّ ابن مَعِين لم يُرد الشافعي، وإنما أَراد ابنَ عمه، كما سنحكيه إن شاء الله تعالى في ترجمة الأستاذ أَبي منصور[٣]. وبتقدير إرادته

---

(١) وقع في طبعة البابي: (فيما لا يلزم المقول. . .). وهو تحريف.

(٢) أي فيُنزَّل على هذه الأسباب، ولا يؤخذ بظاهر قولهم.

(٣) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي المتوفَّى سنة ٤٢٩. وقد ترجم له المؤلف في الطبقة الرابعة، فيمن توفي بين الأربع مئة والخمس مئة ٥: ١٣٦ ـ ١٤٥ من طبعة البابي. ولكنه لم يذكر في ترجمته شيئاً حول كلام ابن معين في الشافعي، كما نبَّه على ذلك محقق «الطبقات»، «وإنما ذَكَر شيئاً من ذلك في «الطبقات الوسطى»»، كما نَقَله وعلقه محقق «الطبقات الكبرى» عليها ٥: ١٤٥ ـ ١٤٩.

قال محقق «الطبقات» شكر الله له: «وزاد في الطبقات الوسطى. . .»، ثم نَقَل نقولاً كثيرة منها، إلى أن قال: «ثم ذكر ـ أي السبكي ـ قولَ من قال: إن ابن معين طعن في الشافعي، وقال: أَراد ابنُ معين: إبراهيمَ بن محمد الشافعي. وقد قال ابنُ معين: محمدُ بن إدريس الشافعي: إمامٌ حاذق ثقة. ورَوَى ـ أَي السبكي ـ بإسناده إلى يحيى بن معين، عن يحيى بن سعيد القطان: أَنا أَدعو الله عزَّ وجل للشافعي منذ أَربعين سنة». انتهى.

قال عبد الفتاح: وقد تكررت من المؤلف الإشارةُ إلى كلام ابن معين في الشافعي، فيما بعد ترجمة أَبي منصور، فقد قال في الطبقة السادسة، في ترجمة =

الشافعيَّ فلا يُلتفَت إليه، وهو عارٌ عليه. وقد كان في بكاءِ ابن معين على إجابته المأمون إلى القول بخلق القرآن، وتحسُّرِه على ما فَرَطَ منه، ما ينبغي أَن يكون شاغلاً له عن التعرض إلى الإمام الشافعي، إمام الأئمة، ابن عم المصطفى صلى الله عليه وسلم[1].

= الحافظ الذهبي ٥: ٢٢٠ من طبعة الحسينية، ٩: ١١٣ من طبعة البابي، عند نقلِه قولَ الحافظ الذهبي في هذا الموضوع: «... وقد رُوي أَن ابن معين قال فيه ــ أي في الشافعي ــ: ليس بثقة...»، فعقَّب عليه المؤلف بقوله: «قلتُ: وقد قدمت في ترجمة الأستاذ أبي منصور البغدادي، أن ابن معين لم يَعْنِ الشافعي، فانطوى هذا البساط». انتهى.

وهذه الإحالة منه إلى ما تقدم في ترجمة (أَبي منصور)، مع الإحالة السابقة ــ «في ترجمة (أَحمد بن صالح الطبري المصري) المنقولة منها هذه القاعدة ــ إلى ما سيأتي في ترجمة (أَبي منصور)، تؤكد أَن المؤلف تعرَّض لذلك في ترجمة (أَبي منصور)، لأن إحالته المتقدمة على ترجمة أَبي منصور تَحتمِلُ أن تكون لم تتحقق، بأن يكون عند وصوله إلى ترجمته نسي ذكر ذلك، لكن إحالته اللاحقة إلى ما تقدم في ترجمة أَبي منصور لا تحتمل ذلك، فالظاهر أنه تعرض لها في ترجمته، ولعلها سقطت من النسخة الأولى المتناقَل عنها، واستمر سقوطها، والله أَعلم.

(١) الذي يبدو من كلام المؤلِّف غفر الله له، أَن الراجح عنده أَن ابن معين لم يطعن في الإمام الشافعي المطَّلبي رضي الله عنه، بل في غيره، وإذا كان كذلك، فما كان ينبغي له أَن يغمز في ابن معين هذا الغمز كله ويَشطَّ عن الجادّة!

ولا شك أَن كلام ابن معين في الشافعي رضي الله عنهما ــ على فرض ثبوته عنه ــ مردود، ولكن المؤلف انتقل بسبب غلطٍ اجتهادي وقع ــ على الاحتمال ــ من ابن معين، إلى غلطٍ أَشد منه وقع هو فيه ولا اجتهاد فيه! وهو تعييره ابنَ معين بما وقع منه في (مسأَلة خلق القرآن)، وهذا غير لائق بمثله رحمه الله تعالى، فإن المرء ما يدري ماذا يكون موقفه لو كان في موضع يحيى بن معين؟! ورأى ما رآه يحيى بن معين وعلي بن المديني وأَبو نصر التمار وغيرُهم، من عَرْضِهم على السيف والعذاب، بشأن الامتناع عن الإجابة في تلك المسأَلة، نسأَل الله العافية من كل بلاء، والعدل في القرباءِ والبعداء.

ثم ذَكَر ابنُ عبد البر كلامَ ابن أَبي ذئب وإبراهيم بن سعد في مالك ابن أنس(١)، قال: وقد تكلَّم أَيضاً في مالكٍ عبدُ العـزيز بن أَبي سلمـة،

---

(١) سيأتي تعليقاً في ص ٣٠ ـ ٣٣ كلامُ ابن أَبي ذئب وبيانُ ما فيه.

أما قول المؤلف هنا: (...ثم ذكر ابنُ عبد البر كلامَ إبراهيم بن سعد في مالك بن أنس)، فهكذا وقع: (إبراهيم بن سعد) في «طبقات الشافعية الكبرى» في طبعة الحسينية وطبعة البابي المحققة جميعاً، وهكـذا هو في «شـرح الإحياء» للزبيدي ١ : ٥١، وقد نَقَل فيه عبارة المؤلف هذه، وهكذا وقع أيضاً في المصدر الذي نَقَل السبكي منه هذا الكلام، وهو «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٢ : ١٦١ في النسخة المطبوعة، وهي نسخة كثيرة الأسقام والأسقاط والأغلاط!.

وأسوق هنا عبارة «جامع بيان العلم» بتمامها، ففيها ما يُعين على كشف الخطأ الذي وقع فيها وفي عبارةِ السبكي هنا تَبَعاً لها. قال ابن عبد البر:

«وقد تكلَّم ابنُ أَبي ذئب في مالك بن أَنس، بكلام فيه جفاء وخشونة، كرهتُ ذكره، وهو مشهور عنه، قاله إنكاراً منه لقول مالك في حديث «البيِّعان بالخِيار».

وكان إبراهيم بن سعد ـ كذا ـ يتكلم فيه ـ أَي في مالك ـ ويدعو عليه. وتكلّم في مالك أيضاً ـ فيما ذكره الساجي في كتاب «العلل» ـ عبدُ العـزيز بن أَبي سلمـة، وعبدُ الـرحمن بن زيـد بـن أَسلم، وابنُ إسحـاق، وابنُ أَبي يحيـى، وابنُ أَبي الزناد، وعابوا عليه أشياءَ من مذهبه.

وتكلّم فيه غيرُهم لتركِهِ الروايةَ عن سَعْـد بن إبراهيم، وروايتِـهِ عن داود ابن الحصين وثور بن زيد». انتهت عبارة «جامع بيان العلم».

ولدى مراجعتي كتب الرجال، مثل «الميزان» للذهبي، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر، و«تهذيب الكمال» للمزي ـ مخطوط ـ و«تاريخ الإسلام» للذهبي، ومـا دونها من كتب التـاريخ والتـراجم، لم أَقف في ترجمـة (إبراهيم بن سعـد) ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، نزيل بغداد، المولود سنـة ١٠٨، والمتوفى سنة ١٨٣، لم أَقف في ترجمته على ذكر شيءٍ من مُجَافاتِه لمالك، أَو إشارةٍ إلى كلام له في مالك.

والذي رأيته مما يتصل بالكلام في مالك، إنما هو في ترجمة (سعد بن إبراهيم) ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، والِدِ (إبراهيم بن سعد)، قاضي المدينة،

وعبدُ الرحمن بن زيد بن أَسلم، ومحمدُ بن إسحاق، وابنُ أَبي يحيى، وابنُ أَبي الزناد، وعابوا أَشياءَ من مذهبه. وقد برَّأ الله عز وجل مالكاً عما قالوا، وكان عند الله وجيهاً.

= التابعي، المتوفى سنة ١٢٧ عن ٧٢ سنة. وكانت سِن مالك عند وفاته ٣٤ سنة، إذ ولد مالك سنة ٩٣، وتوفي سنة ١٧٩.

ففي «تهذيب التهذيب» ٣: ٤٦٤ ــ ٤٦٥، في ترجمة (سعد بن إبراهيم) المذكور: «قال الساجي: ثقة، أجمع أهل العلم على صدقه والرواية عنه، إلا مالكاً. وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، وصَحَّ اتفاقهم أنه حجة. ويقال: إن سعداً وعظ مالكاً، فوجَدَ عليه فلم يروِ عنه.

حدثني أحمد بن محمد، سمعت أحمد بن حنبل يقول: سعد ثقة، فقيل له: إن مالكاً لا يحدث عنه، فقال: من يلتفتُ إلى هذا؟! سعد ثقة، رجل صالح.

حدثني أحمد بن محمد، سمعت المُعَيْطي يقول لابن معين: كان مالك يتكلم في سَعْد سيدٍ من سادات قريش، ويَروي عن ثور ــ بن زيد ــ وداود بن الحصين، خارِجيَّيْنِ خبيثينِ!

قال الساجي: ومالك إنما تَرَك الرواية عنه، فأما أن يكون يَتكلّمُ فيه، فلا أحفظه، وقد رَوَى عنه الثقات والأئمة، وكان ديناً عفيفاً.

وقال أحمدُ بن البَرْقيّ: سألت يحيى عن قول بعض الناس في سعد: إنه كان يَرى القَدَر، وترْكِ مالكٍ الرواية عنه، فقال: لم يكن يَرى القدر، وإنما تَرَك مالك الرواية عنه، لأنه تكلّم في نسب مالك، فكان مالك لا يَروي عنه، وهو ثَبْت لا شك فيه». انتهى.

وجاء في «تهذيب التهذيب» أيضاً ٣: ١٨٢، في ترجمة (داود بن الحصين المدني) المتوفى سنة ١٣٥: «روَى عنه مالك وابن إسحاق...، وقال الساجي: منكر الحديث، يُتّهم برأي الخوارج. وقال الجوزقاني: لا يَحمَد الناسُ حديثَه. وعاب غيرُ واحد على مالك الروايةَ عنه، وتَرْكَهُ الرواية عن سعد بن إبراهيم».

وجاء في «تهذيب التهذيب» أيضاً ٢: ٣٢، في ترجمة (ثور بن زيد الدِّيلي المدني) المتوفى سنة ١٣٥: «رَوَى عنه مالك وسليمان بن بلال...، قال ابن عبد البر في «التمهيد»: هو صدوق، لم يتهمه أحدٌ بكذب، وكان ينسب إلى رأي =

قال: وما مَثَلُ من تكلَّمَ في مالك والشافعي ونظائرِهما إلا كما قال الأعشى[١]:

كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوهِنَها[٢] فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

أو كما قال الحسن بن حُمَيد[٣]:

يا ناطحَ الجَبَلِ العالي ليَكْلِمَهُ أشفِقْ على الرأسِ لا تُشفِقِ على الجبَلِ

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول:

الخوارج والقولِ بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيءٍ من ذلك». انتهى.

وخلاصة هذه النصوص تفيد أن المنافرة إنما وقعت بين (سعد بن إبراهيم) ومالك، لا بين (إبراهيم بن سعد) ومالك، فقد تقدم أن (سعداً) تكلم في نسب مالك، وتكلم مالك في (سعد) على ما حكاه المُغَيطي.

فالظاهر أن في العبارة التي نقلها المؤلف من كلام ابن عبد البر قلبا قديما، وأصلها: (سعد بن إبراهيم) فانقلبت بيد الناسخ عند الكتابة إلى (إبراهيم بن سعد)، واستمر الخطأ والتحريف فيها، فنقلها التاج السبكي على المتابعة كما وجدها.

ويؤيد هذا التصويبَ في العبارة من أنها مقلوبة عن (سعد بن إبراهيم)، أن ابن عبد البر قال في تمام عبارته التي نقلها عن الساجي: «... وتكلم فيه ــ أي في مالك ــ غيرُهم لتركه الرواية عن سَعْد بن إبراهيم، وروايتِهِ عن داوود بن الحصين وثور بن زيد». انتهى. فيتوافق كلامُ ابن عبد البر في أوله مَعَ كلام الساجي الذي نقله. ومَعَ الذي وجدته في ترجمة (سعد بن إبراهيم). وأما عبارة (ويدعو عليه) عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»، فلم أقف عليها فيما رجعت إليه من الكتب، والله تعالى أعلم.

(١) هو ميمون بن قيس، من قصيدته المشهورة: وَدِّعْ هُريرَةَ إنَّ الركْبَ مرتَحِلُ.

(٢) أي ليُزَحْزِحَها من مكانها. وفي نسخة: «ليقلعها». وفي «شرح الإحياء»: ١:٥١ (لِيَفْلِقها).

(٣) كذا جاء الاسمُ في «طبقات الشافعية» المحقَّقَة وفي «شرح الإحياء»، وهو في طبعة الحسينية و«جامع بيان العلم» ٢:١٦١ (الحُسَين بن حميد). ولم أقف على ترجمته ولا الصوابِ في اسمِه.

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً   وللناس قالٌ بالظُّنُونِ وقِيلَ

وقيل لابن المبارك: فلانٌ تكلَّم في أبي حنيفة، فأنشد:

حسداً إذْ رأوك فَضَّلك اللّهُ بما فُضِّلَتْ به النُّجَباءُ[١]

وقيل لأبي عاصم النبيل[٢]: فلانٌ يَتكلَّمُ في أَبي حنيفة، فقال: هو كما قال نُصَيب[٣]:

سَلِمتَ وهل حَيٌّ على الناسِ يَسلَمُ؟!

وقال أبو الأسود الدُّؤلي[٤]:

حَسدُوا الفتى إذ لم يَنالوا سَعْيَهُ   فالقومُ أعداءٌ له وخُصومُ[٥]

---

(١) هو لابن قيس الرُّقَيّات، كما نسبه إليه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢: ١٦٢. وهو في ديوانه طبع بيروت ص ٩١.

(٢) هو شيخُ حفّاظِ الحديث في عصره، ومن أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٦٦، في ترجمته: «الحافظُ شيخُ الإسلام، أبو عاصم النبيل، الضحّاكُ بن مَخْلَد الشيباني، المكي ثم البصري.

ولد بمكة سنة ١٢٢، ورَوَى عنه أحمد، وبندار، والدارمي، وأبو عبد الله البخاري، والحارث بن أبي أسامة، وأبو مسلم الكَجِّي، وخَلْق. ولولا تأخُّرُ موته لذُكِرَ مع وكيع بل مع ابنِ المبارك، وكان يلقَّبُ بالنبيل لنبلِه وعقلِه. قال عُمَر بن شَبّة: واللّهِ ما رأيتُ مثلَه، وقال البخاري: سمعناه يقول: ما اغتبتُ أحداً منذ علمتُ أن الغِيبة تَضرُّ أهلَها. عاش تسعين سنة، وسكن البصرة وتوفي فيها سنة ٢١٢، رحمه الله تعالى».

ومن قول أبي عاصم النبيل هذا: «من طَلَب الحديثَ فقد طَلَب أعلى الأمور، فيجب أن يكون خيرَ الناس». كما في ترجمته في «خلاصة الخزرجي».

(٣) هو أبو مِحْجَن نُصَيبُ بنُ رَبَاح، مولى عبد العزيز بن مروان، شاعرٌ فحلٌ، توفي سنة ١٠٨ أو بعدها.

(٤) هو التابعي الجليل ظالمُ بن عَمْرو البصري، ولد سنة ١ قبل الهجرة وتوفي سنة ٦٩ أو بعدها.

(٥) رواية مطبوعةِ «جامع بيان العلم»: فالناس أعداءٌ له...

ثم قال ابن عبد البر: فمن أراد قبول قول العلماءِ الثقاتِ بعضِهم في بعض، فليَقبل قولَ الصحابة بعضِهم في بعض، فإن فَعَلَ ذلك فقد ضلَّ ضلالاً بعيداً، وخَسِر خُسراناً مبيناً.

قال: وإن لم يفعل ــ ولن يفعلَ إن هداه الله وألهمه رشده ــ فليقف عند ما شرطناه في أن لا يُقبَل في صحيح العدالة، المعلومِ بالعلم عنايتهُ: قولُ قائلٍ لا برهانَ له.

قلتُ: هذا كلام ابن عبد البر، وهو على حُسنه غيرُ صاف من القَذَى والكَدَر، فإنه لم يَزد فيه على قوله: إنَّ من ثبَتَتْ عدالتُه ومعرْفته لا يُقبَل قولُ جارِحه إلا ببرهان. وهذا قد أشار إليه العلماءُ جميعاً حيث قالوا: لا يُقبَل الجرحُ إلا مفسَّراً، فما الذي زاده ابن عبد البر عليهم؟ وإن أومأ إلى أنَّ كلامَ النظيرِ في النظير والعلماءِ بعضِهم في بعض مردودٌ مطلقاً، كما قدَّمناه عن «المبسوطة»[1]، فليُفصِح به.

ثم هو مما لا ينبغي أَن يُؤخذ هُنَا على إطلاقه[2]، بل لا بد من زيادةٍ على قولهم: إنَّ الجرح مقدَّم على التعديل، أَوْ نقصانٍ من قولهم: كلامُ النظير في النظير مردود[3]. والقاعدةُ معقودة لهذه الجملة. ولم يَنحُ ابـنُ عبد البر فيما يظهر سواها، وإلا لصرَّح بأن كلام العلماءِ بعضِهم في بعض مردود، أَو لكان كلامُه غيرَ مفيدٍ فائدةً زائدةً على ما ذكره الناس، ولكن عبارته ــ على ما تَرى ــ قاصرةٌ عن المراد.

فإن قلتَ: فما العبارةُ الوافيةُ بما تَرونَ؟ قلتُ: ما عرَّفناك أَولاً مِن أَنَّ

---

(١) في ص ٢١.

(٢) وقع في طبعة البابي والحسينية (... أَن يؤخذ هذا على إطلاقه). وهو تحريف.

(٣) وقعت في الطبعة السابقة وأصولها: (ونقصان...)، والمثبَتُ من «عقود الجُمان»، ص ٣٩٤.

الجارح لا يُقبَل منه الجرح، وإن فسَّره في حقِّ من غلبَتْ طاعـاتُه على معاصيه، ومادحوه على ذامِّيه، ومزكُّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يَشهد العقل بأنَّ مِثلها حاملٌ على الوقيعة في الذي جَرَحه من تعصُّبٍ مذهبي، أَو منافسةٍ دنيوية، كما يكون بينَ النظراء[١]، أَو غيرِ ذلك.

فنقول مثلًا: لا يُلتفَت إلى كلام ابنِ أَبي ذئب في مالك[٢].

---

(١) وقعت هـذه الجملة في طبعـة البـابي والحسينيـة: (كمـا يكـون من النـظراء). وهو تحريف، تصويبه من «الخيرات الحسان» لابن حجر الهيتمي الفقيه، ص ٧٤. و «الرفع والتكميل» للكنوي، ص ٢٧٤ من الطبعة الثانية، وص ٤٣٠ من الطبعة الثالثة.

(٢) ابنُ أبـي ذئب هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبـي ذئب، القرشي العامري المدني، الإمام الحافظ المحدث الفقيه، العابد الورع الزاهد، ولد سنة ٨٠، وتوفي سنة ١٥٩ رحمه الله تعالى.

قال الإمام أَحمد في كتابـه «العِلَل ومعرفـة الرجـال» ١:١٩٣ «قالـوا لابن أَبي ذئب: إن مالكاً يقول: ليس البيِّعان بالخبار، فقال ابن أَبي ذئب: هذا خَبَرٌ مُوَطَّأ في المدينة ــ أَي متَّبَع ثابتٌ معمولٌ به في المدينة ــ . وكان مالك يقول: ليس البيِّعان بالخيار. قال ابن أَبي ذئب: يُستتابُ مالك، فإن تاب وإلا ضُرِبتْ عنقُه». انتهى.

وقد أَشار شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى، في كتابه «تأنيب الخطيب» ص ٧٩، إلى كلمة ابن أَبي ذئب هذه، وتعقَّبها فقال:

«ومن الغريب أَنه يُروَى عن بعضهم أَنه قيل له: إن مالكاً لم يأخذ بحديث المتبايِعَيْن، بمعنى أَنه لا يَرى خيارَ المجلس، فقال: يستتاب، فإن تاب وإلا يُقتَل! كأنه بذلك كَفَر حتى يستتاب ويقتل! ولله في خلقه شؤون». انتهى.

ولعل الذي دَفع ابنَ أَبي ذئب إلى هذه الحملةِ الشديدة على مالك: ما فهمه من أن مالكاً رَدَّ الحديث الصحيح: «البيِّعان بالخيار»... مع العلم أَن من ردَّ حديثاً لعدم ثبوته عنده، أَو خالفه لدليل أَقوى منه لديه، لم يكن مكذِّباً ولا راداً لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كيف ومالـك رضي الله عنه رَوى حـديث (البيِّعـان بالخيار...) في «موطئه» بأَصح الأَسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر...، فَجَعْلُ من ردَّ الحديثَ مكابرةً مثلَ من أَوَّله او أَخَذَ بدليل أَقوى منه في نظره: تحاملٌ مردودٌ =

. . . .

= لا يُلتفَتُ إليه. ولذا قَبَّحَ الحافظُ الذهبيُّ كلامَ ابنِ أبي ذئب وردَّه في «السِّيَر» ١٤٢:٧.

وقد أَورد القاضي ابن أبي يعلى الحنبلي، كلامَ ابن أبي ذئب هذا في كتابه «طبقات الحنابلة»، في ترجمة (الفضل بن زياد البغدادي) ١ :٢٥١ برواية الفضل له عن شيخه الإمام أحمد، وقد حكاه الإمام أَحمد عن ابن أبي ذئب، ثم تعقَّبه بقوله رضي الله عنه: «ومالكٌ لم يَرُدَّ الحديث، ولكن تأوَّله على ذلك». انتهى. ومثله في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي في ترجمة ابن أبي ذئب ٢ :٣٠٢.

وقد تعرض لهذه المسألة الإمام القاضي عياض رحمه الله تعالى، في كتابه «ترتيب المدارك» ١ :٥٣ ــ ٥٥، وبيَّنَ مراد الإمام مالك فيما ذهب إليه من تأويل هذا الحديث، ودَفَعَ القاضي أَن يكون مالك قد رَدَّ الحديث، وأَطال في ذلك بعضَ الشيء، فانظره إذا شئت.

وقال الإمام القرافي في أَواخر كتابه «تنقيح الفصول» ٢ :٢١٤ بحاشية الشيخ محمد جُعَيط التونسي رحمه الله تعالى. «ومما شُنِّع ــ به ــ على مالك رحمه الله: مخالفتُه لحـديث بيـع الخِيار، مع روايته له، وهو مَهْيَع متسع، ومسلك غيرُ ممتنِع، ولا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله وسنةِ نبيه عليه الصلاة والسلام أَدلَّةً كثيرة، ولكن لِمُعارضٍ راجحٍ عليها عند مُخالِفِها.

وكذلك مالك، تَرَكَ هذا الحديثَ لمعارضٍ راجحٍ عنده، وهو عملُ أَهـل المدينة، فليس هذا باباً اخترعه، ولا بِدْعاً ابتدعه». انتهى.

وعلَّق عليه الشيخ علي جعيط نجلُ محشِّيه بقوله: «قَصَد المصنِّفُ بهذا: الجوابَ عما وَرَدَ على إمام دار الهجرة، من تركِهِ لحديث بيع الخيار، وأَخذِهِ بعمل أَهل المدينة. ووجْهُ ذلك على ما قاله الشاطبي في «الموافقات»، في المسألة الثانية عشرة، من كتاب الأدلة الشرعية ٣ :٦٦ «إن العمل المستمر مأخوذٌ عن العمل المستمر في الصحابة، ولم يَستمر فيهم إلا وهو مستمر في عمل الرسول عليه الصلاة والسلام، أو في قُوَّته ــ أَي في قوة المستمر في عمله صلى الله عليه وسلم ــ وما جَرى عليه العملُ وثَبتَ استمرارُه، أَثبَتُ في الاتِّباع وأَولى بالرجوع إليه». انتهى.

وقال الإمام الشاه وليُّ الله الدهلوي في كتابه «الإنصاف في أسباب الاختلاف»

. . . .

ص ١٠ «وحديثُ خيار المجلس حديثٌ صحيح، رُوي بطرق كثيرة، وعَمِل به ابنُ عمَر وأبو هريرة من الصحابة، ولم يَظهر على الفقهاءِ السبعة ــ في المدينة ــ ومعاصريهم، فلم يكونوا يقولون به، فرأى مالكٌ أن هذه عِلّة قادحة». انتهى ملخصاً.

وروى الخطيب البغدادي في «الكفاية» ١: ١١٤، في الباب ٣٤ (باب القول فيمن رَوَى عن رجل حديثاً، ثم تَرك العملَ به، هل يكون ذلك جَرحاً للمرويّ عنه). رَوَى فيه هذا الحديث، من طريق مالك عن نافع، ثم قال: «فهذا رواه مالك ولم يَعمل به، وزعم أنه رأى أهلَ المدينة على العمل بخلافه، فلم يكن تركُه العملَ به قَدْحاً في نافع». انتهى.

ثم رأيت الإمام ابن قدامة الحنبلي رحمه الله تعالى يقول في كتابه «المغني» ٤: ٦، عند بحثه حديث الخيار هذا: «... وقال الشافعي رحمه الله: لا أدري هل اتَّهم مالكٌ نفسَه؟ أو نافعاً؟ وأُعظِمُ أن أقول: عبدَ الله بن عمر!». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٧: ١٤٢، في ترجمة ابن أبي ذئب: «قال أحمدُ بنُ حنبل: بَلَغ ابنَ أبي ذئب أنَّ مالكاً لم يأخذ بحديث «البيِّعان بالخيار»، فقال: يُستتابُ، فإن تاب وإلا ضُرِبَتْ عنقُه. ثم قال أحمد: هو أورَعُ وأقْوَلُ بالحقِّ من مالك.

قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: لو كان وَرِعاً كما ينبغي، لما قال هذا الكلامَ القبيحَ في حق إمامٍ عظيم. فمالِكٌ إنما لم يعمل بظاهرِ الحديث، لأنه رآه منسوخاً. وقيل: عَمِلَ به وحَمَلَ قولَه: (حتى يتفرَّقا)، على التلفُّظِ بالإيجابِ والقبول.

فمالكٌ في هذا الحديثِ وفي كل حديثٍ له أجْرٌ واحدٌ ولا بُدَّ، فإن أصاب ازداد أجْراً آخَرَ. وإنما يَرَى السَّيْفَ على من أخطأ في اجتهادِهِ الحَرُوريَّةُ!.

وبكل حال: فكلامُ الأقرانِ بعضِهم في بعض لا يُعَوَّلُ على كثيرٍ منه، فلا نَقَصَتْ جلالةُ مالكٍ بقولِ ابن أبي ذئب فيه، ولا ضَعَّفِ العلماءُ ابنَ أبي ذئب بمقالتِهِ هذه، بل هما عالِمَا المدينةِ في زمانهما رضي الله عنهما. ولم يُسنِدها الإمامُ أحمدُ، فلعلَّها لم تصح». انتهى.

قال عبد الفتاح: وفي ثبوت هذه الكلمة عن الإمام الشافعي عندي نظر، وقد رجعتُ إلى كتاب «الأم» و«الرسالة»، فلم أجد هذه العبارة فيهما، ولا في «السنن =

وابنِ مَعِين في الشافعي(١)، والنَّسائيِّ في أحمد بن

= الكبرى» للبيهقي، ولا في «المجموع» للنووي، فالله أعلم بثبوتها عن الشافعي، إذ هي غريبة عن أدبه وكِسوةِ لسانِه وألفاظِه. وقد جاء في «الأم» كلام للشافعي في هذه المسألة، نازع فيه مالكاً، ولكنه في غاية أدب السلف العلمي، الذي من شيوخِه، الإمامُ الشافعي رضي الله عنه.

وأنا أَمِيلُ إلى أن قائل ذلك غيرُه، ونُسِبَ إلى الشافعي للنيل من شيخه مالك رضي الله عنه بلسان تلميذه، وحاشاه من ذلك، وهناك بعضُ الناس يَطِيبُ لهم أن يَثبتَ ما يُنقَلُ من نيل الأئمة رضي الله عنهم بعضِهم من بعض! ولا يتحاشى من ذكر الأئمة بالمخازي! كما قاله الحافظُ ابنُ عساكر في «تبيين كذِبِ المفتري» ص ٩٦. نسأل الله السلامة والعافية من الأغراض والأمراض.

(١) ابنُ معين هو كما في «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي ٢: ٤٢٩ «الإمام الفرد سيد الحفاظ، أبو زكريا يحيى بن مَعِين المُرِّي البغدادي، ولد سنة ١٥٨، وكان أبوه من نبلاءِ الكتاب، فخلّف له ألفَ ألفِ درهم وخمسين ألفَ درهم، فأنفقها كلَّها على الحديث.

سَمِعَ هُشَيماً، وعبدَ اللّه بن المبارك، وإسماعيل بن مجالد، وخَلْقاً كثيراً. وَرَوَى عنه أحمد، وهنّاد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زُرْعة، وأبو يَعْلى، وخلائق.

قال النسائي: أبو زكريا الثقةُ المأمونُ أَحَدُ الأئمة في الحديث. وقال علي بن المديني: لا نعلم أحداً من لدن آدم عليه السلام، كَتَبَ من الحديث ما كَتَب يحيى بن معين. وعن يحيى بن معين قال: كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديث.

وقال ابن المديني: انتهى علمُ الناس إلى يحيى بن معين، وكنتُ إذا قدمتُ إلى بغداد منذ أربعين سنة، كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل. فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل يحيى بن معين فيقوم فيخرجه، ما كان أعرفَه بموضع حديثه؟!. وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال. مات بالمدينة المنورة سنة ٢٣٣، رحمه اللّه تعالى». انتهى بزيادة يسيرة من «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ١١: ٢٨٠.

وأما الشافعي، فهو الإمام الذي قال فيه الإمام أحمد ــ رضي اللّه عنهما ــ: =

صالح[1]، لأن هؤلاء أئمة مشهورون، صار الجارحُ لهم كالآتي بخبر غريب، لو صَحَّ لتوفّرت الدواعي على نقله، وكان القاطعُ قائماً على كذبه فيما

= هو كالشمس للدنيا، والعافيةِ للناس، فهل لهذين من خَلَف؟ أو عنهما من عِوض؟.

والذي نُقِل عن ابن معين أنه قاله في الشافعي رضي اللّٰه عنه: إنه ليس بثقة. وهذا القول إن صح سنده، فلم ــ ولن ــ يصح قبوله. وعلى فرض ثبوته عن يحيى بن معين، فهو من أغلاط العلماء الدالة على أن الكمال للّٰه وحده سبحانه.

(١) قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٩٥، في ترجمة (أحمد بن صالح): «هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن صالح الطبري ثم المصري، ولد بمصر سنة ١٧٠، وسمع سفيان بن عيينة وعبد اللّٰه بن وهب وابن أبي فُدَيك وعبد الرزاق وطبقتَهم. حدث عنه البخاري وأبو داود وصالح جَزَرة وأبو إسماعيل الترمذي وأبو بكر بن أبي داود وخَلْق.

قال صالح جَزَرة: لم يكن بمصر من يُحسن الحديث غيرُه، وكان جامعاً يَعرِف الفقه والحديث والنحو، ويتكلم في حديث الثوري وشعبة والزهري، يَدري ذلك. وقال ابن نُمَير: إذا جاوزتَ الفرات، فليس أحدٌ مثلَ أحمد بن صالح. وقال أبو حاتم: ثقة. وقال البخاري: ثقة، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة. وقال العِجْلي: ثقة صاحِبُ سُنّة. وقال يعقوب الفَسَوي: كتبتُ عن ألفِ شيخ وكَسْر، حُجّتي فيما بيني وبين اللّٰه رجلانِ: أحمدُ بن صالح وأحمدُ بن حنبل.

قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: الرجلُ حُجّة ثَبْت، لا عبرة بقول من نال منه، ولكنه كما قال الخطيب: كان فيه الكِبْرُ وشراسةُ الخلق، نال النسائيُّ منه جفاءٌ منه في مجلسه، فذلك الذي أفسد بينهما. مات في سنة ٢٤٨». انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» في ترجمة (أحمد بن صالح) ٢: ١١٢، بعد أن ذكر من وثّقه من الأئمة وفيهم يحيى بنُ معين وعليُّ بن المديني: «وأما النسائيُّ فكان سيءَ الرأي فيه، ذكره مرة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح، قال: سألتُ يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال: كذّاب يتفلسف، رأيته يَخْطُرُ في الجامع بمصر، انتهى. فاستند النسائيُّ في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وَهَمٌ حَمَلَه على اعتقادِه سُوء رأيه في أحمد بن =

قاله[١].

ومما ينبغي أَن يُتفَقَّدَ عند الجرح: حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالَفَ الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجرحَهَ لذلك، وإليه أَشار الرافعي بقوله: وينبغي أَن يكون المزكُّون بُرَاءَ من الشحناءِ والعصبيةِ في المذهب، خوفاً من أَن يَحمِلَهم ذلك على جَرْحِ عدل، أو تزكيةِ فاسق. وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جَرَحوا بناءً على معتَقَدِهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب.

وقد أَشار شيخ الإسلام سيدُ المتأخرين تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه «الاقتراح»[٢] إلى هذا، وقال: أَعراضُ المسلمين: حُفرةٌ مِن حُفَر النار،

= صالح، فنذكر السببَ أَولاً الحاملَ له على سوءِ رأيه فيه، ثم نذكر وجه وَهَمِه في نقلِهِ ذلك عن يحيى بن معين.

قال أَبو جعفر العُقَيْلي: كان أَحمد بن صالح لا يُحدِّثُ أَحداً حتى يَسأل عنه، فلما أن قَدِم النسائيُّ مصر، جاء إليه وقد صَحِبَ قوماً من أَهل الحديث لا يَرضاهم أَحمد، فأبى أَن يحدثه، فذهب النسائي فجَمَع الأحاديثَ التي وَهِمَ فيها أَحمد، وشَرَع يُشنِّع عليه، وما ضَرَّه ذلك شيئاً، وأَحمد بن صالح إمام ثقة.

وقال ابن حِبَّان: ما رواه النسائي عن يحيى بن معين في حق أَحمد بن صالح فهو وَهَمٌ، وذلك أن أَحمد بن صالح الذي تكلَّم فيه ابنُ معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له: الأُشْمُومِي، وكان مشهوراً بوضع الحديث. وأَمَّا ابن الطبري فكان يقارب ابن مَعين في الضبط والإتقان، انتهى. وهو في غاية التحرير». انتهى كلام الحافظ ابن حجر. وانظر «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا العلامة ظَفَر أَحمد التَّهانوي رحمه الله تعالى وما علّقته عليه ص ١٨٩ و٣٨٣ و٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(١) لفظة (فيما قاله) لم تكن في الطبعة السابقة وأصولها، وجاءت في «عقود الجمان» ص ٣٩٤.

(٢) ص ٣٤٤.

وقَفَ على شَفِيرها طائفتانِ من الناس: المحدِّثون والحُكَّام[١].

قلتُ: ومن أَمثلة ما قدَّمنا قولُ بعضهم في البخاريِّ: تركه أَبو زُرْعة وأَبو حاتم، من أَجلِ «مسألة اللفظ»[٢]. فيالَلّهِ والمسلمين! أَيجوز لأحد أن يقول: البخاريُّ متروك، وهو حاملُ لواء الصناعة، ومقدَّمُ أَهل السنة والجماعة؟! ثم ياللّهِ والمسلمين! أَتُجْعَلُ مَمادِحُه مَذَامَّ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أَنَّ تلفُّظَه من أَفعاله الحادثةِ التي هي مخلوقة للّه تعالى. وإنما أَنكرها الإمام أَحمد رضي اللّه عنه لبشاعةِ لفظها.

ومن ذلك: قول بعض المجسِّمة في أَبـي حاتم ابن حِبَّان: لم يكن له كبيرُ دين، نحن أخرجناه من سِجِسْتان، لأنه أَنكر الحَدَّ للّه[٣]. فيا ليت شعري

---

(١) قال الحافظ الصالحي في كتابه «عقود الجمان» ص ٤٠٥، بعد أن نقل كلمة الإمام ابن دقيق العيد هذه: «وليس الحُكّامُ والمحدِّثون سواءً، فإنَّ الحكام أعذَرُ، لأنهم لا يحكمون إلا بالبينة المعتَبَرة، وغيرُهم يعتمدُ مجرَّدَ النَّقْل». انتهى. وهو استدراك حسَنٌ رفيع.

(٢) القائل هو عبد الرحمن بن أبـي حاتم الرازي، في كتابه «الجرح والتعديل» ٣/٢: ١٩١، قال فيه: «محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد اللّه، قَدِمَ عليهم الري سنة ٢٥٠، سَمِعَ منه أَبـي ــ أبو حاتم ــ وأَبو زرعة، ثم تَركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمد بن يحيـى النيسابوري: أنه أَظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق». انتهى.

و (مسألة اللفظ) يعني بها: مسألة لفظي بالقرآن مخلوق. انظر رسالتي: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل»، فقد شرحتُ فيها هذا الموضوع من حيث أَثرهُ في الجرح والتعديل، وبينتُ أَنه لا يُخل بعدالة العدل في ذاته، وجاء بحثاً وافياً فريداً في بابه، والحمد للّه على توفيقه.

(٣) المعنيُّ ببعض المجسِّمة في قول المؤلف هنا، هو: يحيـى بن عَمّار، كما ذكره الذهبـي في «الميزان» ٣: ٥٠٧، والمؤلف التاج السبكي في «الطبقات» ٢: ١٤١ من طبعة الحسينية، و٣: ١٣٢ من طبعة البابـي في ترجمة (ابن حِبّان). وأَسوقُ هنا عبارة المؤلف في «الطبقات» لما فيها من الفائدة التي تتصل بالجرح للاختلافِ في العقيدة. =

مَنْ أَحقُّ بالإخراج؟ من يَجعَلُ ربَّه محدوداً أو من يُنزِّهُهُ عن الجِسمية؟[١]، وأمثلةُ هذا تَكثُر.

= قال التاج السبكي رحمه اللّه تعالى: «ذكرُ ما رُمي به أبو حاتم وتبيينُ الحال فيه. قدَّمنا في الطبقة الثانية، في ترجمة (أحمد بن صالح المصري)، أن مما ينبغي أن يُنظَر فيه ويُتَفَقَّد وقت الجرح والتعديل: حالَ العقائد، فإنه بابٌ مُهِم، وقع بسببه كلامُ بعضِ الأئمة في بعض، لمخالفةِ العقيدة.

إذا تذكَّرتَ ذلك، فاعلم أن أبا إسماعيل عبد اللّه بن محمد الهَروي، الذي تُسمِّيه المجسِّمةُ: شيخَ الإسلام، قال: سألتُ يحيى بن عَمّار عن ابن حِبّان، قلتُ: رأيتَه؟ قال: وكيف لم أره؟! ونحن أخرجناه من سِجِسْتان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبيرُ دين، قَدِم علينا، فأنكر الحدَّ للّه! فأخرجناه من سجستان. انتهى».

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٣: ٥٠٧، في ترجمة (ابن حبان)، بعد أن ذكر قولَ يحيى بن عمار: (... نحن أخرجناه من سجستان، لأنه أنكر الحدّ للّه):

«قلتُ: إنكارُه الحَدَّ، وإثباتُكم للحَدّ نوعٌ من فضول الكلام، والسكوتُ عن الطّرفين أولى، إذ لم يأت نَصٌّ بنَفْي ذلك ولا إثباته، واللّهُ تعالى ليس كمثله شيء. فمن أَثبَتَه قال له خصمهُ: جعلتَ للّهِ حَدّاً برأيك، ولا نصَّ معك بالحد، والمحدودُ مخلوقٌ، تعالى اللّه عن ذلك علواً كبيراً، وقال هو ـ أَي مُثبِتُ الحدّ للّه تعالى ـ للنافي: ساويتَ ربّكَ بالشيءِ المعدوم، إذ المعدومُ لا حَـدّ له، فمن نزّه اللّه وسكَتَ سَلِمَ وتابَعَ السلف». انتهى كلام الذهبي.

وتعقَّبه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» ٥: ١١٤، فقال: «وقوله: (قال له النافي: ساويتَ ربّك بالشيءِ المعدوم، إذ المعدومُ لا حَدَّ له) نازِلٌ، فإنّا لا نُسلِّم أن القول بعدم الحدِّ يُفضي إلى مساواتِهِ بالمعدوم، بعد تحقُّق وجوده. والحقُّ أن الحقَّ مع ابن حبان».

(١) وقال المؤلف في «الطبقات» ٣: ١٣٢ في ترجمة (ابن حبان)، تعقيباً أيضاً على هذه الواقعة: «قلتُ: انظر ما أجهلَ هذا الجارح؟! وليت شعري من المجروح؟ مُثبِتُ الحدِّ للّه، أَو نافيه؟! وقد رأَيتُ للحافظ العلائي رحمه اللّه تعالى، على هذا كلاماً جيداً أَحببتُ نقلَه بعبارته، قال: يا للّهِ العجبُ؟! مَنْ أَحقُّ بالإخراج والتبديعِ وقلّةِ الدين؟!». انتهى.

وهـذا شيخنـا الـذهبـيُّ رحمـه اللّٰه تعـالى[١]، من هـذا القبيــل،

(١) اشتهر وصف الإمام الحافظ شمس الدين أبـي عبد اللّٰه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، التركماني الأصل، الفارقي ثم الدمشقي: بالذهبـي. والذهبـي نسبة إلى الذهب، وهذه النسبة تقال في بلاد الشام لمن زاول صنعة الذهب المدقوق.

والواقع أن هذا الوصف ليس للحافظ نفسِه، وإنما هو لأبيه (أحمد)، فقد كان «برعَ في صنعة الذهب المدقوق وتميّز فيها»، فسُمِّي (الذهبـيَّ)، قاله الحافظُ الذهبـيُّ نفسُه في ترجمة أبيه (أحمد بن عثمان الذهبـي)، في «تاريخ الإسلام» في وفَيَات سنة ٦٩٧، كما نقله الدكتور مصطفى جواد في مقدمته لكتاب «المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيْثي» ١: ٤، وكما نقله الدكتور صلاح الدين المنجد في مقدمته لكتاب «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبـي ١: ١٥ عن «معجم الشيوخ» للذهبـي و«الوافي بالوفَيَات» للصَفَدِي في ترجمة والِدِ الحافظ الذهبـي[١].

ومن أجل هذا كان الحافظ يُعبِّرُ عن نفسه بقوله: (ابنُ الذهبـي)، ويكتبه في مؤلفاته وإجازاته والسماعات منه.

وأما قول الدكتور مصطفى جواد بعد نقله ما تقدم من «تاريخ الإسلام»: «وهذه النسبة: الذهبـي، هي للذي يَعمل خيُوطاً من ذهب، تُستعمل في نسيج الملابس أو وَشْيِها، وأَحسَبُ أبا عبد اللّٰه الذهبـي منسوباً كأبيه إليها، ولعل الذهبـي اشتغل في صِباه بصناعة أبيه، ثم غَلَب عليه الميلُ إلى العلم، وساعده على ذلك غِنَى أبيه، أو اضطرَّه إليه افتقارُه»:

فكلامٌ لا يُحرِزُ القبول، وهو من الترجيِّ غير المقبول، فالذهبـي يكتب عن نفسه: (ابنُ الذهبـي)، لأنه يعلم أن النسبة إنما هي لأبيه، ولو كان هو اتصف بها لم يَغِب عنه أن يقول عن نفسه: (الذهبـي)، ولا كـان أَثبَتَ في كتابـةِ اسمه، (ابن الذهبـي). فهذا الترجِّي والحِسبان من الدكتور مصطفى جواد رحمه اللّٰه تعالى،

(١) قال الذهبـي في «تاريخ الإسلام» في ترجمة والده: «الفارقي الأصل، الدمشقي، الذهبـي... برع في صنعة الذهب المدقوق وتميز فيها، وسمع صحيح البخاري». وقال الدكتور المنجد ــ أخذاً من «معجم الشيوخ» للذهبـي و«الوافي» للصفدي ــ «واعتنى بهذه الصنعة، ورغب في الحديث فسمعه وطلبه، وأحَلَّهُ عِلْمُهُ مكانة جعلت خلقاً من أهل دمشق يشيعونه يوم موته، يؤمهم قـاضي القضاة يـومئذ ابنُ جماعة».

هو الذي يقال فيه: اجتهادٌ مخالفٌ للنص.

نعم قد اشتهر الحافظ بين الناس في عصره وبعده (بالذهبي) اختصاراً، على عادة كثير من الناس في اختصار الأسماء، وعلى عادتهم في أن يكون الوصف في أحد آباء الرجل، فيصفون به أَحَدَ أبنائه أو أحفاده أو أقاربه، للتمييز والتعيين، كما تراه كثيراً منتشراً في كتب الرجال والتراجم والتاريخ.

ومن أجل اشتهاره بوصف (الذهبي)، كان يُعبِّرُ به في بعض الأحيان عن نفسه، فحينما دَخَل على الإمام ابن دقيق العيد بمصر ليتلقّى عنه، سأله: بم تُعرَف؟ قال: بالذهبي. كما في ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٢١٦ من طبعة الحسينية، ٩: ١٠٢ من طبعة البابي.

أما هو إذا عبَّر عن نفسه في كتاب أو تأليف فيقول: (ابن الذهبي)، وإليك بعضَ المواضع التي عبَّر فيها عن نفسه بقوله: (قال ابنُ الذهبي):

١ ــ جاء في «معجم» من معاجمه المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٩١٨ مصطلح: «معجمُ العبد المسكين محمد ــ بن أحمد ــ بن عثمان بن قايماز بن الشيخ عبد اللّٰه، التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي، ابن الذهبي». كما في ص ١١ من مقدمة الدكتور المنجد السابقة الذكر.

٢ ــ وقد كَتَب الذهبيُّ بخطه في وجه المجلَّد الثاني من كتابه «تاريخ الإسلام وطَبَقَاتِ المشاهير والأعلام»، من نسخته التي خَطَّها بيده، المحفوظةِ في مكتبة أيا صوفيا في تركيا، تحت الرقم ٣٠٠٥، ــ وما بعده ــ ما يلي: «جَمْعُ كاتِبِه محمد بن أحمد بن عثمان الفارقي ابنِ الذهبي»، كما نقله الدكتور بشار عوّاد معروف، في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابِهِ تاريخ الإسلام» ص ٣٣.

٣ ــ وجاء بخطه أيضاً في وجه المجلَّدِ الثامنِ من هذه النسخة، المحفوظِ في المكتبة المذكورة برقم ٣٠٠٧، ما يلي: «المجلَّد الثامن من كتاب تاريخ الإسلام ووَفَيَاتِ المشاهير والأعلام، تأليفِ كاتبِهِ محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبي، سامحه الله»، كما في كتاب «الذهبي ومنهجه» ص ٣٩.

٤ ــ وجاء بخطه أيضاً في وجه المجلد الحادي عشر أيضاً «المجلَّد الحادي عشر من كتاب تاريخ الإسلام ووَفَيَاتِ المشاهير والأعلام» تأليف العبد الفقير إلى اللّٰه

. . . .

محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبـي، عفا الله عنه». منه أيضاً ص ٤٤.

٥ ــ وجاء بخطه في وجه المجلَّد الخامس عشر أيضاً «المجلَّد الخامس عشر من كتاب تاريخ الإسلام ووَفَيَاتِ المشاهير والأعلام، تأليف كاتبِهِ محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبـي، سامحه الله»، منه أيضاً ص ٤٧ و٤٨.

٦ ــ وجاء بخطه في وجه المجلَّد الثامن عشر أيضاً «المجلَّد الثامن عشر من كتاب تاريخ الإسلام ووَفَيَاتِ المشاهير، تصنيف محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبـي، عَفَا الله تعالى عنه»، منه أيضاً ص ٥١.

٧ ــ وجاء بخطه في وجه المجلَّد الحادي والعِشرين أيضاً «المجلَّد الحادي والعِشرون من كتاب تاريخ الإسلام وطَبَقَاتِ المشاهير والأعلام، تأليف العبدِ الفقير إلى الله محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبـي»، منه أيضاً ص ٢٥ و٥٣.

٨ ــ ويكتب بخط يده على كتابه «العلو»: المحفوظ في بانكيبور في الهند: «الجزء الثالث من كتاب مسئلة علو اللّه تعالى، مما جمعه محمد بن أحمد بن عثمان ابنُ الذهبي، سامحه اللّه». كما في اللوحة ذات الرقم (٣) من مقدمة الدكتور المنجد السابقة الذكر.

٩ ــ وجاء في أول كتابه «الكاشف» المطبوع عن نسخته التي بخطه في دار الكتب المصرية: «يقول محمد بن أحمد بنُ الذهبـي سامحه اللّه: هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة. . .». انتهى.

١٠ ــ ويكتب بخط يده أيضاً في سماع كتابه «الكاشف» منه، المحفوظ في دار الكتب المصرية: «سَمِع مني هذا الكتابَ بكماله من لفظي صاحبُه الفقيه الفاضل العالم المحدث أمين الدين أبو الفتح محمد بن علي بن الحسن المغربـي. . .، وتَمَّ ذلك في حادي عشر رمضان سنة أربع وثلاثين وسبع مئة، وأجزتُ لهُمْ مرويَّاتي، وصَحَّ والحمد للّه، وصلى اللّه على محمد وآله وصحبه وسلم، وكتب محمد بن أحمد بن عثمان ابنُ الذهبـي سامحه اللّه»، كما في اللوحة ذات الرقم (٤) من مقدمة الدكتور المنجد المشار إليها.

١١ ــ وجاء في آخر مخطوطة كتابه «المغني في الضعفاء» المحفوظة بالمكتبة الأحمدية في بلدنا حلب برقم ٣٢٧، في آخر سماعها منه بخط يده: «. . . وكتب

. . . .

محمد بن أحمد بن عثمان ابنُ الذهبي». وتَرَى صورة السماع الذي فيها بخط الذهبي، في أول النسخة المطبوعة عن هذا الكتاب بحلب سنة ١٣٩١ بتحقيق الأستاذ الدكتور نور الدين عِتر.

١٢ ــ وجاء في أول الكتاب نفسه: «المغني» في مخطوطة الأزهر القريبة العهد بالمؤلف، من قول بعض تلامذته أو تلامذتهم: «قال الحافظ أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان بنُ الذهبي رحمه اللّه تعالى». وهذا يفيد اشتهارَه (بابن الذهبي) لدى تلامذته وعارفيه.

١٣ ــ وجاء في مقدمة كتابه المطبوع «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، قولُه: «. . . محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي».

١٤ ــ ١٨ وقد عبّر الحافظ الذهبي عن نفسه بقوله: (ابن الذهبي) في مواضع من كتابه «تذكرة الحفاظ»، فقال في ترجمة الإمام النّسائي (أحمد بن شعيب) ٢: ٦٩٩ (قال ابنُ الذهبي)، وفي ترجمة أبي الوليد النيسابوري (حسان بن محمد) ٣: ٨٩٦ (قال ابنُ الذهبي)، وفي ترجمة الإمام ابن حبان (محمد بن حبان) ٣: ٩٢١ (قال ابن الذهبي)، وفي ترجمة الإمام الدارقطني (علي بن عمر) ٣: ٩٩٢ (قال ابن الذهبي). كما جاء تعبيرُهُ أيضاً بلفظ (ابن الذهبي) في أول كتابه «مهذَّب السنن الكبرى للبيهقي»، المطبوع منه ثلاثة أجزاء بالقاهرة.

١٩ ــ وجاء في مقدمة كتابه «العبر»: قال الحافظ العلامة العمدة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابنُ الذهبي رضوان اللّه عليه». والألقابُ الثلاثة في أول هذا النص والترضيةُ في آخره من إضافة بعض تلامذته إن كانت سياقة النسب من كلامه. وإلا فهو نص آخر يفيد اشتهاره عند أصحابه (بابن الذهبي).

٢٠ ــ وهو (ابن الذهبي) بتسمية تلميذه وصاحبه ومذيِّل كتبه: الحافظ الناقد المحدث أبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي، على المجلد الثاني من كتابه «العِبَر» من مخطوطة باريس التي بخط الحسيني: «تصنيف الشيخ الإمام العلامة الحافظ العمدة الحجة شمس الدين أبي عبد اللّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابنِ الذهبي رحمه اللّه». كما في صفحة (ج) من مقدمة «العبر» للدكتور المنجد.

٢١ ــ وجاء في أول «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث» لمحدث حلب في القرن التاسع الحافظ سِبْط بن العجمي، في المخطوطة المنقولة من خطه

. . . .

بيد تلميذه أبي بكر النِّصِيبي الحلبي في سنة ٨٤٠، والمحفوظة في المكتبة الآصفية في حيدر آباد الدكن في الهند برقم ٣٣ رجال، قولُه: «انتخبتُه من كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ المجتهد مؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد اللّٰه محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبي شيخ جماعة من شيوخنا رحمهم اللّٰه». انتهى. وهذا نص آخر يؤكد معرفته واشتهاره بعد وفاته (بابنِ الذهبي).

٢٢ ـ وجاء بخط تلميذه الحافظ ابن كثير على الجزء الحادي والعشرين: «. . . وأنهاهُ مطالعةً. . . وعلَّقَ منه داعياً لمؤلفه شيخِنا الإمام العلامة الحافظ مؤرخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابنِ الذهبي، أثابه الله خيراً»، منه أيضاً ص ٥٤.

٢٣ ـ وجاء بخط تلميذِهِ عبد الله بن أحمد الزَّرَنْدِي أيضاً: «الحجة شيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابنِ الذهبي، أبقاه الله»، منه أيضاً ص ٦٤ منه.

٢٤ ـ وجاء في ختام الجزءِ الذي فيه ترجمةُ الإمام أحمد، من «تاريخ الإسلام» أيضاً، المحفوظِ في دار الكتب المصرية، ما يلي: «آخِرُ الطبقة الخامسة والعشرين من تاريخ الإسلام، وعلَّقه من خَطِّ مؤلِّفِهِ الحافظِ شمسِ الدين بـنِ الذهبي رحمه الله، فقيرُ رحمة الله تعالى محمدُ بنُ إبراهيم بن محمد البَشْتَكِيُّ، عُفِي عنه.

والبَشْتَكِيُّ هذا: فاضل دمشقي، ولد سنة ٧٤٨، وتوفي سنة ٨٣٠، وكان أحد المشهورين المجوِّدِين لنَسْخ الكتب الكبيرة، ومنها: «تاريخُ الإسلام» للذهبي، كما في ترجمته في «الضوء اللامع» للسخاوي ٦: ٢٧٧. انتهى ملخصاً من مقدمة شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، لكتاب «مسند أحمد» ١: ١٣٦. فهذه ٢٤ نصاً على أنه (ابنُ الذهبي).

وليس بعد قوله عن نفسه قول، ولا بعد كتابته وبيانِه عن نَسبه بيان. وكتابتُه (ابن الذهبي) بالألف، وليس هو في أول السطر: إشارةٌ منه إلى أنه صار هذا كالعلَم عليه، وليس هو وصفاً لأحد آبائه. وقد يتساهل في بعض الأحيان فلا يُثبِتُ الألف قبل باءِ (ابن الذهبي) كما تقدم مثلُه في بعض النصوص السابقة، والذهبي في كتابته الإملائية كثير التساهل، كما شرحه الدكتور مصطفى جواد في مقدمته لكتاب الذهبي

له عِلْمٌ وديانة، وعنده على أهل السنة تحامُلٌ مُفْرِط[1]، فلا يجوز أن يُعتمدَ عليه.

ونقلتُ من خط الحافظ صلاح الدين خليل بن كِيْكَلْدي العلائي رحمه الله ما نصه: الشيخُ الحافظ شمس الدين الذهبي، لا أَشكُّ في دينه وورعه وتحريه فيما يقوله الناس، ولكنه غَلَبَ عليه مذهبُ الإثبات، ومُنافرةُ التأويل، والغفلةُ عن التنزيه، حتى أَثَّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه، وميلاً قوياً إلى أَهل الإثبات.

فإذا تَرجم واحداً منهم يُطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه، ويتغافل عن غَلَطاته، ويتأوَّل له ما أَمكن.

وإذا ذَكَرَ أَحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوِهما لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قولِ من طَعَن فيه، ويعيد ذلك ويبديه، ويعتقده ديناً وهو لا يشعر، ويُعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها، وإذا ظفر

«المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيثي» ١: ١٨ ـــ ٢١، وساق الشواهد الكثيرة عليه من خط الذهبي نفسه، فانظره إذا شئت. فاعلم ذلك، والحمد لله على السداد.

ومن الغريب جداً أن محقِّقَيْ كتابه: (الكاشف)، المطبوع بالقاهرة سنة ١٣٩٢ بمطبعة دار النصر للطباعة ـــ وقد اعتَمَدا في طبعه على نسخة المؤلف بخطه. وجاءت فيها بقلمه سياقةُ ذلك النسب السابقة ـــ علَّقَا على قوله فيها (بن الذهبي) بما يلي: «بن هنا زائدة، لأن الذهبي لقبٌ له. لا اسمٌ لأحَدِ آبائه، كما تقدم» أي فيما قدّماه من ترجمته من كلامهم في أول المطبوعة، إذ وصَفَاه هما فيها بالذهبي.

وهذا تسرُّعٌ فاضح! أَن يُغلِّط المرءُ إماماً مثلَ الحافظ الذهبي في كتابة اسمه الذي كتبه بخط يده، فيقول: ما لا صحة له ولا قبول! وقد علمتَ أن (الذهبي) وصفٌ لأبيه، ونسبتُه إلى صنعته، كما تقدم صراحةً في ترجمة أبيه، وفي خط الذهبي وغيره مراراً. وحسبنا الله في هذا الزمان، من تسلُّطِ الأغفال، على كتب العلم والرجال، فلا بد أن يأتي (تحقيقهم) بعجائب الأقوال!.

(١) وقع في طبعة البابي: (تحمل). وهو تحريف.

لأحد منهم بغلطةٍ ذكرها، وكذلك فِعلُه في أَهل عصرنا إذا لم يقدر على أَحد منهم بتصريح، يقول في ترجمته: والله يُصلحُه، ونحوَ ذلك. وسببُه المخالفةُ في العقائد. انتهى.

والحالُ في حقِّ شيخنا الذهبي أَزيَدُ مما وَصَف، وهو شيخنا ومعلِّمُنا، غير أَن الحقَّ أَحقُّ أن يُتَّبع، وقد وصل من التعصب المُفْرط إلى حدٍّ يُسخَر منه، وأَنا أَخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأَئمتهم الذين حَملوا لنا الشريعة النبوية، فإنَّ غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يُبقي ولا يَذَر. والذي أَعتقده أَنهم خصماؤه يوم القيامة، عند من لعلَّ أَدناهم عنده أَوْجَهُ منه، فاللّـهُ المسئول أن يُخفِّفَ عنه، وأَن يلهمهم العفو عنه، وأَن يُشفِّعَهم فيه[1].

والذي أَدركنا عليه المشايخَ النهيُ عن النظر في كلامه، وعدَمُ اعتبار قوله، ولم يكن يَستجري أَن يُظهر كتبَه التاريخية إلا لمن يَغلب على ظنِّه أَنه لا يَنقل عنه ما يُعاب عليه.

---

(١) قلت: ما عاب به شيخَه الإمامَ شمس الدين الذهبي وقاله فيه ــ رحمهما الله تعالى ــ لا يخلو من مبالغة وتحامل بسبب المخالفة في العقيدة أيضاً، نسأل الله أن يرزقنا العدل في الرضا والغضب.

قال الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٥٦، بعد أن أَشار إلى طَرفٍ مما نَقَد به السبكيُّ شيخَه الحافظَ الذهبي رحمهما الله تعالى: «فالذي نسبه التاج السبكي إلى شيخه الذهبي، على تقدير تسليمه، إنما هو في أَفرادٍ مما وقَع التاجُ في أَقبَحَ منه!». ثم ذكر السخاوي نموذجاً لما وقع فيه التاج السبكي، فانظره إذا شئت.

وقد انتقد القاضي الشوكاني في «البدر الطالع» ٢ : ١١١ تشنيعَ السبكي في مواضع من «طبقاته» على شيخه الحافظ الذهبي، وقال: «ومن جملة ما قاله السبكي في الحافظ الذهبي: إنه كان إذا أَخذَ القلم غَضِبَ حتى لا يدري ما يقول!

وهذا باطل، فمصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصافُ والذبُّ عن =

وأَما قولُ العلائي: «لا أَشكُّ في دينه وورعه وتحرِّيه فيما يقوله»، فقد كنت أَعتقد ذلك، وأَقولُ عند هذه الأشياء: إنه ربما اعتقدها ديناً، ومنها أُمورٌ أَقطعُ بأنه يَعرفُها بأنها كَذِب، وأَقطعُ بأنه لا يختلقها، وأَقطعُ بأنه يُحِبُّ وضعها في كتبه لتَنتشر، وأَقطعُ بأنه يُحبُّ أَن يَعتقد سامعُها صحتَها، بُغْضاً للمتحدَّث فيه، وتنفيراً للناسِ عنه، مع قلةِ معرفته بمدلولات الألفاظ، ومع اعتقاده أَن هذا مما يوجب نَصْرَ العقيدة التي يعتقدها هو حقاً، ومع عدم ممارسته لعلوم الشريعة.

غير أَني لما أكثرتُ بعد موته النظرَ في كلامه عند الاحتياج إلى النظر فيه، توقَّفتُ في تحرِّيه فيما يقوله، ولا أَزِيدُ على هذا غيرَ الإحالة على كلامه، فلينظر كلامَه من شاء، ثم يُبصر هل الرجل متحرٍّ عند غضبه أَو غيرُ متحرّ؟ وأَعني بغضبه وقتَ ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين من الحنفية والمالكية والشافعية، فإني أَعتقد أَن الرجل كان إذا مَدَّ القلم لترجمة أَحدهم، غَضِبَ غضباً مُفْرِطاً، ثم قَرْطَمَ الكلامَ[1] ومَزَّقه، وفَعَل من التعصب ما لا يَخفى على ذي بصيرة.

ثم هو مع ذلك غيرُ خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربما ذكَرَ لفظة من الذم لو عَقَل معناها لما نطقَ بها[2]. ودائماً أَتعجَّبُ مِن ذكره الإمام

= الأفاضل، وإذا جرَى قلمه بالوقيعة في أحد، فإن لم يكن من معاصريه فهو إنما رَوَى ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً فهذا شأن البشر، وكل أَحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم، والأهويةُ تختلف، والمقاصد تتباين، ورَبُّك يَحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون».

(١) أي قَطَعَه.

(٢) فيه مبالغة طافحة، وتحامل مكشوف! ومتى كان هذا الإمامُ الفذ الفريد، الصاعقة في الحفظ والذكاء والفهم ولَمَعانِ الذهن، المِدْرَهُ: (لا يعقِلُ ما يَنطِقُ به)؟! نسأل الله السلامة من الشطط وسوء الأدب.

فخر الدين الرازي في كتاب «الميزان» في الضعفاء، وكذلك السيفُ الآمِدي. وأقول: يا لله العجب؟! هذانِ لا رواية لهما، ولا جرَحَهما أحد، ولا سُمِعَ من أَحد أنه ضعَّفهما فيما ينقلانه من علومهما، فأيُّ مَدْخَل لهما في هذا الكتاب؟[(١)].

ثم إنا لم نسمع أحداً يُسمِّي الإمامَ فخرَ الدين بالفخر، بل إمَّا الإمامَ، وإما ابنَ الخطيب، وإذا تُرجِمَ كان من المحمّدين، فجَعَلَه في حرف الفاء، وسمَّاه: الفخر. ثم حلَفَ في آخر الكتاب إنه لم يتعمد فيه هوى نفسه. فأيُّ هوى نفسٍ أَعظمُ من هذا؟ فإمَّا أَن يكون وَرَّى في يمينه، أَو استثنى غيرَ الرواة، فيقال له: فلم ذكرتَ غيرَهم؟ وإمّا أَن يكون اعتَقَدَ أَن هذا ليس هوى نفس. وإذا وصل إلى هذا الحدِّ والعياذُ بالله فهو مطبوع على قلبه[(٢)].

ولنَعُدْ إلى ما كنا بصدده فنقول:

---

(١) قلت: صحيح أن أصل الكتاب: «ميزان الاعتدال» مبني على نَقْد الرواة من حَمَلة الآثار، ولكنَّ العلماءَ ــ بصرف النظر عن الفخر الرازي والسيف الآمدي ــ الذين وقع منهم ما يُنتَقَدُ في سيرتهم أو عقيدتهم، ولا رواية لهم، هل يؤاخذ الذهبيُّ رحمه الله تعالى إذا تَرجَم لهم بما هم عليه، ليُعرَفوا لمن بعدهم؟! وقانا الله العصبية لغير الحقّ وأهله.

(٢) قلت: لقد أسرف الشيخ تاج الدين في حق شيخه الإمام شمس الدين الذهبي ــ لقباً ومعنىً، وبالغَ حتى أَفرط! ومال حتى قَسَطَ! ووقع في الشطط والغلط! وكيف ساغ له التعبير بهذه الكلمة الكبيرة؟! وإنها لكبيرة! وإذا كان الإمام شمس الدين الذهبي (مطبوعاً على قلبه) وحاشاه من ذلك، فمن الذي أعاذه الله من (الطبع على قلبه)؟ نسأل الله العدلَ في الرضا والغضب، والعافيةَ من الإفراط والتفريط.

قال الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٦، تعقيباً على كلام المؤلف هذا، في حق شيخه الشمس الذهبي رحمه الله تعالى: «بالَغَ السبكيُّ في كلامه! مع أن الذهبي عُمدته في جُلّ التراجم، وكونهِ هو ــ أي السبكي ــ قد زاد في =

فإن قلت: قولكم: لا بُدَّ من تفقُّدِ حالِ العقائد، هل تَعنون به أنه لا يُقبَل قولُ مخالفِ عقيدةٍ فيمن خالفه مطلقاً، سواءٌ السُّنيُّ على المبتدِع وعكسُه أو غيرُ ذلك؟.

قلتُ: هذا مكانٌ مُعضِل، يجب على طالب التحقيق التوقُّفُ عنده، لفهم ما يُلقَى عليه، وأن لا يُبادِرَ لإنكارِ شيءٍ قبلَ التأمُّلِ فيه.

واعلم أَنَّا عَنَيْنا ما هو أعمُّ من ذلك، ولسنا نقول: لا تُقبَل شهادةُ السُّنيِّ على المبتدِع مطلقاً مَعاذَ الله، ولكنْ نقول: من شَهِدَ على آخر وهو مخالف له في العقيدة، أَوجبَتْ مخالفتُه له في العقيدة ريبةً عند الحاكم المُتَبصِّر[1]، لا يجدها إذا كانت الشهادة صادرة من غير تَخَالُفٍ في العقيدة[2]. ولا يُنكِرُ ذلك إلا فَدْمٌ أَخرَق.

ثم المشهودُ به يَختلفُ باختلاف الأحوال والأغراض[3]. فربما وَضَح

= التعصب على الحنابلة، كما أَسلفتُه، فشاركه فيما زعمه من التعصب ودعوى الغِيبة.

مع أَني لا أُنزِّهُ الذهبيَّ عن بعض ما نُسِب إليه، وقد نَسَب ـ أي الذهبيُّ ـ ابنَ الجوزي إلى أنه في كتابه في «الضعفاء»، يَذكرُ من طَعن في الراوي، ولا يَذكرُ من وثقه.

وعندي تحسيناً للظن به ـ أي بابن الجوزي ـ أنه لم يقف على التوثيق، والكمالُ لله تعالى. ويكفينا في جلالة الذهبي شربُ شيخنا الحافظ ابن حجر ماءَ زمزم لنيل مرتبته، وهل انتفع الناسُ في هذا الفن بعده وإلى الآن بغير تصانيفه؟ والسعيدُ من عُدَّت غلطاته».

(١) وقع في الأصول كلِّها: (المنتصِر)، وهو تحريف! تصويبُه من «شرح الإحياء» ١ : ٥٢.

(٢) وقع في الأصول أيضاً: (من غير مخالفٍ في العقيدة). وهو تحريف! تصويبُه من «شرح الإحياء» ١ : ٥٢.

(٣) وقع في طبعة البابي: (والأعراض). وهو تحريف.

غرضُ الشاهد على المشهود عليه إيضاحاً لا يَخفى على أَحد، وذلك لقُربه من نَصْرِ معتقـده أَو ما أشبه ذلك، وربما دَقَّ وغَمُضَ بحيث لا يُدركه إلا الفطِنُ من الحكام. ورُبَّ شاهد من أَهل السنة ساذَج قد مقَتَ المبتدِعَ مقتاً زائداً على ما يطلبه الله منه، وأساءَ الظنَّ به إساءَةً أوجبَتْ له تصديقَ ما يَبلغُه عنه، فبَلَغه عنه شيء فغلَبَ على ظنه صدقُه لما قدَّمناه، فشَهِدَ به.

فسبيلُ الحاكم التوقُّفُ في مثل هذا إلى أن يَتَبَيَّنَ له الحالُ فيه، وسبيلُ الشاهِدِ الورِع ــ ولو كان من أَصلب أَهل السنة ــ أَن يَعرض على نفسه ما نُقِلَ له عن هذا المبتدِع، وقد صدَّقه وعزَمَ على أَن يَشهد عليه به: أَن يَعرض على نفسه مثلَ هذا الـخبر بعينه، وهذا المخبِرِ بعينه، لو كان عن شخص من أَهل عقيدته، هل كانَ يُصدِّقُه؟ وبتقدير أَنه كان يُصدِّقُه، فهل كانَ يُبادرُ إلى الشهادة عليه به؟ وبتقدير أنه كان يُبادرُ فليُوازِنْ ما بين المبادرتين، فإن وجدَهما سواءً فدُونَه، وإلا فليعلم أَنَّ حظَّ النفس داخَلَهُ، وأَزيَدُ من ذلك: أَنَّ الشيطان استَولى عليه، فخَيَّل له أَن هذه قُربةٌ وقيامٌ في نَصْر الحق. وليَعلم مَنْ هذه سبيلُه أَنه أُتي من جهلٍ وقلَّة دين.

وهذا قولُنا في سُنيّ يَجرح مبتدِعاً، فما الظنُّ بمبتدِع يَجرح سُنِّياً كما قدَّمناه؟ وفي المبتدِعة لا سيما المجسِّمَةَ زيادةٌ لا توجد في غيرهم، وهو أَنهم يَرون الكذبَ لنُصرة مذهبهم، والشهادةَ على مَن يخالفهم في العقيدة ــ بما يَسوءُه في نفسِه ومالِه ــ بالكذب، تأييداً لاعتقادهم. ويزدادُ حَنَقُهم وتَقَرُّبُهم إلى الله بالكذب عليه بمقدار زيادته في النَّيل منهم، فهؤلاء لا يَحِلُّ لمسلم أَن يَعتبر كلامَهم.

فإن قلتَ: أَليس أَن الصحيحَ في المذهب قبولُ شهادة المبتدِع إذا لم نكفِّره؟.

قلتُ: قبولُ شهادتِه لا يُوجبُ دفعَ الريبة عند شهادته على مخالِفِهِ في

العقيدة. والريبةُ تُوجبُ الفحص والتكشفَ والتثبت، وهذه أُمور تُظهر الحق إن شاء الله تعالى إذا اعتَمَدَتْ على ما ينبغي. وفي «تعليقة» القاضي حسين: لا يجوزُ أَن يُبغَض الرجلُ لأنه من مذهبٍ كذا، فإن ذلك يوجب رَدَّ الشهادة. انتهى. ومرادُه لأنه من مذهبٍ من المذاهب المقبولة، أما إذا أَبغضه لكونه مبتدِعاً فلا تُرَدُّ شهادتُه.

واعلم أَن ما ذكرناه من قبول شهادة المبتدِع هو ما صحَّحه النووي، وهو مصادِمٌ لنص الشافعي على عدم قبول شهادة الخَطَّابية، وهي طريقة الأصحاب. وأَصحابُ هذه الطريقة يقولون: لو شَهِدَ خَطَّابي، وذكَرَ في شهادته ما يَقطَعُ احتمالَ الاعتماد على قول المدعِي، بأن قال: سمعتُ فلاناً يُقِرُّ بكذا لفلان، أَو رأَيتُه أَقرضه: قُبِلَتْ شهادتُه. وهذا منهم بناءً على أَن الخطابي يَرى جوازَ الشهادةِ لصاحبه إذا سمعه يقول: لي على فلان كذا، فصَدَّقه. وإليه أَشار الشافعي.

وقد تزايد الحالُ بالخطابية ــ وهم المجسِّمة ــ في زماننا هذا، فصاروا يَرون الكذبَ على مخالفيهم في العقيدة ــ لا سيما القائِمِ عليهم ــ بكل ما يسوءُه في نفسه وماله. وبلغني أن كبيرهم استُفتي في شافعي: أَيَشهد عليه بالكذب؟ فقال: أَلستَ تَعتقِدُ أَن دمه حلال؟ قال: نعم، قال: فما دون ذلك دُون دمِه، فاشهَدْ وادفَع فسادَه عن المسلمين. فهذه عقيدتهم!

ويَرون أَنهم المسلمون، وأَنهم أَهلُ السُّنَّة. ولو عُدُّوا عَدَداً لما بَلَغ علماؤهم ــ ولا عالِمَ فيهم على الحقيقة ــ مَبْلَغاً يُعتبرُ. ويُكفِّرون غالبَ علماء الأمّة، ثم يَعتَزُون إلى الإمام أَحمد بن حنبل رضي الله عنه، وهو منهم بريء. ولكنه كما قال بعض العارفين، ورأَيتُهُ بخط الشيخ تقي الدين ابن الصلاح: إمامانِ ابتَلاهما الله بأصحابهما وهما بريئان منهم، أَحمدُ بن حنبل، ابتُلي بالمجسمة، وجعفرٌ الصادق ابتُلي بالرافضة.

ثم هذا الذي ذكرناه هوعلى طريقة النووي رحمه الله. والذي أَراه أَن لا تُقبَل شهادَتهُم على سُنِّي.

فإن قلتَ: هل هذا رأيُ الشيخ أَبي حامد ومـن تابَعَه، أَن أهل الأهواء كلُّهم لا تُقبَل لهم الشهادة؟

قلتُ: لا، بل هذا قولٌ بأن شهادَتَهم على مخالِفيهم ــ في العقيدة غيرُ مقبولة، ولو كان مخالِفُهم في العقيدة مبتدِعاً، وهذا لا أعتقد أَن النوويَّ ولا غيرَه يُخالِفُ فيه. والذي قاله النووي: قبولُ شهادة المبتدِع إذا لم نكفِّره على الجملة، أَما أَنَّ شهادته تُقبَل بالنسبة إلى مخالِفه في العقيدة مع ما هنالك من الريبة، فلم يَقل النووي ولا غيرُه ذلك.

فإن قلتَ: غايةُ المخالَفَة في العقيدة أن توجب عداوة، وهي دينية، فلا توجب ردَّ الشهادة.

قلتُ: إنما لا توجب ردَّ الشهادة من المحقِّ على المبطل، كما قال الأصحاب: تُقبَلُ شهادةُ السُّنِّي على المبتدِع، وكذا مَن أَبغَضَ الفاسقَ لفسقه، ثم سأعرِّفُك ما فيه، وأَما عكسُه وهو المبتدِعُ على السُّنِّي فلم يَقله أَحد من أَصحابنا.

ثم أَقول ــ فيما ذكره الأصحاب من قبول شهادة السُّنِّي على المبتدِع ــ : إنما ذلك في سُنِّي لم يَصِل في حقّ المبتدِع وبُغضِهِ له إلى أن يصير عنده حَظُّ نفس، قد يَحمِلُه على التعصب عليه، وكذا الشاهدُ على الفاسق.

فمن وصَلَ من السُّنِّي والشاهِد على الفاسق إلى هذا الحدّ، لم أَقبَل شهادَته عليه، لأن عندهما زيادةً على ما طلبه الشارع منهما، أَوجبَتْ عندي الريبةَ في أمرهـما، فكم من شاهد رأيتُه يُبغض إنساناً ويَشهد عليه بالفسق تديُّناً، وجاءني وأَدَّى الشهادة عندي باكياً ــ وقتَ تأديته الشهادة ــ الدِّينَ، فَرِقاً خائفاً أَن يُخسَف بالمسلمين، لوجود المشهود عليه بين أَظهرنا!

وأنا والذي نفسي بيده: أَعتقدُ وأَتيقَّنُ أن المشهودَ عليه خيرٌ منه، ولا أقول: إنه كَذَبَ عليه عامداً، بل إنه بَنَى على الظن، وصدَّق أقوالاً ضعيفة أبغضَ المشهودَ عليه بسببها، فمنذ أبغَضَه لَحِقَه هوى النفس، واستَولَى عليه الشيطان، وصار الحاملُ له ــ في نفس الأمر ــ حَظَّ نفسه، ــ وفيما يَخطُرُ له ــ الدِّينَ.

هذا ما شاهدته وأبصرته، ولي في القضاء سنين عديدة، فليتق الله امرؤ وقَفَ على حُفرة من حُفَر النار، فلا حول ولا قوة إلا بالله، قد جعلني الله قاضياً ومحدِّثاً، وقد قال ابن دقيق العيد: أَعراضُ الناس حُفرةٌ من حُفَر النار، وقَفَ عليها المحدِّثون والحُكَّام[1].

---

(١) قال الإمام الحافظ ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»، ص ٣٨٩ ــ ٣٩٠، في (النوع الحادي والستين معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث):

«الكلامُ في الرجال جرحاً وتعديلاً جُوِّز صوناً للشريعة، ونفياً للخطأ والكذب عنها، وكما جاز الجرحُ في الشهود جاز في الرواة.

ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله تبارك وتعالى، ويَتثبَّتَ ويَتوقَّى التساهل، كيلا يَجرحَ سليماً، ويَسِمَ بريئاً بِسِمَةِ سوءٍ يَبقى عليه الدهرَ عارُها ــ ويَلحق المتساهِلَ من تساهله العقابُ والمؤاخذة ــ .

وأَحسَبُ أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ــ الرازي ــ من مثل ما ذكرناه خاف، فيما رُوِّيناهُ أو بُلِّغْنَاهُ أن يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي، دخل عليه وهو يَقرأ كتابَه في «الجرح والتعديل»، فقال له: كم من هؤلاء القوم قد حَطُّوا رواحلَهم في الجنة، منذ مئة سنة ومئتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم؟! فبكى عبدُ الرحمن!.

وبُلِّغْنَا أيضاً أنه حُدِّث وهو يقرأ كتابَه ذلك على الناس، عن يحيى بن معين أنه قال: إنا لَنطعنُ على أقوام لعلَّهم حَطُّوا رحالَهم في الجنة منذ أكثر من مئتي سنة! فبكى عبدُ الرحمن وارتعدَتْ يداه حتى سَقَط الكتابُ من يده». انتهى.

وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث»، ص ٤٧٨، في مبحث (معرفة =

ومما يؤيد ما قلتُه أَن أَصحابنا قالوا: من استباحَ دمَ غيره من المسلمين، ولم يَقدِر على قتله، فشَهِدَ بقتله لم يُقتَل. ذكره الرُّوْيَاني في «البحر» في باب من تَجوزُ شهادتُه، نقلاً عن بعض أَصحابنا ساكتاً عليه، ولا يُعرَف في المذهب خلافُه.

فإن قلتَ: قد قال عقيبَه: ومن شَتَم متأوِّلاً ثم شَهِدَ عليه، قُبِلَ، أَو غيرَ متأوِّل، فلا[١].

= الثقات والضعفاء)، في صَدَدِ كلامِه على خطورة الجرح والتعديل:

«واحذَرْ أيها المتصدِّي لذلك، المقتفي فيه أثرَ من تقدَّم، من غَرَضٍ أو هَوىً يَحملُك كلٌّ منهما على التحامل والانحراف، وتَرْكِ الإنصاف، أو الإطراء والافتراء، فذلك شَرُّ الأمور التي تَدخُلُ على القائم بذلك الآفَةُ منها، والمتقدِّمون سالمون منه غالباً، منزهون عنه، لوفور دِيانتهم، بخلاف المتأخرين، فإنه ربما يقَعُ ذلك في تواريخهم، وهو مجانبٌ لأهل الدين وطرائقهم.

فالجرح والتعديل خَطَر، لأنك إن عدَّلتَ بغير تثبُّت، كنتَ كالمُثْبِت حُكماً ليس بثابت، فيُخشَى عليك أن تَدخُلَ في زُمرة من رَوَى حديثاً وهو يَظُنُّ أنه كَذِب، وإن جَرَّحتَ بغير تحرُّز، أقدمتَ على الطعن في مُسْلِم بريءٍ من ذلك، ووسمتَهُ بمِيْسَم سوءٍ يَبقَى عليه عارُهُ أبداً! فالجرحُ خَطَرٌ أيُّ خَطَر! فإن فيه مع حقِّ الله تعالى ورسولِهِ صلى الله عليه وسلم: حَقَّ آدمي.

ولِمَا في الجرح من الخَطَر، لمّا جِيء للتقي بن دقيق العيد بالمَحْضَر المكتَتَب في التقيِّ بن بنتِ الأعَزّ، ليَكتُبَ فيه، امتنَعَ مِنها أشدَّ امتناع، مع ما كان بينهما من العداوةِ الشديدة، بل وأغلَظَ عليهم في الكلام! وقال: ما يَحِلُّ لي أن أكتب فيه، وردَّه، فتزايدَتْ جلالتُه بذلك، وعُدَّ في وفور دِيانته وأمانته، وانتفع ابنُ بنتِ الأعزّ بذلك، وكيف لا؟ والتقيُّ ابنُ دقيق العيد هو القائل ــ مما أحسن فيه ــ: أعراضُ المسلمين حُفرةٌ من حُفَر النار، وَقَف على شَفيرها طائفتانِ من الناس: المحدِّثون، والحُكام. ونحوُهُ قولُ بعضهم: من أراد بي سُوءاً، جعَلَه اللّه ــ جملة دُعائية ــ مُحدِّثاً أو قاضياً».

(١) وقع في طبعةِ البابي والحسينية: «ثم شَهِدَ عليه قبل...». وهو تحريفٌ عما أثبتُّه.

قلتُ: يعني بالقبول بعدَ الشتم متأوِّلاً الشهادةَ بأمر معيَّن، ونحن نعلم أنه لا يَحمله عليها بُغض، فليس كمن وصفناه.

ومما ينبغي أَن يُتَفَقَّد عند الجرح أيضاً: حالُ الجارح في الخِبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيتُ من يَسمَعُ لفظةً فيفهمها على غير وجهها. والخِبرةُ بمدلولات الألفاظ ــ ولا سيما الألفاظِ العُـرفيـةِ التي تَختلِف باختلاف عُرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحاً، وفي بعضها ذماً ــ أَمرٌ شديد لا يدركه إلا فَقِيهٌ بالعلم[1].

ومما ينبغي أَن يُتَفَقَّد أيضاً: حالُه في العلم بالأحكام الشرعية، فرُبَّ جاهلٍ ظنّ الحلالَ حراماً فجَرَّحَ به، ومن هنا أَوجب الفقهاءُ التفسيرَ ليتوضَّح الحال. وقال الشافعي رضي الله عنه: حضرتُ بمصر رجلاً مُزكِّياً يَجرحُ رجلاً، فسُئل عن سببه وأُلِحَّ عليه فقال: رأيته يبول قائماً، قيل: وما في ذلك؟ قال: يَرُدُّ الريحُ مِن رَشاشه على يده وثيابه، فيصلي فيه. قيل: هل رأَيته قد أَصابه الرَّشاشُ وصلّى قبل أَن يغسل ما أَصابَه؟ قال: لا، ولكن أُراه سيفعل. قال صاحب «البحر»: وحُكي أَن رجلاً جَرح رجلاً وقال: إنه طيَّن سطحَه بطِينٍ استُخرِجَ من حوض السبيل[2].

---

(١) وقع في الطبعة الأولى، ثم في الطبعةِ الثانيةِ المحقَّقَةِ (إلا قعيدٌ)، مضبوطاً بالشكل بضمتين على الدال، إشارةً إلى أنه كذلك في الأصول: (قعيد). ولم أجد في كتب اللغة لفظَ (قعيد) بمعنى (متمكن) كما يفيده السياق. وجاء في «شرح الإحياء» للزبيدي ١:٥٢، بلفظ (إلا فَقِيهٌ بالعلم). وهو واضحُ المعنى جداً في هذا المقام، ومعناه: يَفْقَهُ مدلولاتِ الألفاظ، ويَفهمها على وجهها، فالظاهرُ أنَّ لفظَ (قعيد) محرف عن (فَقِيه)، والله أعلم.

(٢) انظر نماذج كثيرة من الجرح بما ليس بجارح، في «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص ١١٠ ــ ١١٤، (باب ذكر بعضِ أخبارِ من استُفسِر في الجرح، فذكَر ما لا يُسقِط العدالة). وفي «الرفع والتكميل» ص ٦٥ ــ ٧٠ الطبعةِ الثانية و ٨٠ ــ =

ومما ينبغي أيضاً تفقدُه: ــ وقد نبّه عليه شيخُ الإسلام ابنُ دقيق العيد ــ الخلافُ الواقعُ بين كثير من الصوفية وأَصحابِ الحديث. فقد أَوجبَ كلامَ بعضِهم في بعض، كما تكلّم بعضُهم في حق الحارث المُحاسبيِّ وغيره[1]، وهذا في الحقيقة داخل في قسم مخالفة العقائد، وإن عدَّه ابنُ دقيق العيد غيرَه.

والطامَّة الكبرى إنما هي في العقائد المثيرة للتعصب والهوى، نعم وفي المنافسات الدنيوية على حُطام الدنيا، وهذا في المتأخرين أَكثرُ منه في المتقدمين، وأَمْرُ العقائد سواء في الفريقين.

وقد وصل حالُ بعض المجسِّمة في زماننا إلى أَن كتَبَ شَرْحَ «صحيح مسلم» للشيخ محيي الدين النووي، وحذَفَ من كلام النووي ما تكلَّم به على أَحاديث الصفات، فإن النووي أَشعريُّ العقيدة، فلم تَحمِل قُوَى هذا الكاتب أَن يَكتب الكتاب على الوضع الذي صنَّفه مصنِّفُه. وهذا عندي من كبائر الذنوب، فإنه تحريف للشريعة، وفتحُ باب لا يُؤمَن معه بكتب الناس

= ٩١، الطبعة الثالثة، (المرصد الأول فيما يُقبَلُ من الجرح والتعديل وما لا يُقبَلُ منهما). وفي «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، ص ١٩٩ و٢٧٧ و٤٢١ و٤٢٥ و٤٢٨ ــ ٤٢٩ و٤٣٢ و٤٣٣.

(١) انظر بيان ذلك فيما علّقتُه على «الرفع والتكميل»، ص ٧٠ من الطبعة الثانية، وص ٨٨ من الطبعة الثالثة، وانظر تقدمتي لكتاب «رسالة المسترشدين» للمحاسبي، ص ١٩ ــ ٢٢، من الطبعة الثانية أو الثالثة ففيه تجليةُ الأمر واستيفاؤه على خير وجه.

وأَزيدُك هنا ــ على ما هناك ــ هذا الخبر، ففي «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤ : ١٢١٦، في ترجمة (أبي القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ثم المروزي)، الحافظِ المفيدِ الجوَّال، الصوفي، المتوفى سنة ٤٨٥ رحمه الله تعالى: «قال محمدُ بن محمَّد القَاشاني: كنتُ إذا مَضَيْتُ إلى أبي القاسم هبةِ الله بالرِّبَاطِ، أخرجني إلى الصحراء وقال: اقرَأْ هنا، فالصُّوفيَّةُ يتبرَّمون ممن يَشتغلُ بالعلمِ والحديث! يقولون: يُشوِّشُون علينا أوقاتَنا!».

وما في أَيديهم من المصنَّفات(١)، فقبّح اللّـهُ فاعلَه وأَخزاه، وقد كان في غُنية عن كتابة هذا الشرح، وكان الشرح في غنية عنه.

ولنَعُدْ إلى الكلام في الجارحين على النحو الذي عرَّفناك.

فإن قلتَ: فهذا يعود بالجرح على الجارح، حيث جَرَح لا في موضعه.

قلتُ: أَمّا من تكلَّم بالهوى ونحوه فلا شك فيه، وأَمّا من تكلّم بمَبْلَغ ظنِّه، فها هنا وقفةٌ محتومة على طالب التحقيقات، ومَزَلَّةٌ تأخذ بأقدام من لا يَبرأُ عن حَوْلِه وقُوَّتِه، ويَكِلُ أَمرَه إلى عالم الخفيَّات.

فنقول: لا شك أَن من تكلَّم في إمامٍ استَقَرَّ في الأذهان عظمتُه. وتناقلَتْ الرواةُ مَمادِحَه، فقد جَرَّ الملامَ إلى نفسه، ولكنا لا نقضي ــ أَيضاً على من عُرِفَتْ عدالتُه، إذا جَرَح من لم يُقبَل منه جَرْحُه إياه ــ بالفِسق، بل نجوِّز أُموراً:

أَحدها: أَن يكون واهماً. ومن ذا الذي لا يَهِمُ؟

والثاني: أن يكون مُؤَوِّلاً، قد جَرَحَ بشيءٍ ظنه جارحاً، ولا يراه المجروحُ كذلك، كاختلاف المجتهدين.

والثالث: أَن يكون نقَلَه إليه من يراه هو صادقاً، ونراه نحن كاذباً(٢).

---

(١) نعم يكون هذا صحيحاً إذا لم يُنبِّه عليه في الكتاب أَو في مقدمته له، أَما إذا نبَّه إلى طريقته في الاختصار أَو التعديل والحذف، على وجه مُفهِم، فلا شيء عليه، وقد بالغ المؤلفُ في هذا المقام رحمه الله وغفَرَ لي وله.

(٢) قلتُ: وقد يكون الجرحُ لغير الأمور الثلاثة التي جَوَّزها المؤلف هنا، كأن يكون لَجَفاءٍ أَو عداوةٍ بينهما، فيَرى الجارحُ القَذَاةَ من مُجافيه جِذْعاً! والخطأ الخفيفَ المحتملَ كبيرةً لا تُغتفَر، فيَنفُخُ في الشعرة إذا استطاع لتكون حَبْلاً غليظاً! أَو جَبَلاً عريضاً! لما بينهما من الكراهةِ والجفاء!

قال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»، ص ٣٩٠، في (النوع ٦١ =

وهذا لاختلافنا في الجرح والتعديل، فرُبَّ مجروحٍ عند عالم معدَّلٌ عند غيره، فيقع الاختلاف في الاحتجاج حسب الاختلاف في تزكيته، فلم يَتعين أَن يكون الحامل للجارح على الجرح مجرَّدَ التعصب والهوى حتى يجرحه بالجرح.

ومعَنَا أَصلانِ نستصحبهما إلى أَن نتيقَّن خلافَهما: أَصلُ عدالةِ الإمام المجروح الذي قد استقرَّتْ عظمتُه، وأَصلُ عدالـة الجارح الـذي ثَبَتَتْ عَدَالتُهُ[١]، فلا يُلتفَتُ إلى جَرْحِه، ولا نَجْرَحُه بجَرْحِه، فاحفظ هذا المكان فهو من المهمات.

فإن قلتَ: فهل ما قرَّرتموه مخصِّصٌ لقول الأئمة: إنَّ الجرح مقدَّم، لأنكم تستثنون جارحاً لمن هذا شأنه، قد نَدَرَ بين المعدِّلين؟.

= معرفة الثقات والضعفاء)، وهو يتحدث عن الشروط اللازمة للجارح ليُقبَل جَرْحُه للراوي:

«ثم إنَّ على الآخِذِ في ذلك ــ أي جَرْحِ الراوي ــ أن يتقيَ اللّـهَ تبارك وتعالى، ويَتثبَّتَ، ويَتوقَّى التساهلَ، كيلا يَجرَحَ سليماً، ويَسِمَ بريئاً بسِمَةِ سُوء يَبقَى عليه الدهرَ عارُها.

وقد أخطأ فيه غيرُ واحد على غيرِ واحد، فجَرَحوهم بما لا صِحّة له، ومن ذلك جَرْحُ النّسائي لأحمد بن صالح ــ الطبري المصري ــ ، وهو إمام حافظ ثقة، لا يَعلَقُ به جَرْح، أخرج عنه البخاري في «صحيحه»، وقد كان من أحمدَ إلى النسائي جَفاءٌ أَفسَدَ قلبَه عليه.

وإذا نُسِبَ مِثلُه إلى مِثل هذا ــ أيْ إذا نُسِبَ مِثلُ النّسائي، وهو إمام حُجّة في الجرح والتعديل، إلى مثل هذا الجَرْح المردود ــ ، كان وجهُهُ: أن عَيْنَ السُّخْط تُبدِي مَساوِىءَ لها في الباطن مَخارجُ صحيحة، تُعَمِّي عنها بحِجاب السُّخْط، لا أنَّ ذلك يقعُ من مثلِهِ تعمُّداً لقدحٍ يَعلمُ بُطلانَه، فاعلَمْ هذا، فإنه من النكتِ النفيسـة المهمّة». انتهى. وقد صَدَق وأجاد.

(١) جاء في الأصولِ كلِّها: (يثبت). والمُثْبَتُ أعلاه من «شرح الإحياء» ١: ٥٣. ولفظُ (عَدَالتُهُ) زِدتُهُ لزيادة استقامةِ العبارة.

قلتُ: لا، فإنَّ قولهم: الجرحُ مقدَّم، إنما يَعنون به حالةَ تعارض الجرح والتعديل، فإذا تعارَضَا لأمرٍ من جهة الترجيح قدَّمنا الجرح، لما فيه من زيادة العلم. وتعارضُهما هو استواء الظنِّ عندهما، لأن هذا شأن المتعارضَيْن، أَما إذا لم يقع استواءُ الظن عندهما فلا تعارض، بل العملُ بأقوى الظنين من جرح أو تعديل. وما نحن فيه لم يتعارضا، لأن غلبة الظن بالعدالة قائمة، وهذا كما أَن عدد الجارح إذا كان أَكثر قُدِّم الجرحُ إجماعاً، لأنه لا تعارُضَ والحالةُ هذه. ولا يقولُ هُنَا أَحدٌ بتقديم التعديل[١]، لا مَنْ قال بتقديمه عند التعارض ولا غيرُه.

وعبارتُنا في كتابنا «جمع الجوامع» ــ وهو مختصر جمعناه في الأصلين، جَمَعَ فأوعى ــ : والجرحُ مقدَّمٌ إن كان عدَدُ الجارح أكثر من المعدِّل إجماعاً، وكذا إن تساوَيا، أَو كان الجارحُ أَقل. وقال ابنُ شعبان[٢]: يُطلَبُ الترجيح. انتهى[٣].

وفيه زيادة على ما في مختصرات أُصول الفقه، فإنا نبَّهنا فيه على مكان الإجماع، ولم يُنبِّهوا عليه، وحَكينا فيه مقالةَ ابن شعبان من المالكية، وهي غريبة لم يشيروا إليها، وأَشرنا بقولنا: يُطلَبُ الترجيح إلى أَن النزاع إنما هو في

---

(١) وقعَتْ في الأصول كلها (منا). وهو تحريف. صوَّبتُهُ من «شرح الإحياء» ١: ٥٣.

(٢) هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري، الفقيه الحافظ النظار، المتفنِّن في سائر العلوم إلا العربية، فإنه كان يلحن مع التدوين، إليه انتهت رئاسة المالكية بمصر في عصره، أَلَّف «الزاهي» في الفقه، و«أَحكام القرآن»، و«مناقبَ مالك والرواة عنه» و«المناسك» وغيرَها، إلا أن له غرائبَ من أقوال مالك، وأَقوالاً شاذة عن قوم لم يشْتَهروا بصحبته لم يَروِها الثقات، توفي سنة ٣٥٥ وسِنُّهُ فوق الثمانين رحمه الله تعالى. انتهى من «الديباج المُذْهَب» لابن فرحون و«الفكر السامي» للحجوي ٣: ١١٣.

(٣) ٢: ١٧٢ بشرح الجلال المحلي وحاشية البَنّاني.

حالة التعارض، لأن طلب الترجيح إنما هو في تلك الحالة. وهذا شأنُ كتابنا «جمع الجوامع» نفع الله به، غالبُ ظننا أَنَّ في كل مسألة فيه زياداتٍ لا توجد مجموعةً في غيره، مع البلاغة في الاختصار.

إذا عرفتَ هذا علمتَ أَنه ليس كلُّ جرح مقدَّماً.

وقد عقد شيخنا الذهبي رحمه الله تعالى فصلاً في جماعة لا يُعبأ بالكلام فيهم، بل هم ثقات على رغم أنف من تفوَّه فيهم بما هم عنه بُرَءَاء، ونحن نورد في ترجمته محاسنَ ذلك الفصل إن شاء الله[1].

ولنختتم هذه القاعدة بفائدتين عظيمتين، لا يراهما الناظرُ أَيضاً في غير كتابنا هذا.

إحداهما: أَن قولهم: لا يُقبَلُ الجرح إلا مفسَّراً، إنما هو أَيضاً في جَرْحِ مَنْ ثَبَتَتْ عدالتُه واستقرَّت، فإذا أَراد رافعٌ رفعَها بالجرح، قيل له: ائتِ ببرهان على هذا. أَو فيمن لم يُعرَف حاله، ولكن ابتدره جارحان ومزكِّيان، فيقال إذ ذاك للجارحَيْنِ: فسِّرا ما رميتماه به. أَمَّا من ثبَتَ أَنه مجروح فيُقبل قولُ من أَطلق جرحه، لجريانه على الأصل المقرَّر عندنا، ولا نطالبه بالتفسير، إذ لا حاجة إلى طلبه.

والفائدة الثانية: أَنا لا نطلبُ التفسيرَ من كل أَحد، بل إنما نطلبه حيث يَحتمِلُ الحالُ شكاً، إمَّا لاختلافٍ في الاجتهاد، أَو لتهمةٍ يسيرةٍ في الجارح، أَو نحوِ ذلك مما لا يوجب سقوطَ قولِ الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على

---

(١) انظر ذلك في «طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ٢١٩ ـ ٢٢١ من طبعة الحسينية، و ٩: ١١١ ـ ١١٥ من طبعة البابي، في ترجمة الإمام الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز). وذلك الفصل هو الرسالة المطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٢٤، ضمن مجموع (خمس رسائل نادرة).

الإطلاق، بل يكون بيْنَ بيْنَ، أَمّا إذا انتفت الظنون، واندفعت التُّهَم، وكان الجارح حَبْراً من أحبار الأمة، مُبَرَّءاً عن مظانِّ التهمة، أوكان المجروحُ مشهوراً بالضعف، متروكاً بين النُّقّاد، فلا نَتلعثمُ عند جرحه، ولا نُحْوِجُ الجارحَ إلى تفسير، بل طلبُ التفسير منه ــ والحالةُ هذه ــ طلبٌ لِغيبةٍ لا حاجة إليها.

فنحن نقبَلُ قولَ ابن مَعين في (إبراهيم بن شُعَيب المَدَني): شيخٌ رَوَى عنه ابنُ وهب، إنه ليس بشيء[1]. وفي (إبراهيم بن يزيد المدني): إنه ضعيف. وفي (الحسين بن الفرج الخياط): إنه كذاب يَسرِقُ الحديث. وعلى هذا ــ وإن لم يُبيِّن الجَرْحَ ــ، لأنه إمامٌ مقدَّمٌ في هذه الصناعة، جَرَحَ طائفةً غيرَ ثابتي العدالة والثَّبْت.

ولا نَقبلُ قولَه في الشافعي، ولو فسَّر وأَتَى بأَلف إيضاح، لقيام القاطع على أنه غير مُحِقّ بالنسبة إليه.

فاعتبِرْ ما أَشرنا إليه في ابن مَعِين في غيره[2]، واحتفظ بما ذكرناه تنتفع به.

وينبغي لك أَيها المسترشد[3]، أَن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة

---

(١) إذا قال ابن معين في الراوي: (ليس بشيء)، ففي الغالب يعني به أن أحاديثه قليلة، وفي غير الغالب يريد به تضعيف حديثه، انظر بيان ذلك مستوعباً فيما علَّقتُه على «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للكنوي ص ١٥٢ ــ ١٥٥، وص ٣٨٢ ــ ٣٨٩ من الطبعة الثانية؛ وص ٢١٢ ــ ٢٢١ من الطبعة الثالثة.

(٢) وقع في طبعة البابي والحسينية (في ابنِ معين وغيرِه). وهو تحريف.

(٣) هذا المقطع من قوله: (وينبغي لك. . . ــ إلى قوله في آخر المقطع التالي ــ . . . رضي الله عنهم). زدتُه نقلاً من «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي نفسه، من ترجمة (الحارث ابن أسد المحاسبي) ٢ : ٣٩ من طبعة الحسينية، و ٢ : ٢٧٨ من طبعة البابي الحلبي. لوثيق صلته بموضوع هذه (القاعدة).

الماضين، وأن لا تَنظرَ إلى كلام بعضِهم في بعض، إلا إذا أَتَى ببرهانٍ واضح، ثم إن قَدَرتَ على التأويل وتحسينِ الظن فدُونَك، وإلا فاضرِبْ صفحاً عما جَرى بينهم، فإنك لم تُخلَق لهذا، فاشتغِلْ بما يَعنيك، ودَعْ ما لا يَعنيك.

ولا يَزالُ طالبُ العلم عندي نبيلاً حتى يَخوضَ فيما جَرى بين السَّلَف الماضين، ويَقضِيَ لبعضهم على بعض!

فإياك ثم إياك أَن تُصغي إلى ما اتَّفَق بين أَبي حنيفة وسفيان الثوري[١]،

---

(١) يعني به (قالة الشُّؤم) التي تُعزَى إفكاً وكذِباً إلى الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى، وأنه قالها في الإمام أَبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى لما بلغته وفاته.

ومن المؤسف أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وهو الإمام العَفُّ الورع المتحفظ في ألفاظ الجرح والتعديل كلَّ التحفظ وأَدَقه، رواها في كتابه «التاريخ الصغير»، مستروِحاً إليها، متأثِّراً بالجفوة التي وقعت بينه وبين الحنفية من أَهل بلده، فرواها عن (نُعَيم بن حماد) الذي قالوا فيه: «كان يضعُ الحديثَ في تقويةِ السُّنَّةِ، وحكاياتٍ مزورةً في ثَلْبِ أبي حنيفة، كلُّها كذِب».

وعلى فرض أنها رُويت بالإسناد الصحيح ففي نكارة متنها ما يكفي للحكم عليها بالبطلان، وإليك سياقَتها من كتاب البخاري المذكور، ومن كتاب «الانتقاء» لابن عبد البر عن البخاري أَيضاً، قال البخاري رحمه الله تعالى في «التاريخ الصغير»، ص ١٧٤.

«حدثنا نُعَيم بن حماد، قال: حدثنا الفزاري، قال: كنتُ عند سفيان، فنُعي النعمان، فقال: الحمد لله، كان يَنقضُ الإسلامَ عُروةً عُروةً، ما وُلِدَ في الإسلام أَشأَمُ منه!». انتهى.

و(سفيان) هنا هو: سفيان بن سعيد الثوري، كما جاء مصرَّحاً به في سِياقة الخبر عند الخطيب البغدادي في مواضع من «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٩٩ و٤١٨ و ٤١٩ في ترجمة (أَبي حنيفة). ونصُّ الخبر هناك كما في الموضع الثاني ١٣: ٤١٨، من طريق (نُعَيم بن حَمّاد) قال: «حدثنا إبراهيم الفزاري، قال: كنت عند سفيان الثوري، =

. . . .

= إذ جاء نَعْيُ أبي حنيفة، فقال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه، لقد كان يَنقضُ عُرَى الإسلام عُروةً عروة، ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأم على الإسلام منه!». انتهى.

وجاء في كتاب «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر، ص ١٤٩ قولُه: «ونذكُرُ في هذا الكتاب مِن ذَمِّهِ ـ أي أبي حنيفة ـ والثناءِ عليه ـ ما يَقِفُ به الناظرُ فيه على حاله، عَصَمنا الله وكفانا شَرَّ الحاسدين.

فممَّنْ طعَنَ عليه وجَرَحه أبو عبد الله محمدُ بن إسماعيل البخاري، فقال في كتابه في «الضعفاء والمتروكين»:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، قال نُعَيم بن حماد: حدثنا يحيى بن سعيد ومعاذ بن معاذٍ، سمِعَا سفيان الثوري يقول: قيل: استُتِيبَ أبو حنيفة من الكفر مَرَّتين!!

وقال نُعَيم عن الفزاري: كنتُ عند سفيان بن عُيَيْنة، فجاء نَعْيُ أبي حنيفة، فقال: لَعَنه الله، كان يَهدِمُ الإسلامَ عُروةً عُروة، وما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أَشَرُّ منه! هذا ما ذكره البخاري». انتهى كلام ابن عبد البر في «الانتقاء». وفيه أنظار وأوهام كثيرة.

أولاً: عَزَا كل الكلام الذي نقله عن البخاري، إلى كتاب «الضعفاء والمتروكين» للبخاري. وليس شيء من هذا الكلام المذكور في ذلك الكتاب في النسخة المطبوعة التي بين أيدينا، وهو المشهور باسم «الضعفاء الصغير».

ثانياً: ليس للخبر الأول من هذين الخبرين، خبرِ استتابة أبي حنيفة من الكفر مرتين!! ذكرٌ في «التاريخ الصغير» ولا «الضعفاء الصغير» للبخاري.

ثالثاً: الخبر الثاني جاء فيه قولُ الفزاري: (كنتُ عند سفيان بن عيينة). وهذا خطأ، صوابه: سفيان الثوري، كما ساقه الخطيب في «تاريخ بغداد» في ثلاثة مواضع، من ثلاث طرق. والبخاري روى الخبر في «التاريخ الصغير»، ص ١٧٤ «كنتُ عند سفيان» غير منسوب. والفزاري رَوى عن سفيان بن عيينة، ومات قبله، كما في «تهذيب الكمال» للمزي في ترجمة (سفيان بن عيينة)، وروايته عن (سفيان الثوري) أكثر وأشهر.

رابعاً: جاء في رواية ابن عبد البر في هذا الخبر الثاني زيادة قول سفيان في =

أو بين مالك وابنِ أَبي ذئب[١]، أَو بين أَحمد بن صالح والنَّسائي[٢]، أَو بين أَحمد بن حنبل والحارث المحاسبي[٣]، وهَلُمَّ جَرّاً إلى زمان العِزِّ

= الإمام أبي حنيفة: (لعنه الله). وليس في «التاريخ الصغير» ولا في «تاريخ بغداد» ذكر لهذه الجملة الناطقة باللعن على معيّن وهو الإمام أبو حنيفة!

وهذه المفارقات قد تدل على شيء آخر، وهو أن بعض أَيدي الحانقين على أبي حنيفة، امتدت إلى كتاب البخاري، فتلاعبت فيه، ودَسّتْ عليه ما ليس منه؟!

ولا يتسع المقامُ هنا للإفاضة في تحقيق هذا الأمر الآن.

وكلٌّ من الخبر الأول والخبر الثاني مكشوفُ السقوط والبطلان كما تراه. وانظر «تأنيب الخطيب» لشيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى، ص ٧١ و١١١، و «أبو حنيفة وأصحابُه المحدِّثون» لشيخنا التهانوي رحمه الله تعالى، ص ٢٦ ــ ٢٩، في المجلَّد الأول من كتابِهِ «إعلاء السنن». وانظر ما علقته على «فقه أهل العراق وحديثهم» للكوثري، ص ٨٨ ــ ٨٩، وعلى «الإيقاظ» ــ ٢٣ في «الرفع والتكميل» في طبعته الثالثة.

(١) تقدم شرحه تعليقاً في ص ٣٠ ــ ٣٣.

(٢) تقدم بيانه تعليقاً في ص ٣٤ ــ ٣٥.

(٣) يشير المؤلف إلى ما اتفق بين الإمام الحارث بن أسد المحاسبي البصري ثم البغدادي، المتوفى سنة ٢٤٣، وبين الإمام أحمد بن حنبل، رحمهما الله تعالى، من الاختلاف في المشرب والمذهب.

وذلك أن المحاسبي كان من علماء الفقه والحديث والأصول والتصوف والكلام، وعُني بالرد على المعتزلة وآرائهم، وكان من أوائل من اشتغل ــ في ختام القرن الثاني وأوائل القرن الثالث ــ بتدوين أحوال النفس وتزكيتها، وبيان عيوبها وأمراضها، وخطراتها ووساوسها، وعلاجاتها...

وكان هذا العصر يزخر بالمحدثين والرواة، الذين يَرَوْن العلمَ كلَّ العلم: رواية الحديث سنداً ومتناً...، ويَرَوْن إعمالَ الرأي في فهم الأثر وبيان معناه خروجاً عليه، فإذا بلغهم عن عالم أنه تكلم في مسألة باحثاً مجتهداً، أو متكلِّم قال في صفةٍ من صفات الله قولاً، أو مذكِّرٍ تحدث عن حال النفس كاشفاً منقِّباً، ثارت لذلك =

ابن عبد السلام والتقيِّ بن الصلاح[1]، فإنك إذا اشتغلتَ بذلك خَشِيتُ عليك الهلاكَ، فالقومُ أئمة أَعلام، ولأقوالهم مَحامِل، وربما لم يُفْهَمْ بعضُها،

= حَفِيظتُهم، ونقموا عليه ما صَنَع، وقالوا فيه من الجرح ما يرونه ملاقياً للجارح الذي اتصف به في نظرهم.

وقد نُقِلَ عن الإمام أحمد أنه هجر المحاسبي، وكرِه صحبته لمن استشاره فيها، فقيل: هجره وكره للسائل صحبته لأن المحاسبي تكلم عن الوساوس والخطرات، دون استناد إلى دليل شرعي، بل إلى مجرد الرأي والذوق. وقيل: لأنه تكلم في شيء من مسائل علم الكلام، وكان الإمام أحمد شديد النكير على من يتكلم في علم الكلام، خوفاً من أن يَجرَّ ذلك إلى ما لا ينبغي. وقيل: كَرِه للسائل صحبتَه وصحبةَ أمثاله من المتكلمين في الخواطر وأحوال النفس، خشيةَ أن يُشغلَ بذلك عن الكتاب والسنة. وقيل: غيرُ هذا.

انظر تفصيل ذلك فيما ترجمتُ به للإمام المحاسبي، في أول كتابه النفيس: «رسالة المسترشدين»، ص ١٨ ــ ٢٤ من الطبعة الثانية أو الثالثة.

فالمؤلف رحمه الله تعالى يشير بتحذيره المذكور أعلاه، إلى أن الاشتغال بمثل هذه الأمور التي اتفقت بين هذين الإمامين وغيرهم ممن ذكرهم، ليس من السداد والرشاد في شيء، ولربما كان مدعاةً لهلاك المتردِّي فيه، نسأل الله تعالى الهداية والسلامة.

(١) يشير المؤلف إلى ما وقع من التنافر بين الإمام: (العز بن عبد السلام) عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِي الشافعي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، المولود بدمشق سنة ٥٧٧، والمتوفى بالقاهرة سنة ٦٦٠. وبين الإمام (أبي عمرو بن الصلاح) عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن موسى الشَّهْرَزُورِي الكردي الشَّرَخاني الشافعي، الموصلي ثم الدمشقي، المولود في شَرَخان قرب شَهْرَزُور جهة الموصل من العراق، سنة ٥٧٧، المتوفى بدمشق سنة ٦٤٣، رحمهما الله تعالى.

فقد وقعت الجفوة والمنافرة بينهما، بسبب اختلاف رأيهما في (صلاة الرغائب) المبتدَعة، التي يصليها بعضُ الناس في رجب. وكان العز بن عبد السلام يَرى بُطلانَها ومنْعَها، ونبّه إلى أنها بدعة منكرة، في إحدى خطبه يوم الجمعة من شهر رجب سنة

. . . .

٦٣٧، على منبر الجامع الأموي بدمشق، الذي كان خطيبَه.

وكان ابن الصلاح في أول الأمر رأيُه فيها المنعُ أيضاً، وأفتى فتويين بمنعها، ثم أجازها وصَمَّم على جوازها، مع حكمه ببطلان الحديث المذكور فيها، قائلاً بأنها «تَدخلُ تحت مطلق الأمر الوارد في الكتاب والسنة بمطلق الصلاة، فهي إذاً مستحبة بعموماتِ نصوصِ الشريعة الكثيرة، الناطقةِ باستحباب مطلق الصلاة». فألّف العز بن عبد السلام «جزءاً» صغيراً في بطلانها، بعنوان «الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة، وبيان ما فيها من مخالفة السنة المشروعة». وذَكر فيه تقسيم البِدَع إلى ثلاثة أضرب: مباحة، وحسنة، ومخالفة للشرع ممنوعة، وبيّن بالاستدلال والتعليل أن (صلاة الرغائب) من البدعة المخالفة للشرع، وأطلق في ختام كلامِه بعضَ الكلمات الشديدة حول ابن الصلاح ورأيِهِ بإباحتها وتحسينِ فعلها.

فرَدَّ عليه ابنُ الصلاح بجزءٍ صغير، بعنوان «الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة، وبيان ما فيها من مخالفة السنة المشروعة». وقرَّر فيه جوازَها، وذكَرَ فيه استدلالَه لإباحتها وتحسينِ فعلها، وأطلق في آخر كلامِه بعضَ الكلمات القاسيةِ حول العز بن عبد السلام.

فألّف العِز جزءاً ثانياً في الرد على جزءِ ابن الصلاح، وشَدَّد فيه اللهجة عليه جداً، وأكثر من الغمز فيه، وناقش أدلته، وفنّد رأيَه وقولَه جملةً جملة. وقد طبعت هذه الأجزاء كلها في دمشق سنة ١٣٨٠ باسم «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح».

وقد أشار المؤلف التاج السبكي إلى هذه الجفوة بينهما، في «طبقات الشافعية الكبرى» ٨: ٢٥١، في ترجمة (العز بن عبد السلام)، وذكر طَرَفاً كبيراً من «جزء» العز بن عبد السلام الأول.

وأشار إلى هذه الجفوة أيضاً اليافعي في «مرآة الجَنان» ٤: ١٥٥، فقال في ترجمة (العز بن عبد السلام) «وأنكر صلاةَ الرغائب، ووقع بينه وبين شيخ دار الحديث الإمام أبي عمرو بن الصلاح في ذلك منازعات ومحاربات شديدات، وصنّف كلٌّ واحدٍ منهما في الرد على الآخر، واستَصوب المتشرِّعون المحققون مذهبَ الإمام ابن عبد السلام في ذلك، وشهدوا له بالبُروزِ بالحق والصواب، في تلك الحُروب والضِّراب».

فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوتُ عما جَرى بينهم، كما نَفْعَلُ[1] فيما جَرَى بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

(١) قولُه: (كما نَفْعَلُ) هكذا في «عقود الجُمَان»، ص ٤٠٥. وفي سواه: (كما يُفْعَلُ).
ولفظُ (أجمعين) زيادة من «عقود الجمان»، ص ٤٠٥.

قاعدة في المؤرخين

ويَقرُبُ من هذه القاعدة التي ذكرناها في الجَرْح والتعديل قاعدةٌ في المؤَرِّخين نافعةٌ جداً، فإنَّ أهل التاريخ ربَّما وضعوا من أُناس، ورفعوا أُناساً، إمّا لتعصُّب، أو لجهل، أو لمجرَّد اعتمادٍ على نقلِ من لا يوثق به، أو لغيرِ ذلك من الأسباب[1].

والجهلُ في المؤَرِّخين أكثرُ منه في أهل الجرح والتعديل وكذلك التعصُّبُ، [2]قلَّ أن رأيتُ تاريخاً خالياً من ذلك.

وأمّا تاريخُ شيخنا الذهبي غفر اللّه له، فإنه ـ على حُسنه وجَمْعه ـ مشحونٌ بالتعصب المُفْرِط، لا وَاخَذَه اللّه. فلقد أكثرَ الوقيعة في أهل الدين، أعني الفقراءَ الذين هم صفوة الخلق[3]، واستطال بلسانه على كثير من أئمة

(١) جاء في طبعة البابي والحسينية: (أو غيرِ ذلك. . .)، وفي «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٣ (أو لغير ذلك)، فأثبته.

(٢) من هنا إلى آخر المقطع التالي، المنتهي بلفظ: (. . . بعَوَامِّ المؤرِّخين). قد أغفَلَه وحَذَفه الحافظُ السيوطي في «نظم العِقيان» ص ٩.

(٣) قلت: أَشهَدُ باللّه للإمام الحافظ الذهبي أنه إمام صالح تقي، ويحِبُّ الصوفيةَ الصالحين الأتقياءَ، ويأمر بتحسين الظن بالصوفية، ولكنه يخاف ويُحذِّر من شطحاتهم ومخالفاتهم، وذلك عنوانُ دينه وأمانتِه. ولما تَرجم في «ميزان الاعتدال» ٣: ٢١٤ للشيخ ابن الفارض الصوفي (عمر بن علي) المتوفى سنة ٦٣٢، قال: «حدَّث عن =

الشافعية والحنفية[١]، ومالَ فأفرط على الأشاعرة[٢] ومدَحَ فزاد في المجسِّمة.

= القاسم بن عساكر، يَنعَقُ بالاتحاد الصريح في شعره، وهذه بلية عظيمة، فتدبّر نظمَه ولا تستعجِلْ، ولكن حَسِّنْ الظنَّ بالصوفية...». انتهى.

ومن شواهد حُبِّه للصوفية الصالحين، ودلائلِ تعلُّقِه بمحبتهم: أنك تراه في كتبه ومؤلفاته تنشرحُ نَفْسُه عند ذكرهم، وينبسط لسانُه وقلمُه بالثناءِ عليهم. ويَطولُ نَفَسُهُ بالمدح لهم والاسترواح لإطالة تراجمهم، ويتعرَّضُ لذكر كراماتهم والرُّؤى لهم، وكتبه الواسعة طافحةٌ بذلك جداً، رحمةُ اللّه تعالى عليه. وما هذا كلُّه منه إلا لبالغ صلاحه، ورقة قلبه للخير والدين، والصلاح والصالحين، ولكنه مع هذا كلِّه كالأسَد الضِّرغام على من يَشَمُّ منه رائحةَ الزيغ أو الدخَل على الشريعة، فللَّه درُّه ما أوفاه لها وأرعاه، ونفعنا اللّه بدينه وعلمه وتقواه.

ومن تراجم الزُّهَّادِ والعُبَّادِ الصالحين الذين أطال الذهبيُّ في تراجمهم، وأسهَبَ فيها مَحَبَّةً منه بصلاحِهم وزُهدِهم:

١ ــ التابعيُّ الجليلُ: أُوَيْسٌ القَرَني اليَماني، في «تاريخ الإسلام» ٢: ١٧٣ ــ ١٧٥، و«سِيَر أعلام النبلاء» ٤: ١٩ ــ ٣٣.

٢ ــ التابعيُّ الجليلُ: أبومُسْلِم الخَوْلاني الداراني الدمشقي في «تاريخ الإسلام» ٣: ١٠٢ ــ ١٠٥، و«سِيَر أعلام النبلاء» ٤: ٧ ــ ١٤.

٣ ــ والتابعيُّ الجليلُ: محمدُ بنُ واسعٍ البصريُّ، في «تاريخ الإسلام» ٥: ١٥٩ ــ ١٦٢، و«سِيَر أعلام النبلاء» ٦: ١١٩ ــ ١٢٣.

وانظر تراجمَ كثير من التابعين ومَنْ بَعْدَهم من الصالحين الصوفية على طريقة السَّلَف، في هذين الكتابين للحافظ الذهبي، تجدها بالنظرِ إلى غيرها من التراجم ــ مطوَّلةً بذكرِ مناقِبهم وعِبَاداتِهم وكراماتِهم وسِيرتِهم الصالحة، فالذهبيُّ يُحبُّ الصوفية الصالحينَ على طريقةِ السلف.

(١) في طبعة البابي والحسينية: (أئمة الشافعيين والحنفيين)، وفي «الإعلان بالتوبيخ» ما أثبته.

(٢) وقع في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعتيه: (وقال فأفرط على الأشاعرة). وهو تحريف.

هذا، وهو الحافظُ المِدْرَهُ[1]، والإمامُ المبجَّل. فما ظنُّك بعَوَامِّ المـؤرِّخين؟!

فالرأي عندنا أن لا يُقبَل مدحٌ ولا ذمٌ من المؤرِّخين، إلا بما اشتَرطه إمام الأئمة وحَبْرُ الأمَّة، وهو الشيخ الإمام الوالد رحمه اللّه، حيث قال ـ ونقلتُه من خَطِّه في مجاميعه ـ :

يُشترط في المؤرِّخ[2]:

١ ـ الصدقُ[3].

٢ ـ وإذا نقَلَ يَعتمِدُ اللفظَ دون المعنى[4].

٣ ـ وأن لا يكون ذلك الذي نقَلَه أخذَهُ في المذاكرة، وكتَبَه بعد ذلك.

٤ ـ وأن يُسمِّيَ المنقولَ عنه.

---

(١) المِدْرهُ هو: السيدُ الشريف، والمُقْدِمُ في اللسانِ واليدِ عند الخصومةِ والقِتال، وزعيمُ القوم والمتكلِّم عنهم. ووقع في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعتيه: (وهو الحافظ القدوة). وهو تحريف.

(٢) انظر هذه الشروط وما يتصل بها مفصلاً مسهباً في «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي رحمه اللّه تعالى، ص ٦٣ ـ ٧٨ من طبعة القدسي، وص ١١٤ ـ ١٣٨ من طبعة بغداد المجرَّدة، وص ٤٨٢ ـ ٥٠٦ من الطبعة المضاف إليها الدراسة للدكتور فرانز روزنثال والنصوص في علم التأريخ.

(٣) وهو المعبَّر عنه بالعدالة.

(٤) هذا الشرط مهم جداً، وقد أحسن كل الإحسان الإمامُ تقي الدين السبكي رحمه اللّه تعالى بالتنبيه إليه، لأن الناقل إذا اعتَمَد اللفظ، فقد بَرِىء من العُهدة وأدَّى الأمانة كما تلقاها ورآها، أما إذا اعتَمد المعنى، وعبَّر عنه بلفظٍ من قِبَله، فقد يَبعدُ تعبيرهُ عن الواقع الذي عبَّر عنه القائل الأول قليلاً أو كثيراً، فيَختلِفُ الحكمُ بين عبارةِ القائل وعبارةِ الناقل.

وقد وقع ذلك للحافظ ابن حِبّان رحمه اللّه تعالى، فقد كان يتصرف في الألفاظ في تراجم الرواة لمن قبلَه من الأئمة، فيعبِّر بدلاً عنها بعبارةِ نفسه، فوقع في الغلط والشطط! حتى انتقده الحافظ ابنُ الصلاح على ذلك، ووافقه الحافظ الذهبي =

فهذه شروط أربعة فيما ينقله[1].

= وابن حجر، وزاد الذهبي فوصف ابنَ حبان في بعض التراجم بالخَسَّاف المتهوِّر، وبأنه لا يَدري ما يَخرُجُ من رأسه!

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ٣: ٥٠٧، في ترجمة ابن حبان، وهو في سِيَاق ذكرِ ما يؤخذ عليه: «وقال الإمام أبو عمْرو بن الصلاح ـ وذكَرَ ابنَ حبان في «طبقات الشافعية» ـ : غَلِطَ الغلَط الفاحشَ في تصرفه. وصَدَق أبو عَمْرو، وله أوهام كثيرة، تَتَبَّعَ بعضَها الحافظُ ضياءُ الدين».

وقال أيضاً في «الميزان» ٤: ٨، في ترجمة (محمد بن الفضل السَّدُوسي عارم) الذي رَوى له البخاري ومسلم وباقي أصحاب الكتب الستة، بعد أن نَقَل توثيقَه عن الدارقطني: «قلتُ: فهذا قولُ حافظ العصر الذي لم يأتِ بعد النسائي مثلُه. فأين هذا القولُ من قولِ ابن حبّان الخَسّاف المتهور في عارم؟!...».

وقال أيضاً في «الميزان» ١: ٢٧٤، في ترجمة (أَفلح بن سعيد المدني) الذي رَوَى له مسلم والنسائي: «وثّقَه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاجُ به ولا الروايةُ عنه بحال.

قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: ابنُ حبّان ربما قَصَبَ الثقة ـ أي عابه وجَرَحَه ـ، حتى كأنه لا يدري ما يَخرُجُ من رأسِه!». انتهى. ونقله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١: ٣٦٨، في ترجمة (أَفلح) وأَقرَّه. وانظر شواهد أُخر من التصرُّف الذي أُخِذَ على ابن حبان، فيما علّقتُه على «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا المحدِّث التّهانوي رحمه اللّه تعالى ص ١٨٣ ـ ١٨٧.

(١) قلت: ينبغي أن يضاف إلى هذه الشروط الأربعة للمؤرِّخ فيما ينقله: شرطٌ خامس، هامٌّ أيضاً، وهو التحري منه فيما يراه من الكلام الذي يتضمن غمزاً أو جرحاً أو حطّاً على أَحَد المعتبرين من السلف، فإن التثبت في جَنْب كل مترجَم واجب، فكيف إذا كان من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المعتبرين، فينبغي أن يُمسِكَ عن نقل ذلك الكلام وتدوينه، إذا كان فيه إشاعةُ قالَةِ السُّوءِ، أو نَزْعُ الثقة بالعدلِ المَقولِ فيه، فإنه على الغالب يكون مدخولاً.

قال الحافظ السخاوي رحمه اللّه تعالى في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٦٣ ـ ٦٥، وهو يتحدث عن (شروط المؤَرِّخ): «وأما شروطُ المعتني بالتاريخ: فالعدالة، مع =

ويُشترط فيه أيضاً لما يترجمه من عند نفسه، ولِمَا عساهُ يُطوِّلُ في التراجم من النقول ويُقصِّر(١):

= الضبط التام الناشىء عنه مزيدُ الإتقان، والتحرِّي سيما فيما يراه من الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة رضي الله عنهم، لما أُمِرنا من الإمساك عما كان بينهم، والتأويلِ له بما لا يَحطُّ من مقدارهم.

ويَلتحِقُ بذلك ما وقع بين الأئمة، سيِّما المتخالِفين في المناظرات والمباحثات.

وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حَيَّان في كتاب «السُّنّة» له، من الكلام في حق بعض الأئمة المقلَّدين ـ يعني به الإمامَ أبا حنيفة رضي الله عنه ـ، وكذا الحافظ أبو أحمد بنُ عدِيّ في «كامله»، والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وآخرون ممن قبلَهم، كابن أبي شيبة في «مصنّفه»، والبخاري ـ في «التاريخ الصغير» ـ والنسائي ـ في الضعفاءِ والمتروكين ـ مما كنتُ أُنزِّهُهم عن إيراده، مع كونهم مجتهدين، ومقاصدُهم جميلة:

فينبغي تجنيبُ اقتفائِهم فيه، ولذا عزَّرَ بعضُ القضاة الأعلام من شيوخنا: من نُسِبَ إليه التحدُّثُ ببعضه، بل مَنَعنا شيخُنا الحافظُ ابن حجر حين سمِعنا عليه كتابَ «ذمُّ الكلام» للهَرَوِي، من الرواية عنه ـ أي من رواية ذلك الكتابِ عن ابن حجر مع أنهم سمعوه عليه ـ لما فيه من ذلك». انتهى كلامُ السخاوي.

قال عبد الفتاح: وفي منع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من رواية ذلك الكتاب عنه توجيهٌ بالغ للمستبصرين، وتعليمٌ هامٌّ للمسترشدين. وهذا مما يدل على أن سماعَ مِثلِه لمثلِه وإسماعَه أيضاً لغيره، إنما هو للتسجيل لا للتعويل، فاعرِفْ هذا فإنه مهم جداً.

وما أصدقَ وأدَقَّ كلمة الإمام أحمد رضي الله عنه في هذا المقام، وهي التي يقول فيها: «كلُّ رجلٍ ثبتَتْ عدالتُه، لم يُقبَل فيه تجريحُ أحد، حتى يَتبيَّن ذلك عليه بأمرٍ لا يَحتمِلُ غيرَ جَرْحه». كما في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ٧: ٢٧٣. وقد تقدمَتْ تعليقاً هي وكلمةُ الإمام ابن جرير في ص ٢٠.

(١) وقع في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعتيه: (وما عساه يطول فيه من المنقول: بعض التراجم دون بعض فيُشترَطُ فيه: أن يكون عارفاً بحال صاحبِ المترجم علماً وديناً. . .». وفيه تحريف، والصواب ما هنا، وهو المثبت في «الوافي بالوفَيات» =

١ ــ أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة، عِلْماً ودِيْناً وغيرَهما من الصفات، وهذا عزيز جداً.

٢ ــ وأن يكون حسَنَ العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ.

٣ ــ وأن يكون حسَنَ التصور، حتى يَتصوَّر حالَ ترجمتِه جميعَ حال ذلك الشخص، ويُعبِّرَ عنه بعبارة لا تَزيدُ عليه، ولا تَنقُصُ عنه.

٤ ــ وأن لا يَغلِبَه الهوى، فيُخَيِّلَ إليه هَواهُ الإطنابَ في مَدْح من يحبه، والتقصيرَ في غيره، بل إما أن يكون مجرَّداً عن الهوى وهو عزيز، وإما أن يكون عنده من العدل ما يَقهَرُ به هواه، ويَسلكُ طريقَ الإنصاف.

فهذه أربعة شروط أخرى، ولك أن تجعلها خمسة، لأن حُسنَ تصوُّره وعِلمَه قد لا يَحصُلُ معهما الاستحضار حين التصنيف، فيُجعلُ:

٥ ــ حُضورُ التصور زائداً على حُسن التصور والعلم. فهي تسعةُ شروط في المؤرِّخ، وأصعَبُها الاطِّلاعُ على حال الشخص في العلم، فإنه يَحتاجُ إلى المشاركة في علمه والقُربِ منه، حتى يَعرفَ مرتبتَه. انتهى.

وذَكَر أن كتابته لهذه الشروط كانت بعد أن وقف على كلام ابن مَعِين في الشافعي، وقولِ أحمد بن حنبل: إنه لا يَعرِفُ الشافِعيَّ، ولا يَعرِف ما يقول[1].

= للصفدي ١: ٤٦، وقد نقله من (خط الإمام تقي الدين السبكي) أيضاً.

(١) نصُّ كلام الإمام تقي الدين السبكي الذي يشير إليه المؤلف هنا ــ كما نقله الصفدي في «الوافي بالوفيات» ١: ٤٦ ــ «وما ذكرتُ هذا الكلام إلا بالنسبة إلى تواريخ المتأخرين، فإنه قلَّ فيها اجتماعُ هذه الشروط، وأما المتقدمون فإني أتأدَّبُ معهم. لكني رأيتُ حال كتابتي هذه: شيئاً لا بأسَ بذكره هنا، وهو أن أبا الوليد الباجي المالكي، حكى في كتابه المسمى «تاريخ الفقهاء»، عن غيره أن يحيى بن معين ضَعّف الشافعي، فَبلَغ ذلك أحمد بن حنبل، فقال هو لا يَعرفُ الشافعيَّ ولا يَعرفُ

قلتُ: وما أَحسَنَ قولَه: (ولِمَا عَسَاه يُطوِّلُ في التـراجم من النقول ويُقصِّر). فإنه أشار به إلى فائدة جليلة، يَغفُلُ عنها كثيرون، ويَحْتَرِزُ منها الموفَّقون، وهي تطويلُ التراجم وتقصيرُها، فرُبَّ محتاطٍ لنفسه لا يَذكر إلا ما وجده منقولاً، ثم يأتي إلى من يُبغِضُه فيَنقُلُ جميعَ ما ذُكِرَ من مَذامِّه، ويَحذِفُ كثيراً مما نُقِلَ من مَمادحه[١]، ويجيء إلى من يُحبُّه فيَعكسُ الحال فيه.

ويَظنُّ المسكينُ أنه لم يأت بذنب، وأنَّه لا يجبُ عليه تطويلُ ترجمةِ أحد[٢]، ولا استيفاءُ ما ذُكِرَ من مَمادحه. ولا يَظنُّ المغترُّ أن تقصيره لترجمته بهذه النية: استزراء به، وخيانةٌ للَّه ولرسوله صلى اللَّه عليه وسلم وللمؤمنين، في تأدية ما قيل في حقِّه من مَـدْحٍ وذمّ[٣]، فهو كمن يُذكَرُ بين يديه بعضُ الناس فيقول: دَعُونا منه، وإنه عجيب، أو: اللَّهُ يُصلِحُه، فيَظنُّ أنه لم يَغتبه بشيء من ذلك، وما يظن أن ذلك من أَقبح الغيبة!

ولقد وقفتُ في «تاريخ الذهبي» رحمه اللَّه. على ترجمة الشيخ الموفَّقِ

= ما يقول». انتهى كلام التقي السبكي.

ثم قال المؤرِّخ الصفدي عقبَه: «قلتُ: هذه الشروط تَلزَمُ الذي يَعمل تاريخاً على التراجم، أما من يعمل تاريخاً على الحوادث فلا يُشترَطُ فيه ذلك، لأنه ناقل الوقائع التي يَتَّفقُ حدوثُها، فيُشتَرَطُ فيه أن يكون متثبتاً، عارفاً بمدلولات الألفاظ، حَسَن التصور، جيِّدَ العبارة».

(١) عبارة «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٤: (ويَحذِف كثيراً مما يَراه من ممادحه).

(٢) جاء في طبعة البابـي والحسينية: (لأنه ليس يجبُ عليه تطويلُ ترجمة أحد). وجاء في «الإعلان بالتوبيخ»: (فإنه لا يَجِبُ عليه...)، وجاء في «نَظْم العِقيان»: (وأنَّه ليس يجبُ عليه...).

(٣) جاء في «نَظْم العِقيان»: (من مَدْحٍ وذمّ). وجاء في الباقي: (من حَمْدٍ وذمّ).

ابن قُدامة الحنبلي، والشيخ فخر الدين بن عساكر، وقد أطال تلك، وقصَّرَ هذه، وأَتى بما لا يَشكُّ لبيب أَنه لم يَحمله على ذلك إلا أن هذا أشعري وذاك حنبلي. وسيقفون بين يدي ربِّ العالمين.

وكذلك ما أحسَنَ قولَ الشيخ الإمام: (وأن لا يَغلبه الهوى). فإنَّ الهوى غلّاب إلا لمن عصمه اللّه[١].

وقولُه: (فإمَّا أن يَتجرَّد عن الهوى، أو يكونَ عنده من العدل ما يَقهر به هواه). عندنا فيه زيادةٌ فنقول:

قد لا يَتجرَّدُ عن الهوى، بأنْ لا يَظُنَّه هوى، بل يَظُنَّه لجهله، أو بِدعتِه: حقاً، فلا يَتطلَّبُ حينئذ ما يَقهر به هواه[٢]، لأن المستقرَّ في ذهنه أنه مُحقّ. وهذا كما يفعله كثير من المتخالفين في العقائد بعضِهم في بعض. فلا ينبغي أن يُقبَل قولُ مخالفٍ في العقيدة على الإطلاق، إلا أن يكون ثقةً، وقد رَوَى شيئاً مضبوطاً عايَنَه أو حَقَّقه.

فقولُنا: (مضبوطاً). احترزنا به عن رواية ما لا يُضْبَطُ من التُرَّهاتِ[٣] التي لا يترتب عليها عند التأمُّل والتحقُّق شيء.

---

(١) وقع في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعتيه: (فإن الهوى غلَّاب إلا من عَصَم الله). وهو تحريف.

(٢) وقع في طبعة البابي والحسينية هكذا: (قد لا يتجرد مِن الهوى، ولكن لا يظنه هوى، بل يظنه لجهله أَو بدعته حقاً، وذلك لا يتطلب ما يَقهَرُ هواه). والمثبت من «الإعلان بالتوبيخ».

(٣) هي الأباطيل والأقاويل التي لا طائل تحتها. ووقعت العبارة في طبعة البابي والحسينية: (وقولُنا... ما لا ينضبط). والمثبت من «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٥.

وقولُنا: (عايَنَهُ أو حَقَّقه). لِيَخرُجَ ما يرويـه عمن غَلا أو رَخَّص[١]، ترويجاً لعقيدته.

وما أحسَنَ اشتراطَه (العِلمَ ومعرفةَ مدلولاتِ الألفاظ)[٢]، فلقد وقع كثيرون فيما لا يقتضي جرحاً لجهلهم بهذا[٣]. وفي كتب المتقدمين جُرِحَ جماعةٌ بالفلسفة، ظناً منهم أنَّ علم الكلام فلسفة. إلى أمثال ذلك مما يَطول عَدُّه. فقد قيل في (أحمد بن صالح) الذي نحن في ترجمته: إنه يتفلسف. والذي قال هذا لا يَعرِفُ الفلسفة[٤]. وكذلك قيل في (أبـي حاتم الرازي)[٥]. وإنما كان رجلاً متكلِّماً.

---

(١) أي غالَى أو تسامَح. وجاء في طبعة البابـي قوله: (أو رَخَّص). مشكولاً هكذا: (أو رَخُصَ). وهو خطأ، صوابه كما شَكَلْتُه.

(٢) وقع في طبعة الحسينية: (العِلمَ ومدلولات الألفاظ). والتصويب المثبت من طبعة البابـي و«الإعلان بالتوبيخ».

(٣) جملة (فيما لا يقتضي جرحاً) من «الإعلان بالتوبيخ».

(٤) هو ابن معين، وتقدم كلامه تعليقاً ص ٣٤ فانظره.

(٥) كذا وقع في «طبقات الشافعية الكبرى» في طبعة البابـي والحسينية، وفي «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٥. و(أبو حـاتم الرازي) هـو الإمام الحـافظ، المحدِّث النـاقد، محمد بن إدريس بن المنذر الغطفاني الحنظلي الرازي، أحد أئمةِ علماءِ الجرح والتعديل، ولد سنة ١٩٥، وتوفي سنة ٢٧٧.

وهو المتبادِرُ من اللفظ عند الإطلاق، وعندي توقُّفٌ قويٌّ في أنه المراد هنا، إذ لم أقف في مصادر ترجمته التي رجعتُ إليها، على ذكر نسبته إلى (التفلسف)، والواقـعُ أنه لا شأن له بالفلسفة كما قاله المؤلف، فهو محدِّث صِرْف، كما لم أقف على أنه «كان متكلِّماً» بالمعنى الاصطلاحي الذي أراده المؤلف من هذه الكلمة. والظاهر أن المؤلف أراد أن يكتب (أبـي حاتم بن حِبّان)، أو (أبـي حاتم البُسْتي)، فسَبَق قلمُه فكتب (الرازي)؟ فـإن أبا حـاتم بن حِبّان البُسْتي التميمي، صـاحب «الصحيح» و«الثقات» وغيرهما، المتوفى سنة ٣٥٤ رحمه الله تعالى، هو الذي يُنسبُ إلى الدخول في الفلسفة والكلام، مع إمامته في الحديث وعلومه كما تقدم ذكره للمؤلف ص ٣٦ ــ ٣٧.

=

. . . .

= ومن أجل ما نُسِب إليه أدخله الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣: ٥٠٦ ــ ٥٠٨، وفي «المغني في الضعفاء» ٢: ٥٦٤، وأنقلُ هنا ما ذكره فيه لاختصاره، قال: «محمد بن حبان أبو حاتم البُستي الحافظ، صاحب التصانيف، ثقةٌ في نَقْله، بَدَتْ منه هفوة، زعَم أن النبوة هي العلمُ والعمل، فهَمُّوا بقتله، نسأل الله السِّتر، ولقوله محمِل سائغ، كقوله عليه السلام: الحجُّ عَرَفةُ». انتهى. وشَرَح الذهبيُّ في «الميزان» وفي ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٢١ ــ ٩٢٢ توجيه الحديث الشريف، وتوجيه قَوْلَةِ ابن حبان المذكورة.

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٥٤، قُبَيلَ المسألةِ الثالثة من مسائل النوع الأول وهو الحديث الصحيح، عند الكلام على «صحيح ابن حبان»: «وابنُ حبان كان عارفاً بالكلام والنحو والفلسفة، ولهذا تُكلِّم فيه، ونُسِبَ إلى الزندقة، وكادوا يحكمون بقتله، ثم نُفِيَ من سِجِستان إلى سمرقند». انتهى.

فقولُ المؤلف هنا: «إنما كان رجلاً متكلماً» إنما يتلاقى مع حال (أبي حاتم بن حبان)، لا مع حال (أبي حاتم الرازي)، والله تعالى أعلم.

ومما يُقرِّب هذا الاستظهارَ الذي أذهَبُ إليه، وأراه هو الصواب لا غير، أن المؤلف رحمه الله تعالى لما ترجم في «طبقات الشافعية الكبرى» ٣: ١٣١ ــ ١٣٢ (لأبي حاتم بن حبان)، تعرَّض لما رُمِي به، فعقَدَ في ترجمته عنواناً قال فيه: (ذكرُ ما رُمي به أبو حاتم، وتبيينُ الحالِ فيه). ثم أشار إلى (قاعدته) في الجرح والتعديل، التي قدَّمها في ترجمة (أحمد بن صالح المصري)، ثم ذَكَر الجرح الذي جُرح به أبو حاتم بن حبان، وهو على زعم الجارح: أنه (أنكر الحدَّ لله)، وردَّه المؤلف بأن مثبِتَ (الحدِّ لله) هو المجروحُ لا نافيه. وهو ما تقدَّمت الإشارةُ إليه في كلام المؤلف في (قاعدة الجرح والتعديل) ص ٣٧.

فلهذا كلِّه أجزمُ أنه هو المرادُ بقول المؤلف هنا (أبي حاتم الرازي)، وإنما أراد المؤلفُ أن يقول: (أبي حاتم بن حبان) فسَبَق قلمُه!، واحتمالٌ آخر أن يكون وقع هذا الخطأ من الناسخ قديماً فاستقر، والله تعالى أعلم.

والعجيبُ أن الحافظ السخاويَّ مَرَّ على هذا الخطأ، ونَقَله في «الإعلان بالتوبيخ» كما أشرتُ إليه، دون أن يَنتبه إليه أو ينبِّه عليه، والكمال لله وحده.

وقريبٌ من هذا قولُ الذهبي في المِزِّي ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى في ترجمة المِزِّي في الطبقة السابعة ـ : إنه يَعرِفُ مضايقَ المعقول. ولم يكن المِزِّيُّ ولا الذهبي يدريان شيئاً من المعقول[1].

---

(١) يعني بالمعقول: العلومَ العقلية. و(المِزِّي): هو الإمام جمال الدين أبو الحَجّاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبي الحلَبي ثم المِزِّي الدمشقي، حافظ الدنيا وإمام حفاظ عصره باتفاق كلمتهم، كالتقي السبكي وابن تيمية والبِرزالي والذهبي وابن سيد الناس وهذه الطبقة الرفيعة الشأن. ولد بحلب سنة ٦٥٤، وتوفي بدمشق سنة ٧٤٢.

قال الذهبي في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٩٩، بعد أن أثنى عليه أطيبَ الثناءِ: «وكان يُقرِّرُ طريقةَ السلف في السنة، ويَعضُدُ ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية. وجَرَى بيننا مُجادَلات ومعارَضات في ذلك، تركُها أسلمُ وأولى. ومع ذلك فله عمَلٌ كثير في المعقول، وما وراءَ ذلك بحمد الله إلا حُسنُ إسلام، وحِسْبَةٌ للَّه، مع أني لم أعلمه أَلَّفَ في ذلك شيئاً». انتهى.

وقال المؤلف التاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٦: ٢٥٢ من طبعة الحسينية، و١٠: ٣٩٦ من طبعة البابي، في ترجمة (المزي) أيضاً وهو من شيوخ التاج السبكي، بعد أن أثنى عليه أعطر الثناء: «وذكرَه الذهبي في «المعجم المختص» وأطنب، ثم قال: يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مَضايق المعقول، فيؤدي الحديث كما في النفس متناً وإسناداً، وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم. انتهى. ولا أحسَبُ شيخَنا المزيَّ يدري المعقولاتِ فضلاً عن الخَوْض في مَضايقها، فسامح الله شيخَنا الذهبي». انتهى كلام السبكي.

ثم قال السبكي في ترجمة (المزي) أيضاً بعد صفحتين ٦: ٢٥٤ و١٠: ٣٩٩: «وكان المزي يخوض في شيءٍ من مسائل الصفات في أُصول الديانات، ليته بَرِيءَ منها، وأما المعقولات فلم يكن يدريها. ولعَلَّ الذهبي خَطَر له أن ذلك القَدْر الذي كان يخوض فيه من أُصول الديانات. هو مَضايِقُ المعقولات. وهذا ظَنُّ من لا يَدري مدلولَ المعقولات، وأَنها علومٌ وراءَ عِلم الكلام، يَعرفها أَهلُها.

وقال الذهبي في «التذكرة»: إن المزيَّ كان يُقرِّرُ طريقةَ السلف في السنة، =

والذي أُفتي به أنه لا يجوز الاعتمادُ على كلام شيخنا الذهبي في ذمّ أشعري، ولا شُكرِ حنبلي[1]، واللّه المستعان.

انتهى كلامُ التاج السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى».

* * *

= فيَعضُدُ ذلك بقواعد كلامية ومباحث نظرية. قال: وجَرَى بيننا مجادلات ومعارضات في ذلك، تَرْكُها أسلم. انتهى. وليس المزِيُّ والذهبيُّ عندنا في هذا المقام والحق أَحقُّ ما قيل.

وليت الذهبي فَهِمَ مدلولَ هذه الكلمات، فإن قوله: (جرى بيننا معارضات في ذلك). بعدَ قوله: (كان يَعضُدُ السُّنّة): كلامٌ معناه أني عارضته في نصرة السنة. فانظر لهذه العظيمة التي لو تفطَّن شيخنا القائلُ لها لأبعدَ عنها». انتهى كلام السبكي.

قال عبد الفتاح: في تفسير السبكي المذكور لكلام الذهبي تحامل وتحميلٌ ظاهر! فليس الذهبي ممن يجوز أن يقال فيه: (عارَض في نصرةِ السُّنّة)، وإنما عارَض في تلك الطريق التي نصرتها، وهي دَعْمُها بالقواعد الكلامية والمباحث النظرية. وهذا من زيادة التسليم عند الذهبي للسُّنّة، والتأصيلِ الاستقلالي الذاتي لها، فماذا عليه في ذلك؟!

والظاهر أن أغلب هذه التحاملات التي تقدمت من المؤلف، على شيخه الذهبي، في ص ٣٨ ــ ٤٦ و٦٦ ــ ٦٨ و٧٢، والتي هنا على شيخيه الذهبي والمزي، إنما مَأتَاها الاختلافُ في العقيدة بين التاج السبكي وشيخيه، ويَدُلُّ على ذلك قوله عقب كلامه السابق تماماً: «واعلم أن هذه الرُّفقة أعني: المزي والذهبي والبِرْزالي وكثيراً من أتباعهم، أَضَرَّ بهم أبو العباس بنُ تيمية إضراراً بيِّناً. وحَمَّلَهم من عظائم الأمور أمراً ليس هَيِّناً، وجَرَّهم إلى ما كان التباعدُ عنه أولى بهم، وأَوقَفَهم في دِكاكٍ من نار، المرجُوُّ من اللّه أن يتجاوَزَها لهم ولأصحابهم». انتهى كلام السبكي!

وهو صريح فيما ذكرته، وفيه من الشطط والجَنَف ما لا يخفى، فإن هؤلاء الأئمة على فرض أنهم أخطأوا ــ في نظر التاج السبكي ــ، فما يعدو الأمرُ أن يكونوا مجتهدين مخطئين، فمِن أين صَحَّ له ذلك الحكمُ الشديد عليهم؟! غَفَر اللّه لي وله.

(١) لا يخفى ما فيه من المبالغة! وسبَبُه: الاختلافُ في وجهة الاعتقاد. والاعتدالُ حِليةُ =

وقال في كتابه «مُعِيد النِّعَم، ومُبِيد النِّقَم» ص ٧٤ وهو يَتحدَّثُ عن العلماءِ وما يُؤخَذُ على بعضِهم:

«ومنهم المؤرِّخون، وهم على شَفَا جُرُف هار، لأنهم يَتسلَّطون على أعراض الناس، وربما نَقَلُوا مُجَرَّد ما يَبلغهم من صادِقٍ أو كاذب.

فلا بدَّ أن يكون المؤرِّخُ عالماً، عادلاً[1]، عارفاً بحال مَنْ يُترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقةِ ما قد يَحمِلُه على التعصب له، ولا من العداوةِ ما قد يَحمِلُه على الغَضِّ منه.

= الرجال. وقد تقدم تعليقاً في (قاعدة الجرح والتعديل) ص ٤٤ نقْدُ الحافظ السخاوي للمؤلف على مثل هذه المبالغةِ المكشوفة.

قال الإمامُ الصَّنْعَاني صاحبُ «سُبُل السَّلام» في كتابه «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» ٢ : ٢٧٨، تعليقاً على قول السبكي هذا في شيخِهِ الذهبي:

«قلت: لا يَخفى أنَّ ابنَ السبكي شافعيٌّ حادٌّ أشعريٌّ، وأنَّ الذهبيَّ إمامٌ كبيرُ الشأن، حنبليُّ الاعتقاد، شافعيُّ الفروع، وبين هاتين الطائفتين الحنابلةِ والأشعرية في العقائد: في الصفاتِ وغيرِها تنافُرٌ كلي، فلا يُقْبَلُ السبكيُّ على الذهبيِّ بعَيْنِ ما قاله فيه.

وإذا كان الأمرُ كما سمعتَ، فكيف حالُ الناظر في كتب الجرح والتعديل، وقد غَلَب التمذهبُ والمُخَالَفَةُ في العقائد على كلِّ طائفة، حتى إنَّ طائفةً تصِفُ رجلاً بأنه حُجَّة، وطائفةً أخرى تصِفُه بأنه دجَّال! باعتبارِ اختلافِ الاعتقاداتِ والأهواء.

فمن هنا كان أصعبَ شيءٍ في علوم الحديث: الجَرْحُ والتعديلُ، فلم يبق للباحثِ طُمأنينةٌ إلى قولِ أحدٍ بعدَ قولِ ابنِ السبكي: إنه لا يُقْبَلُ الذهبيُّ في مَدْحِ حنبلي ولا ذَمِّ أشعري، وقد صار الناسُ عالةً على الذهبي وكُتُبِه، ولكنَّ الحقَّ أنه لا يُقْبَلُ على الذهبيِّ ابنُ السبكي لِمَا ذكره هو، ولِمَا ذكره الذهبي من أنه لا يُقْبَلُ الأقرانُ بعضُهم على بعضٍ».

(١) وقع في «معيد النعم»: (عدلاً). وهو تحريف، صوَّبته عن «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي ص ٧٣.

وربما كان الباعثُ له على الضَّعَةِ من أقوام مُخالفةَ العقيدة[١]، واعتقادَ أنهم على ضَلال، فيَقَعُ فيهم، أو يُقصِّرُ في الثناءِ عليهم لذلك.

وقد أطلنا في تقرير هذا الفصل، في «الطبقات الكبرى»، وحكينا في ترجمة (أحمد بن صالح المصري) ما ذكره الشيخ الإمام[٢] في شروط المؤرِّخ، ومن كلام أبي عُمَر بن عبد البر وغيره، ما يَزدادُ به الإنسانُ بصيرة[٣].

ومن ذلك فقهاءُ عصرٍ واحد، فلا ينبغي سماعُ كلامِ بعضِهم في بعض، وقد عَقَد ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» باباً في أن كلام العلماء بعضِهم في بعض لا يُقبَل، وإن كان كلٌّ منهم بمفرده ثِقَةً حُجَّة[٤].

وقال أيضاً في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ٤ : ١٦١ ــ ١٦٢، في ترجمة الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، صاحبِ «المستدرك على الصحيحين»، وقد عَقَد فيها فصلاً بعنوان:

«ذِكْرُ البَحْثِ عما رُمِيَ به الحاكمُ من التشيُّع، وما زَادَتْ أعداؤُه! ونَقَصَتْ أَوِدَّاؤُه! رحمه الله تعالى، والنَّصَفَةُ بين الفئتين:

أوَّلُ ما ينبغي لك أيها المُنْصِفُ إذا سَمِعتَ الطعنَ في رجل: أن تَبحَثَ عن خُلَطائِه، والذين عنهم أَخَذ ما يَنْتَحِل، وعن مَرْبَاهُ وسَبِيلِه، ثم تَنظرَ كلامَ أهلِ بلدِهِ وعشيرتِهِ، من مُعاصريه العارفين به، بعدَ البحثِ عن الصَّدِيق منهم

---

(١) وقع في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعيته ص ٧٣ وص ١٣١ هكذا «وربما كان الباعثُ له على الغضِّ من قوله مخالفةَ العقيدة. . .». وهو تحريف عما هنا.

(٢) يعني: والده الإمام تقي الدين السبكي.

(٣) يعني بهذا الذي يشير إليه: هاتين (القاعدتين) اللتين بين يدي القارىء.

(٤) تقدم شرح هذا المعنى في ص ٢٠ ــ ٢٩، فانظره.

له والعَدُوّ، الخالي عن المَيْلِ إلى أحَدِ الجهتين، وذلك قليلٌ في المتعاصِرين المجتمِعين في بلدٍ ـ واحد ـ .

وقد استَقْرَأتُ، فلم أجد مؤرِّخاً يَنتحِلُ عقيدةً، ويخلو كتابُه عن الغَمْز ممن يَحِيدُ عنها، سُنَّةُ اللَّهِ في المؤرِّخين، وعادَتُه في النَّقَلَة، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بحبله المتين».

المتكلمون في الرجال

للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

ولد سنة ٨٣١ وتوفي سنة ٩٠٢ هـ رحمه الله

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م في بيروت
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م في لاهور
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م في القاهرة
الطبعة الرابعة سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م في بيروت

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥-١٤ ويُطلب منها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمةُ التحقيق لفَصْلِ «المتكلِّمون في الرجال»:

الحمدُ للّٰه ثم الحمدُ للّٰه ثم الحمدُ للّٰه وكَفَى، والصلاةُ والسلامُ على عباده الذين اصطَفَى، وفي مقدِّمتهم سيدُنا ورسولُنا محمدٌ المصطَفَى، وعلى آله وأصحابه، وأتباعِه وأحبابِه، ومن تَبِعَهم بإحسان، واقتَفَاهم بإيمان، إلى يوم الدين.

أما بعد فقد وقفتُ على فَصْلٍ هامٍّ للحافظ السّخَاوي، ذكَرَ فيه أسماءَ جماعةٍ كبيرةٍ من العلماء الذين تكلّموا في الرجال، من القرنِ الأول عهدِ الصحابة رضي اللّٰه عنهم، إلى القرنِ التاسِع عهدِ المؤلِّف السخاوي رحمه اللّٰه تعالى، فاستحسنتُ إيرادَه هنا عَقِبَ هاتين القاعدتين، لما له من كبيرِ الصلة بهما، وخاصةً: القاعدةَ الأولى: (قاعدة في الجرح والتعديل).

وقد ذكرَ الحافظ السخاوي جُلَّ هذا الفصلِ المشارِ إليه، في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ص ٤٧٩ ــ ٤٨٣، في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)[1]، وذكَرَه بكامله وتمامِه في آخر كتابه النافع الماتع: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التَّوْرِيخ» ص ١٦٣ وما بعدها من طبعة الأستاذ حسام الدين القُدسي بدمشق، و ص ٣٣٨ وما بعدها من طبعة بغداد المجرَّدة،

---

(١) ومنه نَقَل هذا الفصلَ العلامةُ الشيخُ طاهر الجزائري رحمه اللّٰه تعالى، في كتابه «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ص ١١٤ ــ ١١٧، مع الاختصار اليسير.

التي عُني بها المستشرق الدكتور فرانز روزنثال، ثم ترجمها من الإنكليزية إلى العربية الدكتور أحمد صالح العلي، العراقي. وص ٧٠٦ وما بعدها من هذه الطبعة نفسِها، المطبوعة مع مجموعة كتب تاريخية باسم «علم التأريخ عند المسلمين» في بغداد أيضاً. فعن هذه الأصول الثلاثة أنقلُ الفصل الآتي.

وقد أحسن الحافظ السخاوي رحمه اللّٰه تعالى الصنيعَ للمتعلمين، بكتابة هذا الفصل، فذَكَر فيه ٢١٠ من العلماء المتكلمين في الرجال، وأشار في ختام كثير من الطبقات، إلى أن هناك غيرَ من سَمّاهم في تلك الطبقة، فقال بعد ذكر جملةٍ من رجال الطبقة: وغيرُهم، ... وغيرُهم، ... وغيرُهم، وهذا منه إشارةٌ إلى أنه لم يُرِد الاستقصاءَ، ولا الأكثرَ الأغلبَ، بل أراد التذكيرَ والتقريب، فذكَرَ من حَضَرَهُ اسمُه في حالِ كتابة ذلك الفصل، واللّٰه أعلم[١].

ولكنه أدخلَ في هذا الإجمال والإبهام في قوله: (وغيرُهم)، عَدَداً كبيراً من الحفاظ الكبار المتكلِّمين في الرجال، من المتقدِّمين والمتأخرين، ما كان ينبغي له إجمالُهم وإغفالُهم من الذكر بأسمائهم، مثل دُحَيْم، وأبي حفص الفَلّاس، وأبي بكر بن أبي خيثمة، وأبي عيسىٰ الترمذي، وأبي زكريا السّاجي، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي علي بن السّكَن، ومَسْلَمة بن القاسم الأندلسي، وأبي بكر الآجُريِّ، وأبي الفتح الأزدي، وأبي سَعْد السمعاني، والضياء المقدسي، ويوسف بن خليل الدمشقي، والزيلعي، وابن عبد الهادي، وابن التُّركماني المارديني، وابن القيِّم، وتقي الدين السبكي،

---

(١) كتبت هذه المقدمة بعد فراغي من التعليق على هذا (الفصل)، وبعد إرساله إلى المطبعة، وبقي فيها أكثر من سنة لم يطبع، ثم وقفت بعد ذلك على جزء الحافظ الذهبي الآتي قريباً: «ذكرُ من يُعتمَدُ قولُه في الجرح والتعديل»، الذي هو أصل هذا (الفصل)، كما تبيّن لي بعد، فحققته وألحقته به لوثيق الصلة بينهما.

وتاج الدين السبكي، وابن كثير، وعبد القادر القرشي، والـزركشي، وابن رجب، وابن الملقِّن، ونور الدين الهَيْثَمي، والبُوْصِيري، وابن ناصر الدين الدمشقي، وتقي الدين بن فَهْد، وكثيرٍ غيرهم ممن يَدُورُ ذكرُهم في كتب الجرح والتعديل والتاريخ والتخريج والرجال.

ولعـل عـذره في هـذا ــ واللّٰه أعلم ــ أنـه مـا أراد الاستقصـاءَ ولا الاستيفاء، بل أراد التذكيرَ والتبصيرَ، وكَتَبَ ما كتبه عفوَ الخاطر، فلذا لم يذكر أسماءَ من ذكرهم بحسب تسلسل سِنِي وفَيَاتهم، فقد قدَّم في الذكر ما حقُّه التأخيرُ زمناً، وأخّر ما حَقُّه التقديمُ زمناً، واكتَفَى بالعدد الذي ذكره عن آخَرِين أغفلهم.

وأقدِّرُ أن عدَدَ الذين أغفلهم ــ إذا كانوا على وِزانِ بعض من ذكرهم من المتأخرين ونَمَطِهم ــ ضِعفُ عَدَدِ الذين سَمّاهم بل يزيدُ على ذلك.

وقد قام بعضُ النابهين من طلابـي في الدراسات العليا[1]، في كلية أصول الدين بالرياض، بعملٍ علمي دراسي نحوَ كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وكان من جملة عمله نحوَ الكتاب: إحصاءُ من ذُكِرَ عنه جَرْحٌ أو تعديلٌ في «تهذيب التهذيب»، فأَحصَى المذكورين منهم في الأجزاء الثلاثة الأُوَل فقط، فبلغوا ٣٨٧، وسيتكرر ذكرُ هؤلاء في باقي الأجـزاء التسعة، وسيُذكَرُ معهم غيرُهم، فأقدِّرُ أن يكون عدَدَهُم في «تهذيب التهذيب» خاصّةً يفوقُ ضِعْفَيْ العدَدِ الذي ذكره السخاوي أو يعادله، واللّٰه أعلم.

ومن المفيد جداً أن يُصنَّف كتابٌ فيمن صَدَرَ عنهم جرح أو تعديل للرجال، من الصدر الأول إلى العهد الحاضر، مع ذكر ترجمةٍ موجزة وافية

---

(١) هو الأستاذ الفاضل الألمعي الشيخ سَلْمان بن طاهـر الحَسَني النَّدْوِي اللَّكْنَـوِي الهندي، وفقه الله تعالى ونفـع به العباد والبلاد.

لكل واحدٍ منهم، تحوي اسمَه، ولقبَه، وكنيتَه، واسمَ بلده، ونسبتَه، وسنةَ ولادته، وسنةَ وفاته، ومذهبَه إذا كان ينتمي إلى مذهبٍ فقهي، وآثارَه المتصلة بهذا الموضوع كلَّ الصلةِ أو بعضَها، مع ذكر مصادر ترجمته، فيكون ذلك التأليفُ المرتَجى بمثابة (معجم المتكلِّمين في الرجال)، واللَّه يجزي من يَنهض بذلك على وجهه خيراً وإحساناً.

وإنَّ معرفة أسماء العلماء الذين تكلّموا في الرجال جرحاً وتعديلاً، ذاتُ أهمية كبرى لـدى طالب علم الحـديث، والمعتني بالتخـريج، والمتفقِّـه الباحث، والمشتغِل بالتاريخ، وغيرِهم، فإنه كثيراً ما يَمُرُّ بمن يُراجعُ كتبَ الرجال وأسفارَ التاريخ، ومصادرَ الجرح والتعديل، وكتبَ التخريج، وكتبَ شروح الحديث المطوَّلة: أسماءُ علماءَ صَدَر منهم جَرحٌ أو تعديلٌ للراوي، ولا يَدري الطالبُ من حال كثير منهم شيئاً، فوقوفُه على جملة كبيرة من أسمائهم، مجتمعةً في صعيدٍ واحد، مصنَّفةً على الطبقات، يُفيدُه جداً، ويزيدُه معرفةً بهم، وعلماً بطبقاتهم ومَوَاقعهم، ويَجعلُه على استنارةٍ حسنةٍ بمنازلِ أقوالِهم ومراتبِ أحكامِهم في الرجال.

وقد ألحقتُ هذا الفصلَ بـ (قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرِّخين)، وعلّقتُ عليه بإيجاز بالغ جداً، حَرَصتُ فيه ما أمكن ــ تَبَعاً لمراجعتي العجلَى ــ على ذكر اللقب أحياناً إذا اقتضاه المقام، وذكرِ الكنيةِ، والاسم، والنِسبةِ، والبلدةِ التي ولد فيها المترجَم، أو نشأ، أو مات، مكتفياً بذكر نسبته إليها، مع ذكر سنةِ الولادة والوفاة إذا وقفتُ عليهما، أو على أحدهما، وعلى ذكرِ بعض ما ألَّفه المترجَم ممـا يتصل بالجرح والتعديل أو الرجال أو التـاريخ. . . ، فـإن المقام لا يَحتَمِـلُ التوسُّـعَ والاستيعاب، ولم أذكر مصادر الترجمة فيها، خشيةَ الإطالة بتكرار ذكرها عند كل ترجمة، واكتفاءً بذكر المصادر جميعها في آخر الكتاب.

هذا، وقد وقع في بعض تعليقات المستشرق روزنثال على هذا الفصل في كتاب السخاوي: أخطاءٌ وأوهام، لم أُشِرْ إليها لضيق المقام. ومن اللّه تعالى أستَمدُّ السّدادَ والرشادَ في القول والعمل، والحمدُ للّه رب العالمين في البدء والختام، وصلّى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وكتبه

عبد الفتّاح أبو غُدّة

وفقه المولى

في الرياض ٢٨ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٩

ترجمة المؤلِّف

هو الإمام شمس الدين، أبو الخير وأبو عبد اللّه، محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي، القاهري، الشافعي، الحافظ المحدِّث المؤرِّخ النّسابة الفقيه المفسِّر الأديب النَّحْوي، ذو التصانيف الكثيرة والآثار الغزيرة.

ولد بالقاهرة سنة ٨٣١، وحفظ القرآن الكريم منذ طفولته، وتلقّى العلم من صغره عن علماء بلده وشيوخ مصره، فقرأ القرآن عند الفقيه البدر حسين بن أحمد الأزهري وغيره، وجوَّده على كبير الشيوخ المعمَّر المفيد النفّاع الشمس محمد بن أحمد النحريري الضرير، المعروف بالسعودي، وقرأ عليه الحديث أيضاً، وتلا القرآن أيضاً على الشمس محمد بن عمر، وحفظ عنده بعض كتاب «عمدة الأحكام».

ثم انتقل بإشارة السعودي إلى العلامة الشهاب بن أسد، فأكمل عنده حفظ «العمدة»، وحَفِظَ «المنهاج» الأصلي ــ أي الأصولي ــ، و«ألفية ابن مالك» و«النخبة»، وتلا عليه القرآن بالروايات إفراداً وجمعاً، وتدرَّب في المطالعة والقراءة.

وكان كلما انتهى حِفظُه لكتاب عَرَضَه ــ أي قرأه ــ على أحد الشيوخ الكبار، وكان مما حَفِظَه: «أَلفية العراقي» في المصطلح، و«شرح النخبة»، وغالب «الشاطبية»، وبعض «جامع المختصرات»، ومقدمة السَّاوي في العَرُوض. وكان من جملة من عَرَض عليه: المحب بن نصر اللّه البغدادي

الحنبلي، والشمس بن عمار المالكي، والنور التِّلْواني، والجمال عبد اللَّه الزيتوني، وسواهم.

وقرأ على البرهان بن خضر غالب «شرح الألفية» لابن عقيل، وسَمِع منه الكثيرَ من «توضيحها» لابن هشام، كما قرأ النحو أيضاً على أوحد النحاة الشهاب أبـي العباس الحِنّاوي، وتدرَّب بهذين الشيخين في صِناعةِ الإعراب، فاعرَب على البرهان من (سورة الأعلى إلى الناس) من القرآن الكريم، وأعرب على الشهاب مواضع من (صحيح البخاري)، وأخَذَ العربية عن الشهاب المغربـي، والجمال بن هشام الحنبلي حفيدِ سيبويه وقتِه الشهير، وغيرِهما.

وقرأ الفقه على البرهان بن خضر، والسيد البدر النسّابة، والشمس الشَّنَشِي، والشمس الوَنَائي، والقاياتي، والعَلَم صالح البُلْقيني، والشرف المُنَاوي، والزين البُوْتيجي، وأَخَذَ طَرَفاً من الفرائض والحساب والميقات على الشهاب بن المجدي، وقرأ الأصول على الكمال بنِ إمام الكامليّة، وحَضَر دروس الإمام التقي الشُّمُنِّي الحنفي في الأصلين والمعاني والبيان والتفسير، كما قرأ عليه شرحَه لنظم والده للنخبة، مَعَ شرح أبيه لها.

وقرأ «شرح ألفية العراقي» على العلامة الزين قاسم الحنفي، وأخذ قطعة من «القاموس» في اللغة تحريراً وإتقاناً مَعَ المحب بن الشِّحْنة، وأخذ التصوف عن المُحْيَوي حفيد الجمال يوسف العجمي، وأبـي محمد الأُشْمُومي، وابن الهُمَام الحنفي، وأبـي القاسم النويري، والعلاء القَلْقَشَنْدِي، والجلال المحلِّي، والمحب الأَقْصُرائي، وأخذ كثيراً من التفسير وغيره عن السعد بن الديري، وأخذ عن سواهم من العلماء المرموقين، والجهابذة المحققين.

وكان في ذروة هؤلاء الذروة: الحافظ الإمام شهاب الدين أحمدُ بن

حَجَر العَسْقَلاني، فهو أجل شيوخه وأعظمهم فيه أثراً، وقد لازمه من صغره وهو ابن سبع سنين، وما تخلف عن حضور مجالسه حضراً ولا سفراً ليلاً ولا نهاراً، وساعده على ذلك قُربُه من منزله، وآثره الشيخ بمحبته وعنايته، فصحبه السخاوي في غُدوِّه ورواحه، وارتبط به وبحضور دروسه أتم الارتباط، حتى لم يسافر إلى الحج إلا بعد وفاته، خوفاً على فقده، ونَهَل منه وعَلَّ، حتى غدا وارثَ علومه وآثاره.

وأقبل عليه بكليته إقبالاً يزيد على الوصف لأخذِ الحديثِ عنه، وتقلّل مما عدا الحديث من العلوم، لقولِ الخطيب: إنَّ عِلم الحديثَ لا يَعْلَقُ إلا بمن قَصَر نفسَه عليه، ولم يَضُمَّ غيرَه من الفنون إليه. ولقول الإمام الشافعي لبعض أصحابه: أتريد أن تَجمع بين الفقه والحديث؟ هيهات! فداوَمَ الملازمَةَ لشيخه ابن حجر، حتى حَمَل عنه علماً جماً، واختص به كثيراً بحيث كان من أكثر الآخذين عنه، وتدرَّب به حتى خَرَجَ من بين يديه إماماً في علمي الحديث والتاريخ.

وقرأ عليه «الاصطلاحَ» بتمامه، وسَمِع منه جُلَّ كُتُبِهِ كالألفيةِ وشرحِها مراراً، و«علوم الحديث» لابن الصلاح، وأكثرَ تصانيفه في الرجال مثل «التقريب» وغالب «تهذيب التهذيب» و«تعجيل المنفعة» و«لسان الميزان» بتمامه و«مشتبِه النسبة» و«تخريج الرافعي» و«تلخيص مسند الفردوس» و«هدي الساري» و«بذل الماعون» و«مناقب الشافعي» و«مناقب الليث» وغالب «فتح الباري» و«تخريج المصابيح» و«تخريج ابن الحاجب الأصلي» أي الأصولي وبعض «إتحاف المَهَرة» و«تغليق التعليق»، وغيرِها، وغيرِها.

وبعد وفاة شيخه الحافظ ابن حجر سنة ٨٥٢ رحمه اللّٰه تعالى، رَحَل وسافر إلى الأماكن والبلدان للقاء الشيوخ والعلماء، وتحصيل الكتب والأجزاء، وقد زاد ما سافر إليه على ٨٠ بلداً، وزاد عدَدُ من أَخَذ عنهم العلمَ

أو لقيهم من العلماء والأدباء والشعراء على ١٢٠٠ رجل، وحَجَّ إلى بيتِ اللَّه أكثر من مرة، وجاور بعض السنين في الحرمين، وأخذ عن علمائهما والواردين عليهما. وقرأ ثم أقرأ.

ثم عاد إلى القاهرة واستقر بها، وكان محجّةَ القاصدين، ومقصد المستفيدين والطالبين، من العلماء والمحدثين، واتسعت شهرته، وعَظُمَتْ مجالسُه وحَلْقَتُه، وكثرت تآليفه، وسارت تصانيفه، حتى غدت زُهاءَ ٢٠٠ كتاب، وقد ذَكَرَ أسماءَ أكثر مؤلفاته في ترجمته الحافلة الواسعة ـ وقد بلغت ٣١ صفحة ـ ، التي ترجَم فيها لنفسه في كتابه النفيس «الضوء اللامع لأهلِ القرنِ التاسع» ٨ : ٢ ـ ٣٢. ويَكثُر في مؤلفاته قَنْصُ الشوارد، وإيرادُ الفوائد والفرائد. وذلك أنه قد انتهت إليه رئاسة علم الحديث وعلم التاريخ في أهل عصره، فدوَّن نفائسَ معلوماته في كتبه، فعَظُم النفع بها.

ومن أشهر مؤلفاته كتابُه الكبير في التاريخ: «الضوء اللامع»، الذي قال فيه الشوكاني: لو لم يكن له إلا هذا الكتاب، لكان أعظم دليل على إمامته. وله في التاريخ كتب أخرى كثيرة، متعددة الجوانب، ومن أفضلها على وَجازتِه كتابهُ الجامعُ العُجَاب: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التوريخ»، الذي أورَدَ الفصلَ الآتي: (المتكلمون في الرجال)، في آخره.

ومن أشهر تواليفه في الحديث: كتابُ «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، فإنه كتاب نفيس متقَن. ومن أشهر كتبه في علوم الحديث كتابهُ الفخم الضخم «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، الذي غدا مصدراً أصيلاً في كثير من مباحثه الاصطلاحية ـ على تأخر زمن السخاوي، وكونِهِ من أهل القرن التاسع ـ، لِمَا حَشَاه من فوائد هذا العلم وشوارده، مما اقتبسه من شيخه الإمام ابن حجر، ومما استخرجه بثاقب نظره من بطون الأسفار التي طالعها وقرأها وأقرأها في علوم الحديث والجرح والتعديل والرجال والفقه والأصول والتاريخ.

ولا يتسع المَقامُ لبسط الحديث عنه وعن تواليفه ومآثرها ومآخذها،فإنَّه من الجدير جداً بالدراسات العليا: أن تَتناول هذه الشخصيةَ العلمية العظيمة، وتَدْرُسَ آثارَها، وتُبرِزَ أثمارَها، وتُحقِّق نفائسَها، وتُجلِّيَها للدارسين خيرَ تجلية، فإنها من الشخصيات العلمية الحافزة الموجِّهة للطالبين، والمؤثِّرة في الشادين والراغبين.

وقد ملأ السخاويُّ حياتَه بالاشتغال بالعلم تعلماً وتعليماً، وتحصيلاً وتأليفاً، وتمحيصاً وتصنيفاً، وسماعاً وإسماعاً، حتى توفاه اللّٰه تعالى، وكانت وفاته ليوم الأحد ٢٨ من شعبان سنة ٩٠٢، في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم، ودفن بجوار الإمام مالك رضي اللّٰه عنه في بقيع الغَرْقَد، رحمه اللّٰه تعالى وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء.

* * *

المتكلِّمون في الرجال

قال الحافظ السَّخَاوي في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التَّوْرِيخ»، وفي كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ص ٤٧٩ ـ ٤٨١:

«وأما المتكلِّمون في الرجال فخَلْقٌ من نُجوم الهُدَى ومَصَابيح الظُّلَم، المُستَضَاءِ بهم في دَفْعِ الرَّدَى، لا يَتَهيّأ حَصْرُهم، في زمن الصحابةِ رضي اللّه عنهم وهَلُمَّ جَرّاً.

سَرَد ابنُ عَدِيّ في مقدِّمة «كاملِهِ» منهم خَلْقاً إلى زمنه[1].

---

(١) وذلك في مقدمة «الكامل في الضعفاء» من صفحة ٨٣ حتى ٢٢٧. قال ابن عدي في عنوان هذا الفصل المشار إليه في كتابه المذكور: (ذكرُ من استجاز تكذيبَ من تَبَيَّنَ كَذِبُه، من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن بعدَهم إلى يومنا هذا ــ توفي ابنُ عدي سنة ٣٦٥ ــ، رجلاً عن رجل». انتهى.

ثم قال ابنُ عدي في ص ٢٢٤: «قد ذكرتُ أساميَ من استجازَ لنفسه الكلامَ في الرجال، من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدَهم طبقةً طبقةً إلى يومنا هذا، أو مَنْ نَصَبَ نفسَهُ لذلك وحُفِظَ عنه من الثقاتِ والضعاف، ومن حَضَـرَني في الحالِ اسمُهُ، . . .». انتهى.

ثم قولُ السخاوي الآتي في ختام ذكر الصحابة: (وتصريحَ كلٍّ منهم بتكذيب من لم يُصدِّقه فيما قاله)، بالنصب، مفعولاً معطوفاً على قوله: (سَرَدَ منهم خلقاً).

وقال الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» ص ٥٢، في (النوع الثامن عشر): «هذا النوعُ من علم الحديث: معرفةُ الجرح والتعديل، وهما في الأصلِ =

١ ـ فالصحابةُ الذين أورَدَهم :

١ ـ عُمَر،

٢ ـ وعليّ،

٣ ـ وابن عباس،

= نوعانِ، كلُّ نوعٍ منهما عِلْمٌ برأسِه، وهو ثمرَةُ هذا العلم والمِرقاةُ الكبيرةُ منه. وقد تكلَّمتُ عليه في كتاب «المَدْخَل إلى معرفة الصحيح»، بكلامٍ شافٍ، رَضِيَه كلُّ من رآه من أهل الصَّنعة.

ثم ذكرتُ في «كتاب المُزَكِّين لرواة الأخبار» عَلَى عَشْرِ طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً، فالطبقةُ الأولى منهم: أبوبكر، وعُمَر، وعلي، وزيدُ بنُ ثابت، فإنهم قد جَرَّحوا وعدَّلوا، وبَحَثُوا عن صحةِ الرواياتِ وسَقَمِها. والطبقةُ العاشرةُ منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الأصبهاني، وأبو علي النيسابوري، وأبوبكر محمد بن عُمَر بن سالم البغدادي، وأبو القاسم حمزة بن علي الكِنَاني المصري.

وقد ذكرتُ في «كتاب المَدْخَلَ إلى معرفة كتاب الإكليل» أنواعَ العدالةِ على خمسةِ أقسام، والجَرْحِ على عشرة أقسام، وتكلَّمتُ في هذه الكتبِ على الجرح والتعديل مما يُغنِي عن إعادتِه، واستَشْهَدْتُ بأقاويلِ الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين». انتهى.

١ ـ الفاروق، أبو حفص، عمر بن الخطاب، القرشي العَدَوي، المكي، ثم المدني، الخليفة الراشد، ولد بمكة سنة ٤٠ قبل الهجرة، واستُشهِد في المدينة المنوَّرة سنة ٢٣ من الهجرة.

٢ ـ أبو الحَسَنَ، وأبو تُرَاب، علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي، المكي، ثم المدني، الخليفة الراشد، ولد بمكة سنة ٢٣ قبل الهجرة، واستُشهِد في الكوفة سنة ٤٠.

٣ ـ أبو العباس، عبد الله بن عباس، القرشي الهاشمي، ولد بمكة سنة ٣ قبل الهجرة، وتُوفي بالطائف سنة ٦٨.

٤ ـ وعبد اللّٰه بن سَلَام،

٥ ـ وعُبَادة بن الصامت،

٦ ـ وأَنَس،

٧ ـ وعائشة، رضي اللّٰه عنهم.

وتصريحَ كلٍّ منهم بتكذيب من لم يُصدِّقه فيما قاله.

٢ ـ وسَرَد من التابعين عدداً:

٨ ـ كالشَّعْبِي،

٩ ـ وابن سِيرين،

---

٤ ـ أبو يوسف، عبد اللّٰه بن سَلَام، الإسرائيلي، ولد قبل البعثة، وتُوفي بالمدينة سنة ٤٣.

٥ ـ أبو الوليد، عُبَادة بن الصامت، الخزرجي، الأنصاري، ولد سنة ٣٨ قبل الهجرة، وتوفي بالرَّمْلَة بفلسطين سنة ٣٤.

٦ ـ أبو ثُمَامة، وأبو حمزة، أنس بن مالك، الخزرجي الأنصاري، ولد بالمدينة سنة ١٠ قبل الهجرة، ومات بالبصرة سنة ٩٠ أو بعدها.

٧ ـ أم عبد اللّٰه، عائشة بنت أبي بكر الصديق، القرشية، أم المؤمنين زوجةُ النبي صلى اللّٰه عليه وسلم، ولدت بمكة سنة ٩ قبل الهجرة، وماتت بالمدينة سنة ٥٧ أو بعدها.

٨ ـ أبو عَمْرو، عامر بن شَرَاحِيل الشَّعْبِي، من شَعْب هَمْدان، الكوفي، ولد سنة ١٧، ومات سنة ١٠٣.

٩ ـ أبو بكر، محمد بن سيرين، البصري مولداً ووفاةً، ولد سنة ٣٣، ومات سنة ١١٠. ومن لطيف مسلكه الرفيع في الجرح والتعديل أنه «كان إذا مَدَحَ أحداً قال: هو كما يشاءُ اللّٰه، وإذا ذمّه قال: هو كما يَعلمُ اللّٰه!». نَقَله الزِّرِكْلِي في ترجمته في «الأعلام» ٧: ٢٥، عن «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد ـ ٩: ٦٤ من طبعة البابي الحلبي بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، في مبحث الغِيْبَة ـ. =

١٠ ــ والسّعِيدَينِ، ابنِ المسيّب،

١١ ــ وابنِ جُبَير،

ولكنهم فيهم قليلٌ بالنسبة لمن بعدَهم، لقلة الضّعْف في متبوعِيهم[١]، إذْ أكثرُهم صَحابةٌ عُدُول، وغيرُ الصحابةِ من المتبوعِين أكثرُهم ثقات.

ولا يكادُ يُوجَدُ في القرن الأول، الذي انقَرَض فيه الصحابةُ وكبارُ التابعين ضعيف[٢]، إلا الواحِدَ بعدَ الواحد، كالحارث الأعور[٣]، والمُختارِ الكذّاب[٤].

= وقال الشيخ ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» ٣: ١٨٦ «ومحمدُ بنُ سيرين من أورع الناسِ في منطقِه».

١٠ ــ أبو محمد، سعيد بن المسيَّب، المَدَني، ولد سنة ١٣، وتوفي سنة ٩٤.

١١ ــ أبو عبد اللّه، سعيد بن جُبَير، الكوفي، ولد سنة ٤٥، ومات سنة ٩٥.

(١) جاء في الأصول: (... في متبوعهم) بدون ياء، وبالياء في قوله الآتي: (من المتبوعين).

(٢) وقع في الأصول: (الذي انقرض في الصحابة...)، وهو تحريف.

(٣) هو: أبو زهير، الحارث بن عبد اللّه الأعور، الهَمْدَاني، الكوفي. له ترجمة في «تهذيب التهذيب» ٢: ١٤٥ ــ ١٤٧.

(٤) هو: المختار بن أبي عُبَيد الثقفي الكذاب. له ترجمة في «لسان الميزان» ٦: ٦ ــ ٧. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٧: ٧، عند شرح حديث عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه أن النبي صلى اللّه عليه وسلم قال: «خيرُ القُرُون قَرْني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم». ثم يَجيءُ قومٌ تَسبِقُ شهادةُ أحدِهم يمينَه، ويمينُهُ شهادتَه»:

«واستُدِلَّ بهذا الحديثِ على تعديلِ أهلِ القرونِ الثلاثة وإن تفاوَتَتْ مَنازِلُهم في الفضل، وهذا محمولٌ على الغالبِ والأكثرية، فقد وُجِدَ فيمن بَعْدَ الصحابةِ من القَرْنَيْنِ من وُجِدَتْ فيه الصفاتُ المذكورةُ المذمومةُ، لكن بقِلَّة، بخلافِ من بَعْدَ القرونِ الثلاثة، فإنَّ ذلك كَثُرَ فيهم واشتَهَر».

٣ ــ فلما مَضَى القرنُ الأوَّلُ ودخَلَ الثاني:

كان في أوائله من أوساط التابعين جماعةٌ من الضعفاء، الذين ضُعِّفوا غالباً من قِبَلِ تَحمُّلِهم وضَبْطِهم للحديث، فتَراهم يَرفعون الموقوف، ويُرسِلُون كثيراً، ولهم غَلَط، كأبي هارون العَبْدِي[1].

٤ ــ فلما كان عند آخِرِ عَصْرِ التابعين[2]:

وهو حُدودُ الخمسين ومِئة، تكلَّم في التوثيق والتجريح طائفةٌ من الأئمة[3]:

١٢ ــ فقال أبو حنيفة: ما رأيتُ أكذبَ من جابر الجُعْفي،

١٣ ــ وضَعّفَ الأعمشُ جماعةً، ووَثّق آخَرين،

١٤ ــ ونَظَر في الرجالِ شُعبةُ، وكان متثبِّتاً لا يَكادُ يَروِي إلا عن ثقة[4]،

---

١٢ ــ أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، الكوفي، الإمام المتبوع، ولد بالكوفة سنة ٨٠، ومات في بغداد سنة ١٥٠.

١٣ ــ أبو محمد، سليمان بن مِهران، الكوفي، ولد سنة ٦١، ومات سنة ١٤٨.

١٤ ــ أبو بِسْطام، شُعبة بن الحَجّاج العَتَكي، الواسطي ثم البصري، ولد سنة ٨٢، ومات سنة ١٦٠.

(١) هو: أبو هارون، عُمَارةُ بنُ جُوَين العَبْدِي البصري، له ترجمة في «تهذيب التهذيب» ٧: ٤١٢ ــ ٤١٤.

(٢) وقع في الأصلين: (فلما كان عند آخرهم عصرُ التابعين، وهو حدود...). والتصويب المثبت من «فتح المغيث».

(٣) كذا في الأصلين، وفي «فتح المغيث»: (تكلّم في التوثيق والتضعيف...).

(٤) انظر أسماء المحدِّثين الذين لا يروي كلٌّ منهم إلا عن ثقة، في كتاب «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا ظفر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى ص ٢١٦ ــ ٢٢٧، وما علّقته عليه في بيان المراد من قولهم: (لا يروي إلا عن ثقة).

١٥ ــ وكذا كان مالكٌ،

١٦ ــ ومِمّنْ إذا قال في هذا العصر قُبِلَ قَولُه: مَعْمَر،

١٧ ــ وهِشام الدَّسْتُوَائي،

١٨ ــ والأوزاعي،

١٩ ــ والثَّوْرِي،

٢٠ ــ وابنُ الماجِشُوْن،

٢١ ــ وحَمّاد بن سَلَمة،

---

١٥ ــ أبو عبد اللّه، مالكُ بن أنَس الأصبَحي، المدني ولادةً ووفاة، الإمام المتبوع، ولد سنة ٩٣، ومات سنة ١٧٩.

١٦ ــ أبو عُروة، مَعْمَر بن راشد الأَزْدي البصري، ثم اليمني الصَّنْعَاني، ولد بالبصرة سنة ٩٥، ومات في صنعاء سنة ١٥٣.

١٧ ــ أبو بكر، هشام بن أبي عبد اللّه: سَنْبَر، الدَّسْتَوائي، البصري، ولد سنة ٧٦، ومات سنة ١٥٤. والدَّسْتَوائي بفتح التاء كما ضبطه ياقوت في «معجم البلدان» وابن حجر في «تقريب التهذيب»، وضبطه السمعاني في «الأنساب» بضم التاء. ففيه لغتان.

١٨ ــ أبو عَمْرو، عبد الرحمن بن عَمْرو بن يُحْمِدَ الأوزاعي الشامي، ولد في بَعْلَبَكّ سنة ٨٨، ومات سنة ١٥٧. و(يُحْمِد) بضم الياء وسكون الحاء وكسر الميم، على وزن (يُكْرِم)، ويقع في بعض الكتب محرفاً إلى (محمد)، لغرابة هذا الاسم، فتنبَّه‌له.

١٩ ــ أبو عبد اللّه، سفيان بن سعيد الثوري، الكوفي، ولد سنة ٩٧، ومات سنة ١٦١. له «الجامع». و«الجامعُ» عند المحدِّثين ما يُوجَدُ فيه من الحديث جميعُ الأنواع المحتاج إليها، من العقائد والأحكام والرِّقاق وآدابِ الأكل والشُّرب والسَّفَروالمُقَام، وما يتعلَّقُ بالتفسير والتاريخ والسِّيَر والفِتَن والمثالب وغيرِ ذلك. كما في «الرسالة المستطرفة» ص ٤٢.

٢٠ ــ أبو عبد اللّه، عبد العزيز بن عبد اللّه، الأصبهاني ثم المَدَني، مات سنة ١٦٤ في بغداد.

٢١ ــ أبو سَلَمة، حماد بن سلمة بن دينار، البصري، مات سنة ١٦٧ وقد قارب الثمانين.

٢٢ ـ والليثُ بن سَعْد، وغيرُهم.

٥ ـ ثم طبقةٌ أخرى بعدَ هؤلاء

٢٣ ـ كابن المبارك،

٢٤ ـ وهُشَيم،

٢٥ ـ وأبي إسحاق الفَزَارِي،

٢٦ ـ والمُعافَى بن عِمران المَوْصِلي،

٢٧ ـ وبِشْر بن المُفَضَّل،

٢٨ ـ وابنِ عُيَينة، وغيرِهم.

٦ ـ ثم طبقةٌ أخرى في زمانهم:

٢٩ ـ كابن عُلَيّة،

٣٠ ـ وابنِ وَهْب،

---

٢٢ ـ أبو الحارث، الليث بن سعد، إمام أهل مصر في عصره، ولد سنة ٩٤، ومات بها سنة ١٧٥.

٢٣ ـ أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك المَرْوَزِي، ولد سنة ١١٨، ومات سنة ١٨١.

٢٤ ـ أبو معاوية هُشَيم بن بَشِير، الواسطي البغدادي، ولد سنة ١٠٤، ومات سنة ١٨٣.

٢٥ ـ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد الفَزاري، الكوفي ثم المَصِّيْصي، مات سنة ١٨٦.

٢٦ ـ أبو مسعود، المُعَافَى بن عِمران الأزْدِي، الموصلي، مات سنة ١٨٥ وكان من أبناء الستين، يزيد أو ينقص، وقال ابن قانع: مات سنة ٢٠٤.

٢٧ ـ أبو إسماعيل، بِشر بن المفضّل، البصري، مات سنة ١٨٦.

٢٨ ـ أبو محمد، سفيان بن عُيَينة، الكوفي، ولد سنة ١٠٧، ومات سنة ١٩٨. له «الجامع» و«التفسير».

٢٩ ـ أبو بِشْر، إسماعيل بن إبراهيم، ابن عُلَيّة وهي أُمّه، البصري، ولد سنة ١١٠، ومات سنة ١٩٣.

٣٠ ـ أبو محمد، عبد الله بن وَهْب، المِصْري، ولد سنة ١٢٥، ومات سنة ١٩٧. ووقع =

٣١ ــ ووكيع.

٧ ــ ثم انتَدَب في زمانهم أيضاً لنقدِ الرجالِ:

٣٢ ــ الحافظانِ الحُجّتان: يحيى بنُ سعيد القطان،
٣٣ ــ وابنُ مَهْدِي.

فمن جَرَحاه لا يكادُ يَنْدَمِلُ جُرحُه، ومن وثّقاه فهو المقبول، ومن اختَلَفا فيه ــ وذلك قليل ــ اجتُهِد في أمره.

٨ ــ ثم كان بعدَهم ممن إذا قال سُمِعَ منه:

٣٤ ــ إمامُنا الشافعي رضي اللّه عنه،
٣٥ ــ ويزيدُ بن هارون،

= في «خلاصة الخزرجي» نَسَبُهُ: (البصري)، وهو تحريف.

٣١ ــ أبو سفيان، وكيع بن الجراح الرُّؤاسي، الكوفي، ولد سنة ١٢٩، ومات سنة ١٩٧.

٣٢ ــ أبو سعيد، يحيى بن سعيد القطان، البصري، ولد سنة ١٢٠ ومات سنة ١٩٨.

قال الحافظ الذهبي في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ١:١: «وقد ألَّف الحُفَّاظ مصنفاتٍ جمَّةً في الجرح والتعديل، ما بين اختصار وتطويل، فأوّلُ من جُمِعَ كلامُه في ذلك: الإمامُ الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيتُ بعينيّ مثلَ يحيى بنِ سعيد القطان. وتكلّم في ذلك بعدَه تلامذتُه: يحيى بنُ معين، وعليُّ بن المديني، وأحمدُ بن حنبل، وعَمْرُو بن علي الفلّاس، وأبو خيثمة، وتلامذتُهم...».

٣٣ ــ أبو سعيد، عبد الرحمن بن مَهْدي، البصري، اللؤلؤي، ولد سنة ١٣٥، ومات سنة ١٩٨.

٣٤ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن إدريس، المُطّلبي، الشافعي، الإمام المتبوع، ولد في غَزّة بفلسطين سنة ١٥٠، ونشأ بمكة، ومات بالقاهرة سنة ٢٠٤.

٣٥ ــ أبو خالد، يزيد بن هارون، الواسطي، ولد بواسط سنة ١١٨، ومات فيها سنة ٢٠٦.

٣٦ ــ وأبو داود الطَّيَالِسي،

٣٧ ــ وعبد الرزَّاق،

٣٨ ــ والفِرْيابـي،

٣٩ ــ وأبو عاصم النَّبِيل[1]، وغيرُهم.

٩ ــ وبعدَهم طبقةٌ أخرى:

٤٠ ــ كالحُمَيدي،

٤١ ــ والقَعْنَبِـي،

٤٢ ــ وأبـي عُبَيد[2]،

---

٣٦ ــ أبو داود، سليمان بن داود، الطَّيَالِسِي، البصري، ولد سنة ١٣٣، ومات سنة ٢٠٤. له «المسند».

٣٧ ــ أبو بكر، عبد الرزاق بن هَمّام، الحِميري، الصنعاني، ولد سنة ١٢٦، ومات سنة ٢١١. له «المصنَّف»، و«التفسير»، و«الجامع» وهو غيرُ «المصنَّف».

٣٨ ــ أبو عبد اللّٰه، محمد بن يوسف، الفِرْيابـي، ولد سنة ١٢٠، ومات سنة ٢١٢.

٣٩ ــ أبو عاصم، الضحّاك بن مَخْلَد، البصري، النَّبِيل، ولد بمكة سنة ١٢٢، ومات بالبصرة سنة ٢١٢.

٤٠ ــ أبو بكر، عبد اللّٰه بن الزُّبَير، الحُمَيدي، المكي، ولد بمكة، ومات بها سنة ٢١٩. له «المسند».

٤١ ــ أبو عبد الرحمن، عبد اللّٰه بن مَسْلمة، القَعْنَبِـي، المَدَني، ثم البصري، ولد بالمدينة بعد سنة ١٣٠، ومات بالبصرة سنة ٢٢١.

٤٢ ــ أبو عُبَيد، القاسم بن سَلَّام، الهَرَوي، ثم البغدادي، ولد بَهَراة سنة ١٥٧، ومات بمكة سنة ٢٢٤.

(١) وقع في الأصلين: (وأبـي عاصم النبيل) بالجرّ، وهو تحريف، صوابه: (وأبو عاصم النبيل). بالرفع.

(٢) وقع في الأصلين: (وأبو عبيد) بالرفع. وهو تحريف، إذ هو مجرور.

٤٣ ـ ويحيى بن يحيى،
٤٤ ـ وأبي الوليد الطَّيَالِسي.

١٠ ـ ثم صُنِّفَتْ الكتب ودُوِّنت:

في الجَرْح والتعديل والعِلَل، وبُيِّن مَنْ هو في الثِّقَةِ والتثبُّتِ كالسَّارِيَة، ومَنْ هو في الثِّقَةِ كالشابِّ الصحيح الجسم، ومَنْ هو ليِّن كمن يَوْجَعُه رأسُه وهو مُتَمَاسِكٌ يُعَدُّ من أهلِ العافِيَة، ومَنْ صِفَتُه كمحمومٍ يَرْجَحُ إلى السَّلامة[1]، ومَنْ صِفَتُه كمريضٍ شَبْعَانَ من المَرَض، وآخَرُ كَمَنْ سَقَطَتْ قُوَاه وأشرَف على التَّلَف، وهو الذي يَسقُطُ حَدِيثُه.

ووُلاةُ الجَرْح والتعديل بعدَ من ذَكَرْنا:

٤٥ ـ يحيى بنُ مَعِين، وقد سأله عن الرجال غيرُ واحد من الحفاظ، ومن ثَمَّ اختَلَفَتْ آراؤه وعِباراتُه في بعض الرجال، كما اختَلَف اجتهادُ الفقهاء، وصارَتْ لهم الأقوالُ والوجوه، فاجتهدوا في المسائل، كما اجتَهَد ابنُ مَعِين في الرجال[2].

---

٤٣ ـ أبو زكريا، يحيى بن يحيى، النيسابوري، ولد سنة ١٤٢، ومات سنة ٢٢٦.

٤٤ ـ أبو الوليد، هشام بن عبد الملك، الطَّيَالسي، البصري، ولد سنة ١٣٣، ومات سنة ٢٢٧.

٤٥ ـ أبو زكريا، يحيى بن مَعِين، البغدادي، ولد سنة ١٥٨، ومات بالمدينة المنوَّرة حاجاً سنة ٢٣٣، له «التاريخ والعِلَل» في الرجال، و«معرفة الرجال».

(١) أي يَميلُ إلى السلامة. ووقع في الأصول: (ترجع إلى السلامة). فصوَّبتُه إلى ما أثبتُه.

(٢) ومن أجل اختلاف أقوال يحيى بن معين ـ وغيره ـ في الراوي جرحاً وتعديلاً، ومعرفة سبب اختلاف أقواله، وحُكمِها، انظر «قواعد في علوم الحديث» للعلامة ظَفَر أحمد التَّهانَوِي رحمه الله تعالى وما علّقتُه عليه في ص ٢٦٥ و ٤٢٩.

٤٦ ــ ومِن طبقتِهِ أحمدُ بنُ حنبل، سأله جماعةٌ من تلامذته عن الرجال، وكَلاَمُه فيهم باعتدال وإنصاف وأدَبٍ ووَرَع.

٤٧ ــ وكذا تكلّم في الجرح والتعديل أبوعبد اللّه محمد بن سَعْد كاتبُ الواقدي، في «طبقاته»، بكلام جيِّدٍ مقبول.

٤٨ ــ وأبو خَيْثَمَة زُهَير بن حَرْب له كلامٌ كثير، رَوَاه عنه ابنُه أحمدُ وغيرُه،

٤٩ ــ وأبو جعفر عَبْد اللّه بن محمد النُّفَيلي[1]، حافظُ الجزيرة، الذي قال فيه أبو داود: لم أرَ أحفظَ منه.

٥٠ ــ وعليُّ بن المَدِيني، وله التصانيفُ الكثيرةُ في العِلَل والرجال،

٥١ ــ ومحمد بن عبد اللّه بن نُمَير، الذي قال فيه أحمد: هو دُرَّةُ العِراق،

---

٤٦ ــ أبو عبد اللّه، أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، البغدادي، الإمام المتبوع، ولد سنة ١٦٤، ومات سنة ٢٤١. له «العلل ومعرفة الرجال» وقد طُبِعَ، و«التاريخ»، و«المسائل»، و«المسند».

٤٧ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن سَعْد، البصري، البغدادي، ولد في البصرة سنة ١٦٨، ومات في بغداد سنة ٢٣٠. له «الطبقات الكبرى» المطبوع.

٤٨ ــ أبو خَيْثَمَة، زُهَير بن حَرْب، النَّسائي، البغدادي، ولد سنة ١٦٠، ومات سنة ٢٣٤.

٤٩ ــ أبو جعفر، عبد اللّه بن محمد، النُّفَيلي، الحَرَّاني، مات سنة ٢٣٤.

٥٠ ــ أبو الحسن، علي بن عبد اللّه، المَدِيني، البصري، ولد سنة ١٦١، ومات سنة ٢٣٤. له «العِلَل»، و«الأسامي والكُنَى»، و«الطبقات»، و«التاريخ». وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص ٧١ في (النوع العشرين)، في ترجمة ابن المديني عند تعداد مصنفاته: وله «كتابُ أوَّل مَنْ نَظَر في الرجال الضعفاء وفَحَصَ عنهم، جزء».

٥١ ــ أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد اللّه بن نُمَير، الهَمْداني، الخارِفي، الكوفي، مات سنة ٢٣٤.

(١) وقع في طبعة القدسي و«فتح المغيث»: (وأبو جعفر عبد اللّه بن محمد النبيل...) وهو تحريف عن (النُّفَيلي) كما جاء على الصحة في طبعة بغداد.

٥٢ ـ وأبو بكر بن أبي شَيْبَة صاحبُ «المسنَد»، وكان آيةً في الحفظ، يُشْبِهُ أحمدَ في المعرفة،

٥٣ ـ وعُبَيد اللّٰه بن عُمَر القَوَاريري، الذي قال فيه صالحُ جَزَرَة[1]: هو أعلمُ من رأيتُ بحديثِ أهل البصرة.

٥٤ ـ وإسحاق بن راهُوْيَهْ إمامُ خُراسان[2]،

٥٥ ـ وأبو جعفر محمد بن عبد اللّٰه بن عَمّار المَوْصِلِي الحافظ، وله كلام

---

٥٢ ـ أبو بكر، عبد اللّٰه بن محمد بن أبي شيبة، الكوفي، ولد سنة ١٥٩، ومات سنة ٢٣٥. له «المصنَّف»، و«المسنَد».

٥٣ ـ أبو سعيد، عُبَيد اللّٰه بن عُمَر القواريري، البصري، البغدادي، ولد سنة ١٥٠ أو بعدها، ومات سنة ٢٣٥.

٥٤ ـ أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم، المَرْوَزِي، ثم النيسابوري، يُعرَف بابن راهُوْيَه، ولد سنة ١٦١، ومات سنة ٢٣٨.

٥٥ ـ أبو جعفر، محمد بن عبد اللّٰه بن عَمّار، الأزْدي، البغدادي، المُخَرِّمي ثم الموصلي، ولد سنة ١٦٢، ومات سنة ٢٤٢. له كتاب كبير في الرجال ومعرفة العِلَل.

(١) سيأتي ذكرُ (صالحُ جزرة) عند الرقم ٧٤، وفي التعليق عليه بيانُ سبب تلقيبه: (جَزَرة).

(٢) قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢٢٦ أواخر (النوع الثالث والعشرين): «سُئل إسحاق بن راهويه، لم قيل له: ابن راهويه؟ فقال: إنَّ أبي وُلِدَ في الطريق، فقالت المَرَاوِزَة ـ بالفارسية ـ: راهويه، يعني أنه ولد في الطريق». انتهى.

وفي النطق بلفظ (راهويه) وأمثاله كسيبويه وعمرويه ونفطويه... وجهانِ، المحدِّثون يضمون ما قبل الواو، ويُسكِّنون الواو، والنحويون والأدباء يفتحون الواو وما قبلَها أيضاً، وانظر تفصيلَ هذا وسبَبَه فيما علّقتُه على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ١٣١. وانظر تعليقة الترجمة ١١١.

جيد في الجَرْح والتعديل[1]،

٥٦ ــ وأحمد بن صالح الطَّبَري، حافظ مصر، وكان قليلَ المِثْل،

٥٧ ــ وهارون بن عبد اللّٰه الحمّال،

وكلُّهم من أئمة الجَرْح والتعديل.

---

٥٦ ــ أبو جعفر، أحمد بن صالح، الطَّبَري، ثم المِصري، ولد بمصر سنة ١٧٠، ومات فيها سنة ٢٤٨.

٥٧ ــ أبو موسى، هارون بن عبد اللّٰه. البغدادي، البَزَّاز، المعروف بالحمّال، مات سنة ٢٤٣ وقد ناهَزَ الثمانين.

(١) ويُنسَبُ (المُخَرِّمي)، كما جاء على الصحة في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٩:٢٦٥. وضَبْطُه: بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المهملة المشدَّدة، يتلوه ميم فياءُ النسبة، وهو منسوب إلى (المُخَرِّم) محلّة في بغداد، كما في «الأنساب» للسمعاني و«معجم البلدان» لياقوت وغيرهما.

ووقع فيه تحريف متعدد، ففي «تقريب التهذيب» من طبعة الهند سنة ١٣٥٦ وطبعة مصر سنة ١٣٨٠، وقع غلطاً هكذا: (محمد بن عبد اللّٰه بن عَمّار الخزاعي، بالمعجمة والتشديد). انتهى.

وهذا الغلط من الناسخ، سَبَق نظرُه إلى الترجمة التي قبله: (محمد بن عبد اللّٰه بن عثمان الخزاعي)، فأثبَتَ (الخزاعي) مرةً ثانية في الترجمة التالية، سهواً منه وسَبْقَ نظر! ومَشَى ذلك على محقِّق طبعة الهند ثم محقِّق طبعة مصر! وصوابه كما علمتَ: (المُخَرِّمي)، وهو الذي يلتقي مع ضبط الحافظ ابن حجر له في «التقريب» (بالمعجمة ــ أي بالخاء ــ والتشديد ــ أي للراء المهملة ــ).

ووقع في «خلاصة الخزرجي» ص ٣٤٥، من طبعة بولاق هكذا: (محمد بن عبد اللّٰه بن عمّار المخزومي بضم الميم). وعَلّق عليه محشي «الخلاصة» بقوله: «وبالمعجمة والتشديد للزاي. اهـ تقريب». انتهى. فزاد الخطأُ والتحريفُ اضطراباً وسُوءاً! وصوابه ما تقدم. وقوله: (للزاي) تحريف عن (للراء). ومعذرةً من طول هذه التعليقة، فهي إطالة اقتضاها بيانُ الصواب.

١١ ــ ثم خَلَفهم طبقةٌ أخرى متصلةٌ بهم، منهم:

٥٨ ــ إسحاق الكَوْسَج،

٥٩ ــ والدَّارِمي،

٦٠ ــ والذُّهْلي،

٦١ ــ والبُخاري،

٦٢ ــ والعِجْلي الحافظ، نزيلُ المَغْرِب.

١٢ ــ ثم من بعدِهم:

---

٥٨ ــ أبو يعقوب، إسحاق بن منصور، المروزي، المعروف بالكَوْسَجَ، الحنبلي، مات سنة ٢٥١.

٥٩ ــ أبو محمد، عبد اللّٰه بن عبد الرحمن، الدارِمي، السمرقندي، ولد سنة ١٨١، ومات سنة ٢٥٥. له «السنن».

٦٠ ــ أبو عبد اللّٰه، محمد بن يحيى بن عبد اللّٰه بن خالد بن فارس، الذُّهلي وَلاءً، النيسابوري، ولد سنة ١٧٢، ومات سنة ٢٥٨. له «الزُّهْرِيّات» في مجلدين، وهي جمعُ حديثِ الزهريِّ بِعِلَلِه. قاله الحافظ ابن حجر في كتابه «المعجم المُفَهْرَس» ص ٢٥٤ من المخطوط.

٦١ ــ أبو عبد اللّٰه، محمد بن إسماعيل، البخاري، ولد سنة ١٩٤، ومات سنة ٢٥٦. له «الجامع الصحيح»، و«التاريخ الكبير»، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»، و«الضعفاء الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«المسند الكبير»، و«التفسير الكبير»، و«كتاب العلل»، و«كتاب الأشربة»، و«كتاب الكُنَى». و«خلق أفعال العباد»، و«رفع اليدين»، و«القراءة خلف الإمام»، وغيرها.

٦٢ ــ أبو الحسن، أحمد بن عبد اللّٰه بن صالح العِجلي، الكوفي، نزيل طرابلس الغَرْب، ولد سنة ١٨٢، ومات بطرابلس سنة ٢٦١. له مصنف في الجرح والتعديل: «ثقات العجلي»، وقد طُبِـع.

٦٣ ــ أبو زُرْعَة،

٦٤ ــ وأبو حاتم، الرازِيّانِ،

٦٥ ــ ومسلـم،

٦٦ ــ وأبو داود السِّجِسْتَاني،

٦٧ ــ وبَقِيُّ بن مَخْلَد،

٦٨ ــ وأبو زُرْعَة الدمشقي، وغيرُهم[1].

---

٦٣ ــ أبو زُرْعَة، عُبَيْد اللّه بن عبد الكريم، الرازي، ولد سنة ٢٠٠، ومات سنة ٢٦٤. له «المسند»، و«كتاب الزهد»، و«تصنيف في الضعفاء». ذكره السخاوي في «فتح المغيث» ص ٤٧٧ في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء).

٦٤ ــ أبو حاتم، محمد بن إدريس، الرازي، ولد سنة ١٩٥، ومات سنة ٢٧٧. وأقواله في الجرح والتعديل منثورة في كتاب ابنه: «الجرح والتعديل».

٦٥ ــ أبو الحسين، مسلم بن الحجّاج، القُشَيري، النيسابوري، ولد سنة ٢٠٤، ومات سنة ٢٦١. له «الجامع الصحيح»، و«المسند الكبير» على الرجال، و«كتاب التمييز»، و«كتاب العِلَل»، و«كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل»، و«كتاب أوهام المحدِّثين»، و«رُواة الاعتبار»، ذكره السخاوي في «الإعلان» ص ١١٠.

٦٦ ــ أبو داود، سُلَيمان بن الأشعث، السجستاني، ولد سنة ٢٠٢، ومات بالبصرة سنة ٢٧٥. له كتاب «السنن»، وفيه جرح وتعديل في مـواطن كثيرة، و«سُؤالات أبـي عُبَيد الآجُريّ له في معرفة الرجال وجَرْحِهم وتعديلهم، وإجاباتُ أبـي داود له عن ذلك»، و«كتاب في الرجال» في المكتبة الظاهرية بدمشق، مجموع ٤٦/١.

٦٧ ــ أبو عبد الرحمن، بَقِيُّ بن مَخْلَد، الأندلسي، القُرْطُبـي، ولد سنة ٢٠١، ومات سنة ٢٧٦. له «المسند»، و«التفسير».

٦٨ ــ أبو زُرْعَة، عبد الرحمن بن عَمْرو، النَّصْري، الدمشقي، مات سنة ٢٨١. له كتاب في «التاريخ وعِلَل الرجال»، و«مسائل» في الحديث والفقه.

(١) قوله: (وغيرُهم) إجمالٌ، دَخَلَ فيه: الإمامُ أبو عيسى، محمد بن عيسى، الترمذي، المولود سنة ٢٠٩، والمتوفى سنة ٢٧٩، الذي قال له البخاري شيخُه: انتفعتُ بك أكثَرَ مما انتفعتَ بـي. لـه «الجامـع»، و«العلل الكبير»، و«العلل الصغيـر»، =

١٣ ــ ثم مِن بعدِهم:

٦٩ ــ عبدُ الرحمن بن يوسف بن خِرَاش البغدادي، له مصنَّف في الجرح والتعديل، قويُّ النَّفَس كأبـي حاتم،

٧٠ ــ وإبراهيمُ بن إسحاق الحَرْبـي،

٧١ ــ ومحمدُ بن وضّاح الأندلسي، حافظ قُرْطُبَة،

٧٢ ــ وأبو بكر بن أبـي عاصم،

٧٣ ــ وعبدُ اللّٰه بن أحمد،

٧٤ ــ وصالحُ جَزَرة،

= و «التاريخ»، وغيرُها. وكان على السَّخَاوي أن يَخُصّه بالذكر عَيْناً، لإمامته في الجرح والتعديل، ولأنه قد حَشَى كتابه «الجامع» بالكلام في الرجال، وإذا ساغ للسخاوي إغفالُ من أشرتُ إلى بعضهم في (المقدمة) ص ٨٤، فلا يَسوغُ له إغفالُ (الإمام أبـي عيسى الترمذي).

٦٩ ــ أبو محمد، عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِرَاش، المروزي، ثم البغدادي، مات سنة ٢٨٣.

٧٠ ــ أبو إسحاق، إبراهيم بن إسحاق، البغدادي، الحَرْبـي، ولد سنة ١٩٨، ومات سنة ٢٨٥.

٧١ ــ أبو عبد اللّٰه، محمد بن وَضّاح، الأندلسي، القرطبـي، ولد سنة ١٩٩، ومات سنة ٢٨٩.

٧٢ ــ أبو بكر، أحمد بن عَمْرو بن النبيل أبـي عاصم، الشيباني، البصري، قاضي أصبهان، ولد سنة ٢٠٦، ومات سنة ٢٨٧. له «المسند الكبير»، و «كتاب السنة»، وغيرهما.

٧٣ ــ أبو عبد الرحمن، عبد اللّٰه بن محمد بن حنبل، الشيباني، البغدادي، ولد سنة ٢١٣، ومات سنة ٢٩٠.

٧٤ ــ أبو علي، صالح بن محمد، البغدادي، نزيل بُخَارَى. ولد بالكوفة سنة ٢٠٥،

٧٥ ـ وأبو بكر البَزَّار،

٧٦ ـ وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبـي شَيْبَة، وهو ضعيف، لكنه من أئمةِ هذا الشأن،

٧٧ ـ ومحمد بن نَصْر المَرْوزي.

١٤ ـ ثم مِن بعدِهم:

٧٨ ـ أبو بكر الفِرْيَابـي،

٧٩ ـ والبَرْدِيجي،

= ومات في بخارى سنة ٢٩٣. وسُئل: لم لُقِّبْتَ: جَـزَرة؟ فقال: قَـدِم علينا عَمْرُو بنُ زُرارة، فحدَّثهم بحديثٍ لعبد اللّه بن بُسْر أنه «كان له خَرَزَةٌ يَرقي بها المريض»، وأنا غائب، فسألتُه عن الحديث، وصحّفتُه ـ يعني مداعبةً ـ فقلتُ: (جَزَرَة)، فصاحَ المُجّانُ! ـ معتبرين مُداعَبتِي غلطةً تُسَجِّلُ علي ـ فَبَقِيَ عليَّ ! ـ اللَّقَبُ ـ.

٧٥ ـ أبو بكر، أحمد بن عَمْرُو بن عبد الخالق، البصري، البزار، مات بالرملة من فلسطين سنة ٢٩٢. له المسنَد الكبير المعلَّل، سمّاه: «البحر الزاخر»، والثاني صغير.

٧٦ ـ أبو جعفر، محمد بن عثمان بن أبـي شيبة، العَبْسي، الكوفي، مات ببغداد سنة ٢٩٧ عن نيِّف وثمانين سنة. له «كتاب السنن»، و«تاريخ كبير»، وتواليف مفيدة.

٧٧ ـ أبو عبد اللّه، محمد بن نصر، المروزي، ولد في بغداد سنة ٢٠٢، ونشأ بنيسابور، واستوطن سمرقند، ومات بها سنة ٢٩٤. له «المسند»، وغيره.

٧٨ ـ أبو بكر، جعفر بن محمد، الفِريابي، ولد سنة ٢٠٧، ومات سنة ٣٠١.

٧٩ ـ أبو بكر، أحمد بن هارون، البَرْدِيجي، البَرْذَعي، ثم البغدادي، ولد في بَرْدِيج سنة ٢٣٠، ومات في بغداد سنة ٣٠١.

٨٠ ــ والنَّسائي،

٨١ ــ وأبو يَعْلَى،

٨٢ ــ والحسنُ بن سفيان،

٨٣ ــ وابنُ خُزَيمة،

٨٤ ــ وابنُ جَرِير الطبري،

٨٥ ــ والدُّولابـي،

٨٦ ــ وأبو عَرُوبَة الحَرَّاني،

٨٧ ــ وأبو الحسن أحمد بن عُمَير بن جَوْصَا،

---

٨٠ ــ أبو عبد الرحمن، أحمد بن علي بن شعيب النَّسائي، ولد سنة ٢١٥، ومات سنة ٣٠٣. له «السنن»، و«الضعفاء والمتروكون»، وغيرهما.

٨١ ــ أبو يعلى، أحمد بن علي، الموصلي، ولد سنة ٢١٠، ومات سنة ٣٠٧. له «المسند».

٨٢ ــ أبو العباس، الحسن بن سفيان، النَّسَوي ــ نسبة إلى نَسَا التي يقال في النسبة إليها: النَّسائي أيضاً ــ، ولد سنة ٢١٣، ومات سنة ٣٠٣. له «المسند».

٨٣ ــ أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خُزَيمة، النيسابوري، ولد سنة ٢٢٣، ومات سنة ٣١١. له «المسند»، و«الصحيح»، و«المسائل المصنَّفة»، وغيرها.

٨٤ ــ أبو جعفر، محمد بن جرير، الطبري، ولد سنة ٢٢٤، ومات سنة ٣١١. له التفسير الكبير «جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن»، و«تهذيب الآثار والسنن»، و«التاريخ»، وغيرها.

٨٥ ــ أبو بِشْر، محمد بن أحمد، الرازي، الدُّولابـي، الورَّاق، ولد سنة ٢٢٤، ومات سنة ٣١٠. له «الكُنَى والأسماء».

٨٦ ــ أبو عَرُوبة، الحُسَين بن محمد بن أبـي معشر، الحَرَّاني، مات سنة ٣١٨ وهو في عَشْر المئة. له «التاريخ».

٨٧ ــ أبو الحسن، أحمد بن عُمَير بن يوسف بن موسى بن جَوْصَاء، الدمشقي، مات سنة ٣٢٠ وهو في عَشْر التسعين.

٨٨ ــ وأبو جعفر العُقَيلي.

١٥ ــ ثم طبقةٌ أخرى، منهم:

٨٩ ــ ابنُ أبي حاتم،
٩٠ ــ وأبو طالب أحمد بن نَصْر البغدادي الحافظ، شيخ الدَّارَقُطْني،
٩١ ــ وابن عُقْدَة،
٩٢ ــ وعبد الباقي بن قانع.

١٦ ــ ثم مِن بعدِهم:

٩٣ ــ أبو سعيد بن يونس،
٩٤ ــ وأبو حاتم بن حِبّان البُسْتي،

---

٨٨ ــ أبو جعفر، محمد بن عَمْرو، العُقَيلي، المكي، مات سنة ٣٢٢. له «الضعفاء والمتروكون». و(العُقَيلي) بضم العين وفتح القاف مصغراً.

٨٩ ــ أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم: محمد بن إدريس، الرازي، ولد سنة ٢٤٠، ومات سنة ٣٢٧. له «الجرح والتعديل»، و«علل الحديث»، و«المراسيل» و«التفسير».

٩٠ ــ أبو طالب، أحمد بن نصر، البغدادي، مات سنة ٣٢٣.

٩١ ــ أبو العباس، أحمد بن محمد بن عُقدة، الكوفي، كان أبوه يلقّب بعُقْدة، ولد سنة ٢٤٩، ومات سنة ٣٣٢.

٩٢ ــ أبو الحسين، عبد الباقي بن قانع، البغدادي، ولد سنة ٢٦٥، ومات سنة ٣٥١. له «كتاب الوفَيات».

٩٣ ــ أبو سعيد، عبدالرحمن بن أحمد بن يونس، الصَّدَفي، المصري، ولد سنة ٢٨١، ومات سنة ٣٤٧. له «تاريخ مصر»، وهو كبير يختص بالمصريين، وصغير يشتمل على ذكر الغرباء الواردين عليها.

٩٤ ــ أبو حاتم، محمد بن حبّان، البُسْتي، ولد سنة ٢٧٠، ومات سنة ٣٥٤. له «الثقات»، و«معرفة المجروحين والضعفاء»، و«مشاهير علماء الأمصار»، =

٩٥ ـ والطَّبَراني،

٩٦ ـ وابنُ عَدِيّ الجُرْجاني، ومُصَنَّفُه في الرجال إليه المنتَهى في الجَرْح.

١٧ ـ ثم بعدَهم

٩٧ ـ أبو علي الحُسَين بن محمد الماسَرْجِسِيّ النيسابوري، وله «مُسنَد» معلّل، في ألفٍ وثلاث مئةِ جُزء،

٩٨ ـ وأبو الشيخ بن حَيّان[1].

= و«التفسير»، و«المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»، وغيرها.

٩٥ ـ أبو القاسم، سليمان بن أحمد، الشامي، الطَّبَراني، نسبة إلى طَبَرِيّة: بلدة بالأرْدُن، ولد في عَكّا سنة ٢٦٠، ومات في أصفهان سنة ٣٦٠ فعاش مئة سنة وعشرة أشهر. له «المعجم الكبير»، و«المعجم الأوسط»، و«المعجم الصغير»، وتواليف كثيرة في الحديث.

٩٦ ـ أبو أحمد، عبد الله بن عَدِيّ، ويُعرَف أيضاً بابن القَطّان، الجُرْجَاني، ولد سنة ٢٧٧، ومات سنة ٣٦٥. له كتاب «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلَل الأحاديث»، أو «الكامل في الجرح والتعديل».

قال المؤلف السخاوي في موضع سابق من «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٠٩ من طبعة الأستاذ القدسي: «كامله: أكملُ الكتب المصنفة قبلَه وأجلُّها، ولكن توسّع لذكره كلَّ من تُكلِّم فيه وإن كان ثقة، مع أنه لا يَحسُن أن يقال: (الكامل) للناقصين».

٩٧ ـ أبو علي، الحُسَين بن محمد، الماسَرْجِسي، النيسابوري، ولد سنة ٢٩٨، ومات سنة ٣٦٥. له «المسند» الأكبر، لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه.. وقول المؤلف: «في ألف وثلاث مئة جزء» يعني به الجزء الحديثي، وهو نحوُ عشرين صفحة. وله كتاب على «صحيح البخاري»، وآخر على «صحيح مسلم».

٩٨ ـ أبو محمد، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيّان، الأصبهاني، الحَيّاني، نسبةً

(١) وقع في الأصول: (أبو الشيخ بن حبان). بالباء الموحدة، وصوابه (حَيّان) بالياء المثناة، كما في غير كتاب، ومنها «الأنساب» للسمعاني، في نَسَب (الحَيّاني).

٩٩ ــ وأبو بكر الإسماعيلي،

١٠٠ ــ وأبو أحمد الحاكم،

١٠١ ــ والدَّارَقُطْنِي، وبه خُتِمَ معرفةُ العِلَل.

١٨ ــ ثم بعدَهم:

١٠٢ ــ أبو عبد اللَّه بنُ مَنْدَه،

= إلى جَدِّه، ويُعرَف أيضاً بأبي الشيخ، ولد سنة ٢٧٤، ومات سنة ٣٦٩. له «التفسير»، و«الأحكام»، و«كتاب السنة»، و«طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها». و(حَيَّان) جدُّه بالياء المثناة من تحت لا غير، كما في غير كتاب، ومنها «الأنساب» للسمعاني. ووقع في طبعة بغداد (. . . حِبَان)، أي بالباء، مشكولاً بكسر الحاء وتخفيف الباء، وهو غلطٌ صِرْف!

٩٩ ــ أبو بكر، أحمد بن إبراهيم، الإسماعيلي، الجُرجاني، الشافعي، ولد سنة ٢٧٧، ومات سنة ٣٧١. له «المستخرج على صحيح البخاري»، و«المسند الكبير»، و«المعجم»، و«مسند عمر».

١٠٠ ــ أبو أحمد، محمد بن محمد بن أحمد، النيسابوري، الكرابيسي، ويعرف بالحاكم الكبير، وهو شيخُ الحاكم النيسابوري صاحب «المستدرك على الصحيحين»، ولد سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٧٨. له «كتاب العلل»، و«كتاب على كتابَي البخاري ومسلم»، و«كتاب على جامع الترمذي»، و«كتاب في الشروط»، و«المخرَّج على كتاب المُزَني»، و«الأسماء والكنى».

١٠١ ــ أبو الحسن، علي بن عمر، الدارقطني، البغدادي، ولد سنة ٣٠٥، ومات سنة ٣٨٥. له «السنن»، وهو كتاب نقد للضعيف والمنكر والشاذ والموضوع منها، وليس هو على غرار (كتب السنن الأربعة)، و«الضعفاء والمتروكون»، و«عِلَل الحديث»، و«كتاب التتبع» وهو ما أُخرج على «الصحيحين» وله علة. وحواش على «الضعفاء» لابن حبَّان، وغيرُها.

١٠٢ ــ أبو عبد اللَّه، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَهْ، الأصبهاني، ولد سنة ٣١٠، ومات سنة ٣٩٥. له «فَتْحُ الباب في الكنى والألقاب»، و«تسمية المشايخ»، و«كتاب المعرفة»، وغيرها.

١٠٣ ــ وأبو عبد اللَّه الحاكم،

١٠٤ ــ وأبو نَصْر الكَلَاباذِي،

١٠٥ ــ وأبو المُطَرِّف عبد الرحمن بن فُطَيس، قاضي قُرْطُبَة، وله «دلائل السُّنَّة»، خمس مجلّدات، في فضائل الصحابة،

١٠٦ ــ وعبدُ الغني بن سَعِيد،

١٠٧ ــ وأبو بكر بن مَرْدُوْيَهْ الأصبَهاني،

١٠٨ ــ وتَمّام الرازي.

---

١٠٣ ــ أبو عبد اللَّه، محمد بن عبد اللَّه، الضبّيّ، الطَّهْماني، النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع، والمشهورُ بالحاكم، ولد سنة ٣٢١، ومات سنة ٤٠٥. له «المستدرك على الصحيحين»، و«كتاب العِلَل»، و«كتاب مزكّي الأخبار»، و«تاريخ نيسابور»، وغيرها.

١٠٤ ــ أبو نصر، أحمد بن محمد بن الحسين، البخاري، الكَلَاباذي، ولد سنة ٣٠٣، ومات سنة ٣٧٨، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٣:١٠٢٧. وذُكرَ غيرُ هذا في ولادته ووفاته، له «الهداية والإرشاد، في معرفة أهل الثقة والسداد، الذين أَخرَج لهم البخاري في جامعه».

١٠٥ ــ أبو المُطَرف، عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطَيس، الأندلسي، القرطبي، ولد سنة ٣٤٨، ومات سنة ٤٠٢. له «الإخوة من المحدثين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين»، وغيره.

١٠٦ ــ أبو محمد، عبد الغني بن سعيد، الأزدي، المصري، ولد سنة ٣٣٢، ومات سنة ٤٠٩. له «المؤتلِف والمختلِف»، و«مشتبِه النسبة»، و«الغوامض والمبهَمات».

١٠٧ ــ أبو بكر، ، أحمد بن محمد بن مَرْدُوْيَه الجَدّ، الأصبهاني، ولد سنة ٣٢٣، ومات سنة ٤١٤. له «المستخرَج» على «صحيح البخاري»، و«التاريخ» و«التفسير». وانظر لضبط (مردويه) تعليقة الترجمة ٥٤، وتعليقه الترجمة ١١١.

١٠٨ ــ أبو القاسم، تَمّام بن محمد، الرازي، الدمشقي، ولد في دمشق سنة ٣٣٠، ومات سنة ٤١٤. له «فوائد الحديث»، وغيره.

١٩ ــ ثم بعدَهم :

١٠٩ ــ أبو الفتح محمد بن أبـي الفوارس البغدادي،
١١٠ ــ وأبو بكر البَرْقاني،
١١١ ــ وأبو حازم العَبْدَوِي، وقد كَتَبَ عَنْ عشرةِ أَنْفُس: عَشْرَةَ آلافِ جُزء،

---

١٠٩ ــ أبو الفتح، محمد بن أحمد بن محمد بن فارس أبـي الفوارس، البغدادي المشهور بابن أبـي الفوارس، ولد سنة ٣٣٨، ومات سنة ٤١٢. له «تخريج فوائد أبـي طاهر المُخَلِّص»، ويعرف باسم «الفوائد المنتقاة العوالي».

١١٠ ــ أبو بكر، أحمد بن محمد، الخوارزمي، البَرْقَاني، الشافعي، البغدادي، نزيل بغداد، ولد سنة ٣٣٦، ومات في بغداد سنة ٤٢٥. له «المستخرج على الصحيحين»، و«سؤالات البَرْقاني وجوابات الدارقطني»، وغيرهما.

١١١ ــ أبو حازم، عُمَر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُوْيَه، المسعودي، الهُذَلي، العَبْدَوِي، النيسابوري، الأعرج، ولد نحو سنة ٣٤٠، ومات سنة ٤١٧. ووقعَتْ كنيتُه في الأصلين محرَّفةً إلى (أبو حاتم)! وصوابه (أبو حازم) بالزاي قبل الميم، كما في «الأنساب» للسمعاني ٨: ٣٥٤، و«تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٧٢، وغيرهما.

ووقع في الأصول تحريف آخر في تمام الترجمة! وهو (وكَتَبَ عنه عشرة أنفس عشرة آلاف جزء)! وصوابه: (وكَتَبَ عَنْ عشرةِ أنفس عشرةَ آلاف جزء). فهو الذي كتَبَ عن عشرة من شيوخه هذا العدَدَ، لا أنَّ عشرةً كتبوا عنه ذلك. حكى الذهبـي عنه في «تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٧٢ «قال: كتبتُ بخطي عن عشرة من شيوخي عشرة آلاف جزء، عن كل واحد ألفَ جزء.

ويقال في نسبته أيضاً (العَبْدُوْيـي). وهي نسبة إلى جَدِّه (عبدويه)، قال الحافظ السمعاني في «الأنساب»: «العَبْدَوِي، هذه النسبة إلى (عبدويه)، فإن قيل كما يقول النحويون: عَبْدَوَيْهِ ــ بفتح الدال والواو ــ، فالنسبة إليه (عَبْدَوِي)، بفتح الدال، وإن قيل كما يقول المحدثون (عَبْدُوْيَه) بضم الدال، فالنسبةُ إليه (عَبْدُويـي)، فمنهم: أبو حازم...». انتهى وتقدم ذكرُ نحوِ هذا عن المحدِّثين والنحويين في تعليقة الترجمة ٥٤، فانظره.

١١٢ ــ وخَلَفُ بن محمد الواسطي،

١١٣ ــ وأبو مسعود الدمشقي،

١١٤ ــ وأبو الفضل الفَلَكي، وله كتاب «الطبقات» في ألفِ جزء،

١١٥ ــ وأبو القاسم حَمْزَة السَّهْمي،

١١٦ ــ وأبو يعقوب القَرَّاب،

١١٧ ــ وأبو ذَرّ، الهَرويّان.

---

١١٢ ــ أبو محمد، خلف بن محمد، الواسطي، البغدادي، مات سنة ٤٠١. له «أطراف الصحيحين».

١١٣ ــ أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، مات سنة ٤٠١ وهو في سنِّ الكهولة. له «أطراف الصحيحين».

١١٤ ــ أبو الفضل، علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن، الهَمَذاني، المشهور بالفَلَكي، مات في نيسابور سنة ٤٢٧ وكان كَهْلًا. وكان جَدُّه أحمدُ بارعاً في علم الفَلَك والحساب، ولذا قيل له: الفلكي، ووُصفَ حفيدُه (علي) بالفلكي أيضاً. له الطبقات في الرجال: «منتهى الكمال في معرفة أسماء الرجال» في ألف جزء حديثي، و«معرفة ألقاب المحدثين». وجَعَل صاحبُ «كشف الظنون» هذين الاسمين لمسمّى واحد. وخالفه صاحب «هدية العارفين». وهو الظاهر، والله أعلم.

١١٥ ــ أبو القاسم، حمزة بن يوسف، السَّهْمي، الجُرْجَاني، ولد نحو سنة ٣٤٥، ومات في نيسابور سنة ٤٢٧. له تاريخ جرجان ويسمّى: «كتاب معرفة علماء أهل جرجان»، و«معجم شيوخه».

١١٦ ــ أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم، السَّرَخْسي، ثم الهَرَوِي، القَرَّاب، نسبة إلى عمل القِرَب، ولد سنة ٣٥٢، ومات سنة ٤٢٩، له «تاريخ السنين» في وفَيَات أهل العلم من أيام النبي صلى الله عليه وسلم إلى سنة موته، وغيرُه.

١١٧ ــ أبو ذَرّ، عَبْدُ بن أحمد بن محمد، الهَرَوِي، النيسابوري، ثم المكي، المالكي ولد سنة ٣٥٥ تقريباً، ومات سنة ٤٣٤. له «معجم شيوخه»، و«الجامع»، و«مستدرك على الصحيحين»، و«فوائد»، وغيرُها.

٢٠ ــ ثم بعدَهم :

١١٨ ــ أبو محمد الحسن بن محمد الخلاَّل البغدادي .

١١٩ ــ وأبو عبد الله الصُّوْرِي ،

١٢٠ ــ وأبو سَعْد السمّان .

١٢١ ــ وأبو يَعْلَى الخَلِيلي .

---

١١٨ ــ أبو محمد، الحسن بن محمد، الخلاَّل، البغدادي، ولد سنة ٣٥٢، ومات سنة ٤٣٩ . له «المسند المخرَّج على الصحيحين»، و «الأمالي».

١١٩ ــ أبو عبد الله، محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن دُحَيم، الساحلي، الصُّوْرِي، ولد سنة ٣٧٦، ومات سنة ٤٤١ .

١٢٠ ــ أبو سَعْد، إسماعيل بن علي بن الحسين بن زَنْجَويه الرازي، البصري، ولد سنة ٣٧١، ومات سنة ٤٤٥ . له «مَشْيَخَتُه» أي تراجم شيوخه الذين لقيهم، وقد لقي ٣٦٠٠ شيخ، و «المعجم»، و «الموافقة بين أهل البيت والصحابة» و «المسلسلات»، وغيرها.

والفرقُ بين (المشيخة) و (المعجم) أن المشْيَخَة هي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخَذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يَلقهم دون ترتيب للأسماء فيها، والمعجَم هو في معنى (المشيخة) إلا أن الأسماء تُذكَرُ فيه مرتبةً على حروف المعجم، بخلاف المشيخة. كما في «الإعلان بالتوبيخ» للمؤلِّف السخاوي ص١١٨، وفي «الرسالة المستطرفة» ص ١٤٠ و «فهرس الفهارس والأثبات» ٢ : ٤١ .

١٢١ ــ أبو يَعْلَى، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي، نسبةٌ إلى جَدِّه المذكور، القَزْوِيني، مات سنة ٤٤٦ . له التاريخ المسمّى «الإرشاد في علماء البلاد» ذكر فيه المحدثين وغيرهم من العلماء، على ترتيب البلاد، إلى زمانه. قال الحافظ الذهبي : في «تذكرة الحفاظ» ٣ : ١١٢٤ «وله فيه أوهام جَمّة، كأنه كتبه من حفظه». انتهى. وله «تاريخ قَزْوِين».

٢١ ـ ثم بعدَهم

١٢٢ ـ ابنُ عبد البَرّ،

١٢٣ ـ وابنُ حَزْمٍ ، الأندلسيّانِ،

١٢٤ ـ والبَيْهَقي ،

١٢٥ ـ والخطيب،

١٢٦ ـ ثمَّ أبو القاسم سَعْد بن محمد الزَّنْجاني ،

١٢٧ ـ وشيخُ الإسلام الأنصاري ،

---

١٢٢ ـ أبو عُمَر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البَرّ، النَّمَري، الأندلسي، القرطبي، ولد سنة ٣٦٨، ومات سنة ٤٦٣. له «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، و«الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار»، و«التقصي لحديث الموطأ»، وغيرها.

١٢٣ ـ أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، القرطبي، ولد سنة ٣٨٤، ومات سنة ٤٥٦. له كتاب «المحلّى»، و«الإيصال إلى فهم كتاب الخصال»، و«كتاب شرح أحاديث الموطأ»، وغيرها.

١٢٤ ـ أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، الخُسْرُوْجِرْدي، البيهقي، الشافعي، ولد سنة ٣٨٤، ومات في نيسابور سنة ٤٥٨، فنُقِل فدُفِن في بَيْهَق على يومين من نيسابور. له «السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار»، و«السنن الصغرى»، وغيرها.

١٢٥ ـ أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت، البغدادي، الشافعي، ولد سنة ٣٩٢، ومات سنة ٤٦٣. له «تاريخ بغداد»، و«الكفاية في علم الرواية»، و«موضح أوهام الجمع والتفريق»، و«تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وغيرها.

١٢٦ ـ أبو القاسم، سعد بن علي بن محمد، الزَّنْجَاني، ثم المكي، ولد سنة ٣٨٠ أو قبلها، ومات سنة ٤٧١. وقولُ المؤلِّف أعلاه في اسمه: (سعد بن محمد) تساهلٌ مألوف.

١٢٧ ـ أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد بن علي . . . بن مَتٍّ، شيخ الإسلام الأنصاري، الهَرَوي، ولد سنة ٣٩٦، ومات سنة ٤٨١. و(مَتٌّ) اسم أعجمي كما في «تاج العروس».

١٢٨ ـ وأبو صالح المؤذِّن،
١٢٩ ـ وابنُ ماكُوْلا،
١٣٠ ـ وأبو الوليد البَاجِي، وقد صَنَّف في الجَرْح والتعديل، وكان علاَّمة حُجَّة،
١٣١ ـ وأبو عبد الله الحُمَيدي،
١٣٢ ـ وابنُ مُفَوِّز المَعَافِري الشّاطبي،
١٣٣ ـ ثم أبو الفَضْلِ بن طاهر المَقْدِسي،

---

١٢٨ ـ أبو صالح، أحمد بن عبد الملك المؤذِّن، النيسابوري، ولد سنة ٣٨٨، ومات سنة ٤٧٠.

١٢٩ ـ أبو نصر، علي بن هبة الله بن علي، العِجْلي، البغدادي، الأمير، المشهور بابن ماكُوْلا، ولد سنة ٤٢٢، ومات سنة ٤٧٥ أو ٤٨٦. له «الإكمال في رفع الارتياب، عن المؤتلِف والمختلِف من الأسماء والكنى والأنساب»، و«مستمِرّ الأوهام، على المؤتلف والمختلف من أسماء الأعلام». قال ابن خَلِّكان في ترجمته في «الوفيات»: «وماكُوْلا، لا أعرف معناه، ولا أدري سببَ تسميته بالأمير؟ هل كان أميراً بنفسه، أم لأنه من أولاد أبي دُلَف العِجْلي».

١٣٠ ـ أبو الوليد، سليمان بن خَلف، التُّجيبي، القرطبي، الذَّهبي، الباجي، المالكي، ولد سنة ٤٠٣، ومات سنة ٤٧٤. له «الاستيفاء في شرح الموطأ»، و«المنتقى من الاستيفاء»، و«التعديل والتجريح فيمن رَوَى عنه البخاري في الصحيح»، وغيرها.

١٣١ ـ أبو عبد الله، محمد بن فُتُّوح بن عبد الله بن فَتُّوح بن حُمَيد، الأزدي، الحُمَيدي، الأندلسي، المَيُوْرَقي، ثم البغدادي، الظاهري، ولد قبلَ سنة ٤٢٠، ومات سنة ٤٨٨. له «الجمع بين الصحيحين»، و«جَذْوَةُ المقتبِس في ذكره ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه وذوي النباهة والشعر»، و«جُمَل تاريخ الإسلام»، وغيرها.

١٣٢ ـ أبو الحسن، طاهر بن مُفَوِّز بن أحمد، المَعَافري، الشّاطبي، ولد سنة ٤٢٩، ومات سنة ٤٨٤.

١٣٣ ـ أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي، المَقْدِسي، ويُعرَف بابن القَيْسَراني أيضاً =

١٣٤ ــ وشُجَاع بن فارس الذُّهْلِي،
١٣٥ ــ والمُؤْتَمَنُ بن أحمد بن علي السّاجي،
١٣٦ ــ وشِيْرُوْيَه الدَّيْلَمِي الهَرَوي، مصنِّف «تاريخ هَراة»،

= ـ نسبةً إلى قَيْسَرِيّة: بلدة على ساحل بحر الشام تُعَدُّ في فلسطين ـ الظاهري، ولد سنة ٤٤٨، ومات سنة ٥٠٧. له «الجمع بين رجال الصحيحين»، و«كتاب أسماء رجال من الضعفاء»، و«تراجم الجرح والتعديل للدارقطني»، و«تصحيح العِلَل»، و«تكملة الكامل لابن عدي»، و«تلخيص الكامل لابن عدي»، و«ذخيرة الحفاظ المخرَّج على الحروف والألفاظ»، و«مسند أبي ليلى الجَعْدي»، و«معرفة من لم يُخرج ـ له ـ في الصحيحين»، و«أطراف الكتب الستة»، و«المصباح في أطراف المسانيد الستة»، و«التذكرة في غرائب الأحاديث وَالمنكرة».

١٣٤ ـ أبو غالب، شُجَاع بن فارس، الذُّهْلي، السُّهْرَوَرْدِي، البغدادي، ولد سنة ٤٣٠، ومات سنة ٥٠٧. له «أجوبة لسؤالات السِّلَفي عن المشايخ»، و«ذيل تاريخ بغداد» غَسَله في مرض موته.

١٣٥ ـ أبو نصر، المؤتَمَن بن أحمد بن علي، الدَّيْر عاقُولي، البغدادي، المعروف بالسّاجي، ولد سنة ٤٤٥، ومات سنة ٥٠٧. والساجي نسبةٌ إلى (الساج) وهو الخشب المعروف، نُسب إلى عمله وبيعه جماعةٌ منهم هذا، ومنهم أبو يحيى الذي استدركتُه فيما يلي.

وهو: السّاجي أبو يَحْيَى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن، البصري، متقدِّمٌ عن هذا، أغفله المؤلف، وكان حقُّه أن يَذكره في طبقته: قبلَ ابنِ جرير الطبري، فإنه ولد نحو سنة ٢١٧، ومات سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين، وله «كتاب جليل في علَل الحديث، يَدُلُّ على تبحره في هذا الفن». قاله الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٧٠٩، وله «اختلاف الحديث». ووقع في كنيته تحريفٌ إلى (أبي يعلى) في «الأنساب» من طبعة الهند وبيروت، وفي «اللباب»، فاعرفه.

١٣٦ ـ أبو شجاع، شِيرُوْيَه بن شَهْرَدار بن شيرويه، الدَّيْلَمِي، الهَمَذاني. ولد سنة ٤٤٥، ومات سنة ٥٠٩. له «تاريخ هَمَذَان»، و«فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، المخرَّج على كتاب الشِّهاب» أي «شهاب الأخبار» للقُضَاعي. ووقع عند الزركلي في «الأعلام» ٣: ٢٦٠ و٢٦٨ «فردوس الأخيار»، أي بالياء المثناة من تحت. =

١٣٧ ــ وأبو علي الغَسّاني.

٢٢ ــ ثم بعدَهم:

١٣٨ ــ أبو الفضل بن ناصر السَّلاَمي،

١٣٩ ــ والقاضي عِيَاض،

١٤٠ ــ والسِّلَفِي،

= وهو مخالف لغير كتاب. ومن أجل ضبط (شيرويه) انظر تعليقة الترجمة ٥٤ و ١١١.

١٣٧ ــ أبو علي، الحسين بن محمد، الغَسّاني الجَيّاني، الأندلسي، ولد سنة ٤٢٧، ومات سنة ٤٩٨. له «تقييد المُهمَل وتمييز المُشْكِل» في رجال «الصحيحين»، و«أسماء رجال سنن أبي داود».

١٣٨ ــ أبو الفضل، محمد بن ناصر، السَّلاَمي، البغدادي، ولد سنة ٤٦٧، ومات سنة ٥٥٠. له «الأمالي» في الحديث. و(السّلاَمي) نسبةٌ إلى (دار السلام) وهي بغداد.

١٣٩ ــ أبو الفضل، عِيَاض بن موسى، اليَحْصُبي، السَّبْتي، المغربي، ولد في سَبْتَة سنة ٤٧٦، ومات في مَرَّاكُش سنة ٥٤٤. له «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» من «الموطأ» و«الصحيحين»، و«إكمال المُعْلِم في شرح صحيح مسلم»، و«الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع»، و«الشِّفا بالتعريف بحقوق المصطفى»، وغيرها.

١٤٠ ــ أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد، الأصبهاني، ثم الإسكندري، السِّلَفي. ولد سنة ٤٧٢ تخميناً، ومات سنة ٥٧٦ أو قبلها، فكان له من العمر نحو ١٠٤ سنة، وله من الكتب ثلاثة معاجم، دوَّن فيها تراجم شيوخه في بلده وفي رحلاته: «معجَم مشيخة أصبهان»، و «معجم مشيخة بغداد»، و«معجم السَّفَر» لشيوخه في باقي البلاد، و«السِّلَفيّات» تزيدُ على مئة جزء حديثي، وغيرها.

و (السِّلَفي) نسبةٌ إلى لقب جده أحمد، فقد كان يلقّبُ: سِلَفَه، بكسر السين وفتح اللام، وهو لفظ أعجمي، معناه ثلاث شفاه، لأن شفته كانت مشقوقة، فصار كأن له ثلاث شفاه. والأصل فيه (سي لبه) بالباء، فأبدلت فاءً. ويُخطىء بعضُ الناس فيه فيقولُه أو يَشكُلُه: (السَّلَفي) بفتح السين، ظناً منه أنه منسوب إلى السَّلَف، وهو خطأ، لما علمت من نسبته.

١٤١ ــ وأبو موسى المَدِيني،

١٤٢ ــ وأبو القاسم بن عساكر،

١٤٣ ــ وابنُ بَشْكُوَال.

٢٣ ــ ثم بعدَهم :

١٤٤ ــ عبدُ الحقّ الإشْبِيلي،

١٤٥ ــ وابنُ الجَوْزِي،

---

١٤١ ــ أبو موسى، محمد بن عمر، الأصبهاني، المَديني، ولد سنة ٥٠١، ومات سنة ٥٨١. له «الطُّوَالات» في الواهي والموضوع من الحديث، و«معرفة الصحابة»، و«الأسماء المشتركة بين الرجال والنساء»، و«اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحُفّاظ والأعارف»، وغيرها. و(المديني) نسبةٌ إلى مدينة أصبهان.

١٤٢ ــ أبو القاسم، علي بن الحسن، الدمشقي، الشافعي، المعروف بابن عساكر، ولد سنة ٤٩٩، ومات سنة ٥٧١. له «تاريخ دمشق» في ثمانين مجلداً، و«معجم الشيوخ النُّبَل» بفتح النون والباء، جَمْعُ نَبِيل كما في «القاموس»، و«تبيين كذب المفتري فيما نُسِب إلى أبي الحسن الأشعري»، وغيرها.

١٤٣ ــ أبو القاسم، خَلَف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بَشْكُوال، الأنصاري، الأندلسي، ولد سنة ٤٩٤، ومات سنة ٥٧٨. له «صلة تاريخ ابن الفَرَضي» في تاريخ رجال الأندلس، و«معرفة العلماء الأفاضل»، و«غوامض الأسماء المبهمة»، وغيرها.

١٤٤ ــ أبو محمد، عبد الحق بن عبد الرحمن، الإشْبِيلي، ويعرف أيضاً بابن الخرَّاط، ولد سنة ٥١٠، ومات سنة ٥٨١. له «كتاب المعتَلّ من الحديث»، و«الأحكام الكبرى»، و«الأحكام الوسطى»، و«الأحكام الصغرى»، و«الجمع بين الصحيحين»، و«الجمع بين الكتب الستة»، وغيرها.

١٤٥ ــ أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي، البكري الصِّدِّيقي، البغدادي، الحنبلي، الشهير بابن الجوزي، ولد سنة ٥١٠، ومات سنة ٥٩٧. له «الضعفاء»، و«الموضوعات»، و«الواهيات»، أو«العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية»، و«المنتظَم» في التاريخ، و«تلقيح فُهُوم أهل الأثر»، وغيرها.

١٤٦ ـ وأبو عبد اللّه ابنُ الفَخّار المَالَقِي،

١٤٧ ـ وأبو القاسم السُّهَيْلي،

١٤٨ ـ ثمَّ أبو بكر الحازمي،

١٤٩ ـ وعبدُ الغني المَقْدِسي،

١٥٠ ـ والرُّهَاوي،

١٥١ ـ وابنُ مُفَضَّل المَقْدِسي.

٢٤ ـ ثم بعدَهم:

١٥٢ ـ أبو الحسن بن القَطّان،

---

١٤٦ ـ أبو عبد اللّه، محمد بن إبراهيم بن خَلَف، الأندلسي، المالَقِي، ولد سنة ٥١١، ومات سنة ٥٩٠.

١٤٧ ـ أبو القاسم، وأبو زيد، وأبو الحسن، عبد الرحمن بن عبد اللّه، الأندلسي، المالَقِي، الضرير، ولد سنة ٥٠٨، ومات سنة ٥٨١. له «الروض الأُنُف»، وغيره.

١٤٨ ـ أبو بكر، محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم، الهَمَذاني، الحازمي، ولد سنة ٥٤٨، ومات في بغداد سنة ٥٨٤. له «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»، و«شروط الأئمة الخمسة»، وغيرهما.

١٤٩ ـ أبو محمد، عبد الغني بن عبد الواحد، المَقْدِسي، الجَمّاعيلي، ثم الدمشقي الصالحي، ولد سنة ٥٤١، ومات سنة ٦٠٠، له «الكمال في أسماء الرجال»، وهو أصلٌ لما أُلِّف بعدَه من كتب رجال «الكتب الستة»، و«المصباح» يشتمل على أحاديث «الصحيحين»، و«نهاية المراد» في السُّنَن، وغيرها.

١٥٠ ـ أبو محمد، عبد القادر بن عبد اللّه، الرُّهاوي، ثم الموصلي، الحنبلي، ولد سنة ٥٣٦، ومات سنة ٦١٢. له «الأربعون المتبايِنَة الأسانيد».

١٥١ ـ أبو الحسن، علي بن المُفَضَّل، المَقْدِسي، ثم الإسكندراني، المالكي، ولد سنة ٥٤٤، ومات سنة ٦١١. له «ذيل على جامع الوَفَيَات لابن الأكفاني»، و«الأربعون الإلهية».

١٥٢ ـ أبو الحسن، علي بن محمد، الكُتَامي، الفاسي، المغربي، الشهير بابنِ القطان، =

١٥٣ ـ وابنُ الأنماطي،
١٥٤ ـ وابنُ نُقْطَة،
١٥٥ ـ وابنُ الدُّبَيْثي،
١٥٦ ـ وابنُ خليل الدمشقي،
١٥٧ ـ وأبو بكر بنُ خَلْفُون الأزْدِيّ،

= ولد سنة ٥٦٢، ومات سنة ٦٢٨. له «بيان الوَهَم والإيهام الواقعَيْن في كتاب الأحكام» أي «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي، و«بَرنامَجُ مشيخته».

١٥٣ ـ أبو الطاهر، إسماعيل بن عبد اللّه، الأنماطي، المصري، الشافعي، ولد سنة ٥٧٠، ومات سنة ٦١٩.

١٥٤ ـ أبو بكر، محمد بن عبد الغني، البغدادي، الحنبلي، المعروف بابن نُقطة، ولد سنة ٥٧٩، ومات سنة ٦٢٩. له «التقييد، لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»، وله «ذيل الإكمال لابن ماكولا». وسُئل عن (نُقطة) التي يُنسَبُ إليها، فقال: هي جاريةٌ رَبّتْ جَدَّ أبـي.

١٥٥ ـ أبو عبد اللّه، محمد بن سعيد، الدُّبَيْثي، ثم الواسطي، الشافعي، ولد سنة ٥٥٨، ومات سنة ٦٣٧. له «تاريخ واسط»، و«ذيل تاريخ بغداد للخطيب»، ذيَّل به على السمعاني، و«معجم» لشيوخه.

١٥٦ ـ أبو الحَجّاج. يوسف بن خليل، الدمشقي، ثم الحَلَبـي، الحنبلي، ولد بدمشق سنة ٥٥٥، ومات بحلب سنة ٦٤٨. له «معجم» لشيوخه، و«فوائد»، و«عوالي» وغيرها.

١٥٧ ـ أبو بكر، محمد بن إسماعيل بن محمد بن خَلْفون، الأزْدي، الأندلسي، الأُونَبـي، الإشبيلي، ولد سنة ٥٥٥، ومات سنة ٦٣٦. له «المنتقى» في رجال الحديث، و«المفهِم في شيوخ البخاري ومسلم»، و«شيوخ مالك بن أنس»، و«شيوخ أبـي داود»، و«شيوخ الترمذي»، و«رفع التماري فيمن تُكلِّم فيه من رجال البخاري»، و«الثقات»، وغيرها. انظر «المستدرك» من «الأعلام» للزركلي ١٠: ١٩٠. ووقع في «فتح المغيث»: (خلقون)، أي بالقاف، وهو تحريف.

١٥٨ ــ وابنُ النّجار،
١٥٩ ــ ثمَّ الزَّكِيُّ المُنْذِري،
١٦٠ ــ وأبو عبد اللّه البِرْزَالي،
١٦١ ــ والصَّرِيْفِيني،
١٦٢ ــ والرَّشِيدُ العطّار،
١٦٣ ــ وابنُ الصلاح،

---

١٥٨ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن محمود، ابن النجار، البغدادي، ولد سنة ٥٧٨، ومات سنة ٦٤٣. له «الكمال في معرفة الرجال»، و«ذيل تاريخ بغداد للخطيب»، و«نسبة المحدِّثين إلى الآباء والبلدان»، و«القمر المنير في المسند الكبير»، ذَكَرَ فيه كلَّ صحابي وما له من الحديث، و«معجم الشيوخ» شيوخِهِ، وقد زادوا على ثلاثة آلاف شيخ، إذ بقي في رحلته ٢٧ سنة، وغيرُها.

١٥٩ ــ أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي، المُنْذِري، الشامي، ثم المصري، زكيُّ الدين، ولد سنة ٥٨١، ومات سنة ٦٥٦. له «التكملة لـوفَيَاتِ النَقَلة»، و«الترغيب والترهيب»، و«مختصر سنن أبـي داود»، وغيرها.

١٦٠ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن يوسف، البِرْزالي، الإشبيلي، ولد في إشبيلية سنة ٥٧٧. وسكن دمشق، ومات في حماة سنة ٦٣٦. له «المعجم» في شيوخه. و(البِرْزَالي) نسبة إلى (بِرْزَالة) بكسر الباء وسكون الراء، قبيلةٌ من البربر في الأندلس.

١٦١ ــ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد، البغدادي، الصَّرِيفيني، ثم الدمشقي، الحنبلي، ولد بصَرِيفِين من قرى بغداد، سنة ٥٨١، ومات بدمشق سنة ٦٤١. له جزء استدرك فيه على ضياء الدين المقدسي (محمد بن عبد الواحد) في «الاستدراك على المشايخ النُّبَل لابن عساكر».

١٦٢ ــ رشيد الدين أبو الحسين، يحيى بن علي، النابُلُسِي، ثم المصري، العطار، المالكي، ولد سنة ٥٨٤، ومات سنة ٦٦٢. له «معجم شيوخه».

١٦٣ ــ أبو عَمْرو، عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان، الكُرْدِي، الشَّهْرَزُوري، الموصلي، الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٥٧٧، ومات سنة ٦٤٣. له «فوائد الرحلة» و«شرح صحيح مسلم» لم يتم، و«علوم الحديث»، وغيرها.

١٦٤ ــ وابنُ الأبّار،

١٦٥ ــ وابنُ العَدِيم،

١٦٦ ــ وأبو شَامَة،

١٦٧ ــ وأبو البقاء خالد بن يوسف النابُلُسِي،

١٦٨ ــ وابنُ الصابوني.

٢٥ ــ ثم بعدَهم:

١٦٩ ــ الدِّمْيَاطِيَ،

---

١٦٤ ــ أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، القُضَاعي، الأندلسي، البَلَنْسِي، ولد في بَلَنْسِيَة سنة ٥٩٥، ومات في تونس سنة ٦٥٨. له «التكملة لكتابي الموصول والصلة» في تراجم علماء الأندلس، و«المعجم» في التراجم، و«هداية المعترِف في المؤتلِف والمختلِف»، وغيرها.

١٦٥ ــ أبو القاسم، عمر بن أحمد، الحلبي، الحنفي، المعروف بابن العديم، ولد بحلب سنة ٥٨٨، ومات بالقاهرة سنة ٦٦٠. له «بغية الطلب في تاريخ حلب» ومختصره «زبدة الحَلَب في تاريخ حلب»، و«الأخبار المستفادة في ذكر بني جَرادة»، وغيرها.

١٦٦ ــ أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، المقدسي، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٥٩٩، ومات سنة ٦٦٥. له «أزهار الروضتين في أخبار الدولتين» نور الدين وصلاح الدين، و«الروض الأنِق في الذيل على أزهار الروضتين»، و«مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر»، و«كشف ما كان عليه بنو عبيد، من الكفر والكذب والكيد»، وغيرها. قيل له (أبو شامة) لوجود شامة كبيرة فوق حاجبه.

١٦٧ ــ أبو البقاء، خالد بن يوسف، النابلسي، ثم الدمشقي، ولد سنة ٥٨٥، ومات سنة ٦٦٣.

١٦٨ ــ أبو حامد، محمد بن علي بن محمود، الصابوني، المحمودي، الدمشقي، ولد سنة ٦٠٤، ومات سنة ٦٨٠. له «ذيل على ذيل ابن نُقطة في المؤتلِف والمختلِف».

١٦٩ ــ أبو محمد، عبد المؤمن بن خَلَف، الدمياطي، الشافعي، ولد سنة ٦١٣، ومات =

١٧٠ ــ وابنُ الظاهري،
١٧١ ــ والشّرَفُ المَيْدُومِي والدُ الصّدْر،
١٧٢ ــ وابنُ دقيقِ العِيد،
١٧٣ ــ وابنُ فَرَح،

= سنة ٧٠٥. له «معجم شيوخه»، و «السُّرَاجيات الخمسة»، و «الصلاة الوسطى»، و «كتاب الخيل».

١٧٠ ــ أبو العباس، أحمد بن محمد بن عبد اللّٰه الحَلَبي، الحنفي، مولى المِلِك الظاهر غازي بن يوسف، المعروف بابن الظاهري. ولد سنة ٦٢٦، ومات سنة ٦٩٦. له «الأربعون البلدانية». ويقال: الظاهري كما جاء في «الجواهر المضية» ١ : ٢٨٩.

١٧١ ــ شرف الدين، أبو عبد اللّٰه، محمد بن إبراهيم، المَيْدُومي، القاهري، ولد بالقاهرة سنة ٦١١، ومات بها سنة ٦٨٣. ترجَمَ له السيوطي في «بغية الوعاة».

١٧٢ ــ أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، القُشَيري، المنفلوطي، الصعيدي، الشهير بابن دقيق العيد، المالكي والشافعي، ولد سنة ٦٢٥، ومات سنة ٧٠٢. له «الإلمام في أحاديث الأحكام»، و «الإمام في شرح الإلمام»، و «إحكام الأحكام شرح عُمدة الحُكّام» في الحديث. و «الاقتراح في بيان الاصطلاح» في علوم الحديث، و «تحفة اللبيب في شرح التقريب»، و «الأربعون الإلّهية»، وغيرها. واشتهر كأبيه وجدِّه بابن دقيق العيد، وذلك أن جَدَّ أبيه، كان عليه طيلسان شديد البياض في يوم عيد، فقيل: كأنه دقيقُ العيد، فلُقِّب به.

١٧٣ ــ أبو العباس، أحمد بن فَرَح بن أحمد، اللَّخْمِي، الإشبيلي، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد بإشبيلية سنة ٦٢٤، ومات بدمشق سنة ٦٩٩. له «القصيدة الغرامية» في المصطلح، و «شرح الأربعين النووية».

و (فَرَح) بالحاء المهملة وبالراء المفتوحة كما هو محفوظ مشهور، وبهذا ضبطه الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٣ : ١٠٧٢ وترجَمَ له فيه أيضاً. وضَبَطَه الأستاذ الزركلي رحمه اللّٰه تعالى في «الأعلام» ١ : ١٨٦ و ٥ : ٣٤١ بقوله: (بسكون الراء). وتابعَه عليه محققا «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، في ترجمة (ابن =

١٧٤ ــ وعُبَيْدُ الإسْعِرْدِي.

٢٦ ــ ثم بعدَهم:

١٧٥ ــ سعدُ الدين الحارثي،

= فَرَح) ٨: ٢٦. وتابَعَهمَا محقِّقُ «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٤ في ترجمة (ابن فَرَح) أيضاً.

ولابن جماعة عِزِّ الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكِناني الحَمَوي ثم المصري، المولود سنة ٧٤٩، والمتوفى سنة ٨١٩ رحمه الله تعالى، شيخ الحافظ ابن حجر كتابُ: «زَوَالُ التَّرَح في شَرْحِ منظومةِ ابنِ فَرَح»، كما في «الأعلام» للزركلي ٥: ٢٨٢، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وطُبِعَ في ليدن سنة ١٨٩٥ مع ترجمته إلى الألمانية. وقد نُسِبَ هذا الكتاب إلى ابن عبد الهادي المقدسي المتوفى سنة ٧٤٤، كما في «معجم المطبوعات» لسركيس ص١٦٧. وتسميةُ هذا الشرح: (زَوَالُ التَّرَح) تُعيِّنُ جَزْماً فتح الراء من (ابن فَرَح).

وضَبَطَهُ الحافظُ ابنُ ناصر الدين الدمشقي في كتابه «توضيح المشتبه» ــ مخطوط ــ في مادة (فرح) بالسكون للراء، وترجم له، ثم قال: «وقد ذكره بفتح الراء بعضُ علماء العصر، في جزء سَمَّاه: «زوال التَّرَح في شرح منظومة ابن فرح» فحرَّفَ، إنما هو بسكون الراء كما تقدم». انتهى.

وقال المؤرخ المَقَّري في «نَفْح الطيب ٢: ٥٣١، بعدَ ترجمتِهِ له من كلام المؤرخ الصَّفَدي في كتابه «أعيان العصر»: «وظاهرُ كلامِهِ أنه ابنُ فَرَح، بفتح الراء، والذي تلقيناه عن شيوخنا أنه بسكون الراء». انتهى. فاختَلَف الضبطُ فيه.

١٧٤ ــ أبو القاسم، عُبَيْدُ بن محمد، المصري، الإسْعِرْدِي، ولد بإسْعِرْد سنة ٦٢٢، ومات بالقاهرة ٦٩٢. له «مشيخة القاضي ابن الخُوَيِّي»، ووقع هذا الاسم محرفاً عند الزركلي في «الأعلام» ٤: ٣٤٢ إلى «مشيخة القاضي ابن الجوزي».

١٧٥ ــ أبو محمد، سعد الدين، مسعود بن أحمد، الحارثي، العراقي، المصري، الحنبلي، ولد سنة ٦٥٢، ومات سنة ٧١١. له بعض «شرح سنن أبي داود»، و«معاجم» لجماعة من شيوخه. و(الحارثي) نسبة إلى (الحارثية) قرية غربيَّ بغداد، كان أبوه منها.

١٧٦ ــ وابنُ تيمية،
١٧٧ ــ والمِـزِّي،
١٧٨ ــ والقُطْبِ الحَلَبـي،
١٧٩ ــ وابنُ سَيِّد الناس،
١٨٠ ــ والتاجُ بنُ مكتوم،
١٨١ ــ وابن البِرْزَالي،

---

١٧٦ ــ أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية، الحَرَّاني، الدمشقي، الحنبلي، ولد سنة ٦٦١، ومات سنة ٧٢٨. له «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»، و«الصارم المسلول على شاتم الرسول»، و«الفتاوي»، و«مجموع رسائل»، وغيرها كثير جداً.

١٧٧ ــ أبو الحَجّاج، يوسف بن عبد الرحمن، القُضَاعي، الحلبـي، ثم الدمشقي، المِزِّي، ولد بحلب سنة ٦٥٤، ونشأ بالمِزَّة من قرى دمشق، ومات بدمشق سنة ٧٤٢. له «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وغيرهما.

١٧٨ ــ قطب الدين، أبو علي، عبد الكريم بن عبد النور، الحلبـي، ثم المصري، ولد بحلب سنة ٦٦٤، ومات بالقاهرة سنة ٧٣٥. له «تاريخ مصر» و«شرح السيرة للحافظ عبد الغني»، و«الاهتمام بتلخيص الإلمام»، و«مشيخة» اشتملت على ألف شيخ، وغيرها.

١٧٩ ــ أبو الفتح، محمد بن محمد بن سَيِّد الناس، اليَعْمُري، الأندلسي الأصل، المصري، ولد بالقاهرة سنة ٦٧١، ومات بها سنة ٧٣٤. له «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسِّيَر»، و«النَّفْح الشَّذِي في شرح جامع الترمذي» لم يتمه، وغيرهما.

١٨٠ ــ أبو محمد، أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، القيسي، المصري، ولد سنة ٦٨٢، ومات سنة ٧٤٩. له «التذكرة» تشتمل على فوائد، و«الجمع المتناه في أخبار النُّحاة»، وغيرهما.

١٨١ ــ أبو محمد، القاسم بن محمد بن يوسف، ابن البِرْزالي، الدمشقي، ولد بدمشق =

١٨٢ ــ والشمسُ الجَزَري الدمشقي،
١٨٣ ــ وأبو عبدِ اللّه بن أَيْبَك السُّرُوجي،
١٨٤ ــ والكمالُ جعفر الأُدْفُوِيّ،
١٨٥ ــ والذهبيُّ،

= سنة ٦٦٥، ومات سنة ٧٣٩. له «معجم شيوخه» ذكر فيه أكثَرَ من ثلاثةِ آلاف شيخ، و«الوفَيات»، و«التاريخ» ذيّل به على أبـي شامة المقدسي، وغيرُها. وتقدم بيانُ نسبته في ترجمة جَدِّ والده برقم ١٦٠. وهومن شيوخ الحافظ الذهبـي، وترجم له في «تذكرة الحفاظ» ٤ : ١٥٠١.

ووقع في «فِهرس تذكرة الحفاظ» ص ٣٠ أنَّ (القاسِمَ) هذا: ابنُ (محمد بن يوسف البِرْزَالي الإشبيلي) المولودِ سنة ٥٧٧، والمتوفى سنة ٦٣٦، المترجَمِ له هناك في الجزء ٤ : ١٤٢٣، وهوخطأ ظاهر، لأن القاسم ولد سنة ٦٦٥، بعدَ وفاة محمد بن يوسف هذا بـ ٢٩ سنة، فكيف يكونُ ابنَهُ، وإنما هو ابنُ حفيدِه، أو حفيدُ ابنِه.

١٨٢ ــ شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد، ابن الجَزَري، الدمشقي، ثم الشيرازي، الشافعي، ولد بدمشق سنة ٧٥١، ومات بشيراز سنة ٨٣٣. له «نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات»، ومختصره: «غاية النهاية في طبقات القراء»، و«الهداية في عِلْم الرواية» في مصطلح الحديث، وغيرها.

١٨٣ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن علي بن أَيْبَك، السُّرُوجي، المصري، ولد سنة ٧١٤، ومات بحلب سنة ٧٤٤. له «تراجم الثقات من رجال الحديث» لم يتمه، و«ثَبَتٌ» بمقروءاته ومسموعاته من الشيوخ، و«مئة حديث» متباينة الإسناد.

١٨٤ ــ كمال الدين، أبو الفضل، جعفر بن تغلب، الأُدْفُوِي، المصري، ولد سنة ٦٨٥، ومات سنة ٧٤٨. له «الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصَّعِيد»، ترجم به لرجال عصره، و«البدر السافر وتحفة المسافر» في تراجم بعض رجال القرن السابع، وغيرهما.

١٨٥ ــ أبو عبد اللّه، محمد بن أحمد، الذهبـي، الدمشقي، ولد سنة ٦٧٣، ومات سنة ٧٤٨. له «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام»، و«سِيَر أعلام النبلاء»، =

١٨٦ ــ وصَفِيُّ الدين القَرَافي،
١٨٧ ــ وأبو الحُسَين بن أَيْبَك الدِّمْياطي،
١٨٨ ــ والشهاب بن فضل اللّه،

= و«تذكرة الحفاظ»، و«العِبَر في خبر من عَبَر»، و«تَذْهيب تهذيب الكمـال»، و«الكـاشف» في تراجم رجـال «الكتب الستة»، و«ميـزان الاعتدال في نقـد الرجال»، وغيرها.

ويقال فيه: الذهبي، وابنُ الذهبي، كما كان يكتُبُ هذه بِخَطِّ يدِه في كثير من كتبه، فإن الذي كان يَعملُ في الذهب والدُه، وقد حقّقتُ هذا فيما تقدم مطوَّلاً، فيما علّقتُه على «قاعدة في الجرح والتعديل» للتاج السبكي ص٣٨ ــ ٤٣، فانظره.

١٨٦ ــ صفي الدين القرافي، أغفله المؤلف في «الإعلان بالتوبيخ»، وذكره في «فتح المغيث» ص ٤٨١، هنا بعد اسم (الذهبي)، وهو أبو الثناء، محمود بن محمد، ويقال: محمود بن أبـي بكر بن حامد، الأُرْمَوِي، ثم القَرافي، الشافعي، الصوفي المحدِّث اللغوي، ولد بالقرافة في القاهرة سنة ٦٤٧، ومات بدمشق سنة ٧٢٣، له «مختصر شرح السنة للبغوي»، و«ذيل» على «النهاية» لابن الأثير، وغيرهما. والأُرْمَوِي نسبة إلى (أُرْمِيَة): مدينة قديمة عظيمة بأذْرَبِيجان.

١٨٧ ــ أبو الحُسَين، أحمد بن أَيْبَك بن عبد اللّه الحُسَامي، المعروف بالدميـاطي، المصري، ولد سنة ٧٠٠، ومات سنة ٧٤٩. له «معجم» في شيوخ تقي الدين السُّبْكي، وذيَّل في «الوفَيات» علي عز الدين الحسيني، وله «تخريج أحاديث الرافعي» لم يتمه، و«معجم الدبوسي»، و«مشيخة الخُتَني». ووقع محرفاً إلى (أبو الحسن) بدون ياء، في «الرسالة المستطرفة» ص٢١٣.

١٨٨ ــ شهاب الدين، أحمد بن يحيى بن فضل اللّه، القرشي، العَدَوي، العُمَري، الدمشقي، ولد سنة ٧٠٠، ومات سنة ٧٤٩. له «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار»، و«مختصر قلائد العِقيان»، و«فواضل السَّمَر في فضائل آل عمر»، وغيرها.

١٨٩ ـ والنجمُ أبو الخير الدِّهْلِي البغدادي،
١٩٠ والعَلائي،
١٩١ ـ ومُغُلْطَاي،
١٩٢ ـ والصَّفَدِي،

---

١٨٩ ـ نجم الدين، أبو الخير، سعيد بن عبد اللّه، الهِنْدِي الدِّهْلي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ولد سنة ٧١٢، ومات بدمشق سنة ٧٤٩. قال ابن رجب في «ذيلِ طبقات الحنابلة» ٢:٤٤٥ في ترجمته: «وأكثَرَ السماعَ من الشيوخ، وخَرَّج الكثير، وجَمَع تراجمَ كثيرة لأعيان أهل بغداد». انتهى. له ترجمة في «ذيول تذكرة الحفاظ» ص ٦٥ و ٣٥٦.

و (الدِّهْلِي) بكسر الدال المهملة، نسبةٌ إلى مدينة (دِهْلي) عاصمة بلاد الهند اليوم، قال ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٢:١٣٤ في ترجمته: «الدِّهْلي بكسر الدال المهملة، وسكون الهاء». انتهى. ووقع محرَّفاً إلى (الذهلي) في ثلاثة مواضع من «الإعلان بالتوبيخ» في طبعة دمشق ص ١٥٢ و ١٥٥ و ١٦٧، وفي طبعَتَيْ بغداد: المستقلة ص ٣١٦ و ٣٢١ و ٣٥٢، والمشتركة ص ٦٨٤ و ٦٨٩ و ٧٢٠، وفي «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٥٢٥، ووقع محرفاً إلى (الذهبي) في «ذيل طبقات الحنابلة» ٢:٤٤٥. ويقع محرّفاً في كثير من الكتب، لغموضِ (الدِّهْلي) بالنسبة إلى هذه الطبقة، واشتهارِ (الذُّهْلي)، فتنبّهْ له.

١٩٠ ـ أبو سعيد، خليل بن كَيْكَلْدِي بن عبد اللّه، العَلائي، الدمشقي، الشافعي، ولد بدمشق سنة ٦٩٤، ومات في القدس سنة ٧٦١. له «كتاب المدلِّسين»، و «إثارة الفوائد المجموعة»، و «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، وغيرها.

١٩١ ـ أبو عبد اللّه، مُغُلْطَاي بن قَلِيج، البَكْجَري، المصري، الحنفي. ولد سنة ٦٨٩، ومات سنة ٧٦٢. له «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و «جمع أوهام التهذيب»، و «ذيل على المؤتلِف والمختلِف لابن نُقْطة»، و «شرح صحيح البخاري»، و «شرح سنن ابن ماجه»، وغيرها.

١٩٢ ـ خليل بن أَيْبَك بن عبداللّه، الصَّفَدِي، الدمشقي المؤرِّخ، ولد في صَفَد من فلسطين سنة ٦٩٦، ومات بدمشق سنة ٧٦٤. له «الوافي بالوفَيَات»، و «الشُّعور بالعُور»، و «نَكْت الهِمْيَان في نُكَت العُمْيان»، وغيرها.

١٩٣ ــ والشريفُ الحُسَيني الدمشقي،
١٩٤ ــ والتّقِي بن رافع،
١٩٥ ــ ولسانُ الدين بن الخطيب،
١٩٦ ــ وأبو الأصبغ بن سَهْل،
١٩٧ ــ والزين العراقي،

---

١٩٣ ــ الشريف، شمس الدين، أبو المحاسن، محمد بن علي، الحُسَيني، الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٧١٥، ومات سنة ٧٦٥. له «التذكرة بمعرفة رجال العَشَرة»، و«الاكتفاء في الضعفاء»، و«الإكمال، بما في مسند أحمد من الرجال، ممن ليس في تهذيب الكمال»، و«التعليق على ميزان الاعتدال لشيخه الذهبي». و«ذيل العِبَر» و«ذيل تذكرة الحفاظ»، وغيرها.

١٩٤ ــ تقي الدين، أبو المعالي، محمد بن رافع، السَّلاَّمي، الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٧٠٤، ومات سنة ٧٧٤. له «معجم» لشيوخه، أكثر من ألف شيخ، و«ذيل تاريخ بغداد لابن النجار»، و«الوَفَيَات» ذيل لتاريخ البِرْزالي، وغيرها. و(السَّلاَّمي) بتشديد اللام، ضَبَطَه ابن العماد في «شذرات الذهب» ٦: ٢٣٤.

١٩٥ ــ لسان الدين، أبو عبد اللّه، محمد بن عبد اللّه بن سعيد، الأندلسي، الغَرْنَاطِي، ولد سنة ٧١٣، ومات سنة ٧٧٦. له «الإحاطة في تاريخ غرناطة»، و«الإعلام فيمن بُويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام»، و«الكتيبة الكامنة في أدباء المئة الثامنة»، وغيرها.

١٩٦ ــ أبو الأصبغ بن سهل. ذكره المؤلف في «الإعلان بالتوبيخ»، ولم يذكره في «فتح المغيث»، ولم أقف له على ترجمة بعدُ، فجزى اللّه خيراً من دَلّني عليها.

١٩٧ ــ زين الدين، أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين، العراقي، ثم المصري، الشافعي، ولد قرب إرْبِل بالعراق سنة ٧٢٥، ومات بالقاهرة سنة ٨٠٦. له «ذيل على ميزان الاعتدال»، و«ذيل على ذيل العِبَر للذهبي»، و«معجم» ترجم به جماعةً من أهل القرن الثامن، و«المغني عن حَمْل الأسفار في الأسفار» وهو تخريج أحاديث «الإحياء»، و«شرح ألفيته» في علوم الحديث، وغيرها.

١٩٨ ـ والشهاب بن حِجِّي،
١٩٩ ـ والصلاحُ الأَقْفَهْسِي،
٢٠٠ ـ والوليُّ العراقي،
٢٠١ ـ والشريفُ التَّقِي الفاسي،
٢٠٢ ـ والبُرهانُ الحلبـي،

---

١٩٨ ـ شهاب الدين، أحمد بن حِجِّي، الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٧٥١، ومات سنة ٨١٦. له «معجم» في أسماء شيوخه، و«الدارس من أخبار المدارس»، و«جمع المفترِق» فوائد في علوم متعددة، وغيرها. و(حِجِّي) بكسر الحاء المهملة والجيم المشدَّدة كما في «ذيول تذكرة الحفاظ» ص ٢٤٧.

١٩٩ ـ صلاح الدين، وغَرْس الدين، أبو الحَرَم، وأبو سَعْد، وأبو الأشقر، خليل بن محمد المصري، الأَقْفَهْسِي، ثم المكي، الشافعي، ولد سنة نحو ٧٧٠، ومات ٨٢٠. له «مشيخة القاضي مجد الدين الحنفي»، و«معجم» ابن ظَهِيرة، و«فوائد مجموعة»، وغيرها.

٢٠٠ ـ ولي الدين، أبو زُرْعة، أحمد بن عبد الرحيم، ابن العراقي، المصري، الشافعي، ولد بالقاهرة سنة ٧٦٢، ومات بها سنة ٨٢٦، له «رُواة المراسيل»، و«ذيل» في الوفَيَات من سنة مولده إلى سنة ٧٩٣، و«البيان والتوضيح، لمن أُخرِج له في الصحيح، وقد مُسَّ بضَرْبٍ من التجريح»، وغيرها.

٢٠١ ـ الشريف، تقي الدين، أبو الطيب، محمد بن أحمد بن علي، الحَسَني، الفاسي، المكي مولداً ووفاةً، المالكي، ولد سنة ٧٧٥، ومات سنة ٨٣٢. له «العِقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»، و«شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»، و«ذَيل كتاب النبلاء للذهبي»، وغيرها.

٢٠٢ ـ برهان الدين، أبو الوفاء، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، ثم الحلبـي، الشافعي، يعرف بالبرهان الحلبـي، وبسِبْط ابن العَجَمي، ولد بحلب سنة ٧٥٣، ومات بها سنة ٨٤١. له «نهاية السُّوْل في رُواة الستة الأصول»، و«التبيين لأسماء المدلِّسين»، و«نَثْلُ الهِمْيَان في معيار الميزان» ذيلٌ لكتاب «ميزان الاعتـدال» للذهبي، وغيرها. ووقع اسمُ الأخير محرَّفاً في «الأعلام» للزركلي ١:٦٢، إلى =

٢٠٣ ــ والعلاءُ بن خطيب الناصريّة،
٢٠٤ ــ وشيخنا ــ أي ابنُ حَجَر ــ،
٢٠٥ ــ والعَيْني،
٢٠٦ ــ والعِزّ الكِنَاني،
٢٠٧ ــ والنّجْمُ بن فَهْد،

= (بلّ الهميان في . . .»! وفي «لحظ الألحاظ» لابن فهد ص ٣١٣ إلى «نقد النقصان في . . .»!!

٢٠٣ ــ علاء الدين، أبو الحسن، علي بن محمد، الحلبي، الجِبْريني، المعروف بابن خطيب الناصرية، ولد بحلب سنة ٧٧٤، ومات بها سنة ٨٤٣. له «الدر المنتخَب في تاريخ حلب»، جعله ذيلاً لتاريخ ابن العَدِيم، و«سيرةُ المؤيّد»، وغيرهما.

٢٠٤ ــ شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي، الكِنَاني، العَسْقَلاَني، المصري، الشافعي، الشهير بابن حَجَر، ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣، ومات بها سنة ٨٥٢. له «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، و«فتح الباري»، وغيرها.

(٢٠٥) بدر الدين، أبو محمد، محمود بن أحمد، العَيْني، الحلبي، ثم المصري، الحنفي، ولد في بلدة عَيْن تَاب قرب حلب سنة ٧٦٢، ومات بالقاهرة سنة ٨٥٥. له «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار للطحاوي»، و«عِقد الجُمان في تاريخ أهل الزمان»، و«تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر»، و«عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»، وغيرها. و(العَيْني) نسبة إلى (عَيْن تاب) بلدة بقرب حلب.

(٢٠٦) أبو البركات، عز الدين، أحمد بن إبراهيم بن نصر اللّه، الكِناني، العَسْقَلاني، المصري، الحنبلي، قاضي القضاة، ولد بالقاهرة سنة ٨٠٠، ومات بها سنة ٨٧٦. له «طبقات الحنابلة»، و(تواريخ) و(مجاميع) و(مؤلفات) كثيرة جداً.

(٢٠٧) أبو القاسم، نجم الدين، وسِراج الدين، عمر بن محمد بن فهد، القرشي، الهاشمي، المكي، الشافعي، ولد بمكة سنة ٨١٢، ومات بها سنة ٨٨٥. له «كتاب المدلِّسين»، و«ذيل تاريخ مكة للتقي الفاسي»، و«اللباب في الألقاب»، و«التبيين في تراجم الطبريين»، و«تراجم شيوخ شيوخِه»، وغيرها.

٢٠٨ ـ وابنُ أبـي عُذَيْبة،

٢٠٩ ـ والبِقَاعي،

وهما قرينان، ودُونهما من هو مَنْحَطٌّ جِدّاً[١]، وآخَرُون من كل عَصْر، ممن عدَّل وجرَّح، ووَهَّنَ وصَحّح. والأقدمون أقرَبُ إلى الاستقامة، وأبعَدُ من المَلامَة، ممن تأخّر، وما خَفِيَ أكثر.

٢١٠ ـ وللمصنِّفِ في الفن كتبٌ كثيرة، مع كونِهِ غيرَ متوجِّهٍ له بكليته، ولا مُنَبِّهٍ على جميع ما عَلِمه من تقصير أهلِه وحَمَلَتِه.

وقد قَسَم الذهبـيُّ من تكلّم في الرجال أقساماً[٢]:

---

(٢٠٨) أحمد بن محمد بن عمر، المَقْدِسي، الشافعي، المشهور بابن أبـي عُذَيْبَة، ولد بالقدس سنة ٨١٩، ومات بها سنة ٨٥٦. له «المعجم»، و«تاريخ دول الأعيان شرح قصيدة نظم الجُمَان»، و«تاريخ مختصر» مرتّب على حروف المعجم.

٢٠٩ ـ أبو الحسن، إبراهيم بن عمر، البِقَاعي، الدمشقي، المؤرِّخ، الشافعي، ولد سنة ٨٠٩، ومات سنة ٨٨٥. له «عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران»، ومختصره «عنوان العنوان»، و«أخبار الجِلاد في فتح البلاد»، وغيرها.

٢١٠ ـ أبو الخير، وأبو عبد اللّه، محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، المصري، الشافعي، ولد بالقاهرة سنة ٨٣١، ومات بالمدينة المنورة سنة ٩٠٢. له «الضوء اللامع لأهلِ القرنِ التاسع»، و«التِّبْر المسبوك» ذيل لتاريخ المَقْريزي، و«وجيز الكلام في الذيل على كتاب الذهبي دُوَل الإسلام»، و«بُغية العلماء والرواة» ذيل لكتاب «رفع الإصر عن قضاة مصر» لشيخه ابن حجر، و«التحفة اللطيفة في أخبار المدينة الشريفة»، و«الشافي من الألم في وفَيَات الأُمَم»، وغيرها.

(١) كذا جاء: (ودونهما من هو...) في «الإعلان بالتوبيخ» في طبعة دمشق ص ١٦٧، وطبعَتَيْ بغداد: المستقلة ص ٣٥٣، والمشتركة ص ٧٢١. وأراه محرَّفاً عن (ودُونَهُمْ من هو...) بلفظ الجمع، بقلب ألف التثنية إلى أسفل، إذ لا معنى لجعل هذين الاثنين بالذات منتهى الحدِّ ومن عندِهما يَبدأ انحطاطُ الآخَرين، فتأمّل.

(٢) هذا التقسيم الثلاثي بنوعيه الآتيين، بحثتُ كثيراً عن موضعه في كتب الحافظ =

. . . .

= الذهبي، فلم أهتد إليه، ثم وجدتُ نحوه في رسالته في المصطلح: «الموقظة»، ثم رأيته بنصه وحروفه في جزئه: «ذكرُ من يُعتَمدُ قولُه في الجرح والتعديل»، المطبوع بعد هذا (الفصل)، انظر ص ١٧١. فالحمد للّه على فضل اللّه.

والكلامُ المسوقُ هنا هو عبارته فيه مع مغايرة يسيرة، ما عدا قولَه: (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة)، فإنه من كلام الذهبي في رسالته المخطوطة: «الموقظة»، وما عدا قولَه: (ولذا كان مذهبُ النسائي أن لا يُترَكَ حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ على تركه)، فإنه من كلام الحافظ ابن حجر شيخ السخاوي في «شرح النخبة».

وقد كرَّر الحافظ الذهبي في رسالته «الموقظة»، المعنى المنقولَ هنا عن رسالته: «ذكر من يُعتمَدُ قولُه في الجرح والتعديل»، وأسوقُ هنا عبارته من «الموقظة» لما فيها من فائدة زائدة، مع عَرْضِ الموضوع نفسه بأسلوب آخر. قال رحمه اللّه تعالى بعد كلامٍ يتعلق بالجرح والتعديل، وعباراتِ بعض العلماء فيهما:

«والكلامُ في الرُّواة يَحتاج إلى وَرَعٍ تامّ، وبراءةٍ من الهَوَى والمَيْل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعِلَلِهِ، ورجالِه.

ثم نحن نفتقرُ إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك، من العباراتِ المُتَجاذَبة. ثم أهمُّ من ذلك أن نَعلم بالاستقراء التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصدَه، بعباراته الكثيرة.

أما قولُ البخاري: (سكتوا عنه)، فظاهِرُها أنهم ما تعرضوا له بجَرْح ولا تعديل، وعَلِمنا مقصدَه بها بالاستقراءِ: أنها بمعنى (تركوه). وكذا عادتُه إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنه: مُتَّهَم، أو: ليس بثقة. فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف.

وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يَبلُغ درجةَ القويِّ الثّبْت. والبخاريُّ قد يُطلِقُ على الشيخ: (ليس بالقوي)، ويريد أنه ضعيف.

ومن ثَمَّ قيل: تَجِبُ حكايةُ الجرح والتعديل، فمنهم: من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم: من هو معتدل، ومنهم: من هو متساهل.

١ ـ فقِسمٌ تكلّموا في سائر الرواة[١]، كابن مَعِين، وأبي حاتم.

٢ ـ وقِسمٌ تكلموا في كثيرٍ من الرواة، كمالك، وشُعبة.

٣ ـ وقِسمٌ تكلموا في الرَّجُل بعدَ الرَّجُل، كابن عُيَينة والشافعي.

قال: وهُمْ الكُلُّ على ثلاثة أقسام أيضاً:

١ ـ قسمٌ منهم مُتَعَنِّتٌ في الجَرْحِ، مُتثبِّتٌ في التعديل[٢]، يَغمِزُ الراويَ بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وَثّق شَخْصاً فعَضَّ على قولِه بنواجِذِك وتَمسّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعّفَ رجلًا، فانظر: هل وافَقَه غيرُه على تضعيفه، فإن وافَقَه ولم يُوثِّق ذلك الرجلَ أحَدٌ من الحُذّاق، فهو ضعيف، وإن وَثّقَه أحد،

فالحادُّ فيهم: يحيى بنُ سَعِيد، وابنُ معين، وأبو حاتم، وابنُ خِرَاش، وغيرُهم.

والمعتدلُ فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زُرْعة.

والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطنيِّ في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام ـ فيما وافق مذهَبَه، أو في حال شيخه ـ ألطفَ منه فيما كان بخلافِ ذلك. والعِصمةُ للأنبياء والصِّدِّيقين وحكام القسط ـ كذا في المخطوطة ـ.

ولكنَّ هذا الدين مؤيّد محفوظ من اللّه تعالى، لم يَجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمداً ولا خطأ، فلا يَجتمعُ اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة. وإنما يَقَعُ اختلافُهم في مراتب القُوَّة أو مراتبِ الضعف، والحاكمُ منهم يتكلّمُ بحسب اجتهاده وقوة مَعَارفه، فإن قُدِّر خطؤُه في نقده، فله أجرٌ واحد، واللّه الموفّق». انتهى مصححاً ما وقع فيه من تحريف فاحش كثير.

(١) يعني: جميعَ الرواة. واستعمالُ (سائر) بمعنى (جميع) مُغلّط من أكثر اللغويين.

(٢) وقع في الأصول كلِّها وفي مخطوطة رسالة «ذكرُ من يُعتَمَدُ قولُه في الجرح والتعديل» للحافظ الذهبي هكذا: (متعنِّتٌ في التوثيق، متثبتٌ في التعديل). وهو خطأ من الناسخ، والصواب كما أثبتُّه، كما جاء على الصحة في «الرفع والتكميل» للكنوي ص ١٨١ من الطبعة الثانية، وص ٢٨٣ من الطبعة الثالثة.

فهذا هو الذي قالوا: لَا يُقْبَلُ فيه الجَرْحُ إلا مفسَّراً، يَعني لا يكفي فيه قولُ ابنِ مَعِين مثلاً: هو ضعيف، من غير بيانٍ لسببِ ضَعْفِه، ثم يجيءُ البخاري وغيرُه يُوثِّقُه.

ومِثلُ هذا يُختلَفُ في تصحيح حديثه وتضعيفِه، ومن ثَمَّ قال الذهبيُّ ــ وهو من أهل الاستقراءِ التامِّ في نَقْدِ الرجال ــ[1]: لم يَجتمع اثنان ــ أيْ من طبقةٍ واحدة ــ من علماءِ هذا الشأنِ قَطُّ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا على تضعيفِ ثقةٍ. انتهى[2].

---

(١) قائلُ هذه الكلمةِ الغاليةِ الرفيعةِ هو شيخُ السُّنّة في عصره: الحافظُ ابن حجر العسقلاني، في أواخر كتابه «نزهة النظر» شرح «نخبة الفِكَر». وانظر هذه الكلمة وأمثالَها مما قيل في سعة حفظِ الذهبي واطِّلاعِهِ: فيما علّقتُه على «الرفع والتكميل» للكنوي ص ٣٨٩ ــ ٣٩١ من الطبعة الثانية، وص ٢٨٤ ــ ٢٨٦ من الطبعة الثالثة، وص ١٥٦ ــ ١٦٠ من جزء الذهبي التالي قريباً.

ونَسَبَ هذه الكلمةَ ــ خطأً ــ الدكتور بشار عوّاد معروف إلى السَّخَاوي، تبعاً لما أوهَمَتْهُ عبارتُهُ هنا! فقال في مقدمته لكتاب «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ص ٦٢ «وقال شمسُ الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢، في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٧٢٢: وهو من أهل الاستقراءِ التامِّ في نقدِ الرجال».

(٢) نَقَلَ الحافظُ ابن حجر رحمه اللّٰه تعالى كلمةَ الحافظِ الذهبي هذه في أواخر كتابه «نُزهة النظر شرح نُخبة الفِكَر»، عقِبَ كلامِهِ على ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبِها، فقال:

«وينبغي أن لا يُقبَل الجرحُ والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يُقبَلُ جَرْحُ من أفرط فيه، فجرَّحَ بما لا يقتضي رَدّاً لحديث المحدِّث، كما لا يُقبَلُ تزكية من أخذَ بمجرَّد الظاهر فأطلَقَ التزكية. وقال الذهبي ــ وهو من أهل الاستقراء التامّ في نقدِ الرجال ــ: لم يَجتمع اثنانِ من علماء هذا الشأنِ قَطُّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة. انتهى. ولهذا كان مذهَبُ النسائي أن لا يُترَك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ على تركه». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

. . . .

= وقد اضطربَتْ كلماتُ العلماء الذين شرحوا «نزهة النظر» أو علّقوا عليها الحواشي، وغيرِهم، في تفسير قول الحافظ الذهبي: «لم يَجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطُّ على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة». وإليك بعض ما قالوا:

١ ــ قال العلامة قاسم بن قُطْلُوْبُغَا تلميذ المصنِّف الحافظِ ابن حجر، في حاشيته على «نُزهة النظر»: «قال المصنف في تقريره: يعني يكون سبَبُ ضعفه شيئين مختلِفين، وكذا عكسُه. انتهى. قلت ــ القائل العلامة قاسم ــ: لم يقع المصنِّفُ على عِلمِ ذلك، ولم يَفهم المرادَ من قِبَلَ هذا من المصنِّف، وإنما معناه أن اثنين لم يتفقا في شخص على خلافِ الواقع في الواقع، بل لا يتفقان إلا على ما فيه شائبةٌ مما اتفقا عليه، والله أعلم». انتهى كلام العلامة قاسم، وهو وجيه في الجملة.

٢ ــ ونقله الشيخ علي القاري في كتابه «شَرْح شرح النخبة» ص ٢٣٧، بتمامه ثم أعقبه بقوله: «والأظهر أن معناه لم يتفق اثنان من أهل الجرح والتعديل غالباً على توثيق ضعيف، وعكسِه، بل إن كان أحدهما ضعّفه وثّقه الآخر، أو وثقه أحدهما ضعّفه الآخَر، وسبب الاختلاف ما قرَّره المصنف: بأن يكون سبَبُ ضعف الراوي شيئين مختلِفين عند العلماء، في صلاحِيَةِ الضعفِ وعدمِه، فكلُّ واحد منهما تعلّقَ بسببٍ، فنشأ الخلاف.

فعُلِمَ من هذا التقرير أن التلميذ ــ يعني: العلامة قاسماً ــ لم يُصب في التحرير، ولم يَفهم المراد، مع أنّه المطابق لما ذكره في المآل والمُفَاد. وهذا المعنى هو المناسب لتعليله بقوله: (ولهذا كان مذهَبُ النسائي أن لا يُترَك حديث الرجل حتى يَجتمع الجميع) أي الأكثَرُ (على تركه). فإن التعارضَ يُوجب التساقط. وكأنَّ النسائي ذَهَبَ إلى أن العدالة مقدَّمة على الجرح عند التعارض، بناء على أن الأصل هو العدالة، بخلاف الجمهور.

وبهذا يندفع ما قال مُحَشٍّ ــ اعتراضاً على التعليل ــ: فيه أن ما يتفرَّع على قول الذهبي إنما هو: لا يُترك حديث الرجل حتى يَجتمع على تركه اثنان، أو: يُترَك حديث الرجل إذا اجتمع على تركه اثنان. لا ما ذكره من قوله: يجتمع الجميعُ على تركه، انتهى. وقد ذكر شارحٌ هنا ما لا طائل تحته». انتهى كلام علي القاري. =

. . . .

= ٣ ــ وجاء في النسخة المخطوطة التي هي أصل كتاب «الإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٨، من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي، تعليقاً على قول الذهبي المذكور ما يلي: «سألتُ شيخنا العلامة الرُّحْلَة الفهّامة الشيخ يحيى بن محمد بن عبد اللّه بن عيسى بن أبي البركات الشاوي الجزائري، حين اجتماعي به بالرَّمْلَة في ٢٠ رمضان سنة ١٠٨١، عن قول الذهبي: (لم يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة)، والمرادِ به؟

فأجابني بأن المراد: لم يَجتمع اثنان من غيرِ مخالف، ونظيرُ ذلك قولُهم: (لم يختلف فيه اثنان)، بأنَّ المراد به الاتفاقُ لا العدَدُ. ثم ذكرت له ما قاله المؤلف ــ أي السخاوي ــ هنا من قوله: (من طبقة واحدة)؟ فقال: لا حاجة إلى هذا التكلُّف. انتهى. نُقِل من خط...». كذا في المخطوطة». انتهى. وهو وجيه للغاية.

قال عبد الفتاح: والشاوِيُّ هذا من كبار علماء الجزائر، بل فَخْرُهم في القرن الحادي عشر، توفي سنة ١٠٩٦، وله ترجمة كبيرة حافلة في «فهرس الفهارس والأثبات» لشيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكتاني ٢: ٤٤٦ ــ ٤٤٨.
وقد أصاب العلامة الشاويُّ رحمه اللّه تعالى في ردِّ قول السخاوي: (من طبقة واحدة)، وأنه لا حاجة إليه. كما أصاب في تفسير كلام الذهبي.

٤ ــ وقال الشيخ النابغة عبد العزيز الفرهاروي الهندي رحمه اللّه تعالى، في آخر كتابه في علوم المصطلح، المسمّى: «كوثر النبيّ» صلى اللّه عليه وسلم ص ١٠٢ ــ ١٠٣ ما خلاصتُه: «اختلفوا في تفسير كلام الذهبي، فقيل: أراد أن الاثنين لم يتفقا على خلاف الواقع، بل لا يتفقان على الجرح أو التعديل إلا والواقعُ كما اتفقا عليه.

وفيه بحث، فقد يتعارض جماعتان في الجرح والتعديل كما في (الحارث بن عبد اللّه الأعور)، كذَّبه الشعبي وابنُ المديني، وقال النسائي: لا بأس به، وأخرج له ابنُ حبان في «صحيحه». وكما في (الحارث بن عُمَير)، وثّقه الجمهور، ورَوَى =

. . . .

= له البخاري في «صحيحه» ــ تعليقاً ــ، وقال الحاكم: رَوَى عن جعفر الصادق موضوعات. وقال ابن حبان: رَوَى الموضوعات عن الأثبات. وقال الأزدي: ضعيف.

وقيل: أشار الذهبي إلى كثرة اختلافهم في التزكية، فلم يتفق اثنان فيها، بل إنْ وثّق أحدُهما جرَّح الآخرُ، وإن جرَّح أحدُهما وثّق الآخر، وفيه بحث.

والجوابُ عنهما: أنه أراد الأكثَرَ والأغلَبَ». انتهى.

٥ ــ وقال العلامة الأصولي عبد العلي الأنصاري اللكنوي، في «فواتح الرَّحَمُوت بشرح مُسلَّم الثبوت» ٢: ١٥٥ من كتب أصول الحنفية: «قال الذهبي: (لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأنِ على توثيق ضعيف) في الواقع، (ولا على تضعيفِ ثقة) في الواقع.

ولعلَّ هذا الاستقراء ليس تاماً، فإن محمد بن إسحاق صاحبَ «المغازي»، قال شعبة ــ فيه ــ: صدوقٌ في الحديث، قال ابن عُيَيْنَة لابن المنذر: ما يَقولُ أصحابُك فيه؟ قال: يقولون: إنه كذاب. قال: لا تَقُل ذلك، سُئل أبو زُرعة عنه قال: سن تكلّم في محمد بن إسحاق؟! هو صدوق. قال قتادة: لا يزالُ في الناس علمٌ ما عاش محمد بن إسحاق. قال سفيان: ما سمعتُ أحداً يَتّهم محمدَ بنَ إسحاق.

ــ قال عبد الفتاح: هكذا وقع بلفظِ (قالَ قتادةُ...). وهو غلطٌ من مؤلِّفِهِ أو تصرُّفُ خاطىء، وأصلُ العبارة وصوابُها: (قال عاصمُ بن عُمَر بنِ قتادَةَ: لا يَزالُ في الناسِ...)، كما في ترجمة (محمد بن إسحاق) في «تاريخ بغداد» للخطيب ١: ٢٢٠، و«تهذيب التهذيب» ٩: ٤٠، وأوَّلِ كتاب «عيون الأثر» لابن سيد الناس ١: ٩. فالمُزَكّي لابن إسحاق هو (عاصم بن عمر بن قتادة)، لا (قتادة). و(عاصمٌ) قد أَخَذَ عنه ابنُ إسحاق كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٥: ٥٤ ــ.

ورَوَى الميموني عن ابن معين: ضعيف. قال النسائي: ليس بالقوي. قال الدارقطني: لا يُحتَجُّ به و ــ لا ــ بأبيه. قال يحيى بن سعيد: تركتُه متعمِّداً ولم أكتب حديثه. قال ابن أبي حاتم: ضعيفُ الحديث. قال سليمان التيمي: كذَّاب. قال =

. . . .

= مالك: أشهَدُ أنه كذاب، قال وهب: ما يُدريك؟ قال: قال لي هشام: أشهَدُ أنه كذاب.

فانظر، فإن كان هو ثقةً، فقد اجتمع أكثَرُ من اثنين على تضعيفه، وإن كان ضعيفاً، فقد اجتمع أكثَرُ من اثنين على توثيقه. فافهَمْ». انتهى كلامُ عبد العلي.

٦ ــ وجاء في تعليق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى، على «توضيح الأفكار» للصَّنْعَاني ٢:٥٠٢، قولُه: «قال الحافظ الذهبي: لم يَجتمع عَدْلانِ متيقظانِ من علماءِ هذا الشأنِ على توثيقِ مجروحٍ ممن اشتَهَر ضعفُه، ولا اجتَمَعا على تضعيفِ ثقةٍ اشتَهَرَتْ ثقتُه. ومعناهُ أنه لم يتفق اثنانِ في شخصٍ إلا على ما هو فيه حقيقةً». انتهى كلامُ الشيخ محمد محيي الدين. وفي نقلِهِ لعبارةِ الذهبي تصرُّف، وفي تفسيرِهِ لمعناها نظرٌ وتكلُّف!

٧ ــ وجاء في «منهج النقد عند المحدِّثين» للدكتور نور الدين عتر ص ٩٢ ط. أولى، وص ١٠١ ط. ثالثة، ما يلي: «... وهذا يدلُّ على أن اختلافَ ملحظِ النقاد يؤدي إلى اختلافهم في الجرح والتعديل، لذلك قال الذهبي: «لم يَجتمع اثنانِ من علماءِ هذا الشأنِ قطُّ على توثيقِ ضعيف، ولا على تضعيفِ ثقة»، أي لأنَّ الثقةَ إذا ضُعِّفَ يكونُ ذلك بالنظر لسببٍ غير قادح، والضعيفَ إذا وُثِّقَ يكونُ توثيقُهُ من الأخذِ بمجرَّد الظاهر». انتهى. وهذا التفسيرُ من الدكتور الفاضل أجنبي عن مُرادِ الحافظ الذهبي بالمرة، ولا يتصلُ بشيءٍ منه إطلاقاً.

قال عبد الفتاح: هذه نماذج مما فُسِّر به كلامُ الذهبي واعتُرِض على تفسيره. وقد مَشَى الشيخ عبد العلي على أن لفظ (اثنان) في عبارة الذهبي على حقيقته، كما هو صريح كلامه، وهو بعيد عندي.

والذي يبدو للعبد الضعيف أن معنى كلام الذهبي: لم يقع الاتفاقُ من العلماء على توثيق (ضعيف)، بل إذا وثَّقه بعضُهم، ضعَّفه غيرُه، كما لم يقع الاتفاقُ من العلماء على تضعيف (ثقة)، فإذا ضعَّفه بعضُهم وثَّقه غيرُه، فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جَرح راوٍ أو تعديله. ولفظُ (اثنان) في كلامه، المرادُ به: الجميع، كقولهم: (هذا أمرٌ لا يَختلف فيه اثنان)، أي يتفق عليه الجميعُ ولا يُنازِعُ فيه أحد. والله أعلم. =

ولهذا كان مذهَبُ النّسائي أن لا يُترك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ على تَرْكِه[1].

يعني: أن كلَّ طَبَقَةٍ من نُقّاد الرجال، لا تخلو من مُتَشدِّد ومتوسِّط:

فمن الأولَى: شُعبة، والثوريُّ، وشُعبةُ أشدُّهما.
ومن الثانية: يحيـى القَطّان، وابنُ مَهْدي، ويحيـى أشدُّهما.
ومن الثالثة: ابنُ مَعِين، وأحمد، وابنُ معين أشدُّهما.
ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشدُّهما.

فقال النسائي: لا يُترَكُ الرجلُ عندي حتى يَجتمع الجميعُ على تركه[2]. فأمّا إذا وَثّقَه ابنُ مَهْدي، وضَعّفه القطان مثلاً، فإنه لا يُتَرَكُ، لما عُرِفَ من تَشْدِيدِ يحيـى ومن هو مثلُهُ في النّقْد. انتهى ما حقّقَه شيخُنا[3].

٢ ــ وقِسْمٌ منهم مُتَسمِّحٌ، كالترمذي، والحاكم.

قلتُ: وكابنِ حَزْم، فإنه قال في كلٍّ من التِّرْمِذي صاحِب «الجامع»، وأبـي القاسم البَغَوي، وإسماعيل بن محمد الصَّفّار، وأبـي العبّاس الأصمِّ،

= كتبتُ هذا من مُدَّة سَنَة، قبل أن أقف على عبارة الحافظ الذهبـي في رسالته «المُوقِظَة» ص ٨٤، ثم لما وقفتُ عليها جزمتُ كل الجزم بصحة ما فسّرتها به وتخطئةِ ما خالفه، وقد استوعبت ذلك إيضاحاً بأوسع مما هنا، فيما علّقته على «الرفع والتكميل» في الطبعة الثالثة، في خلال الإيقاظ ١٩ ص ٢٨٤ ــ ٢٩١، فعد إليه لزاماً.

(١) المرادُ بلفظ (الجميع) هنا: الأكثر الأغلب، كما فسّره به العلامة علي القاري، وسَبَق نقله تعليقاً في ص ١٤٠.

(٢) أي الأكثر، كما تقدم قريباً بيانه ص ١٤٠ تعليقاً في كلام علي القاري.

(٣) يعني: الحافظَ ابنَ حجر العسقَلاني.

وغيرِهم من المشهورين: إنه مجهول[١]!

٣ ـ وقِسْمٌ مُعتدِل، كأحمد، والدارقطني، وابنِ عدي[٢].

فجَزَى اللّه كُلًّا منهم عن الإسلام والمسلمين خيراً، فهم مأجورون إن شاء اللّه تعالى[٣].

---

(١) انظر كلمات في تراجم هؤلاء الأئمة الكبار وغيرهم ممن جَهّلَهم ابنُ حزم، في «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي وما علّقتُه عليه ص ٢٦٨ ـ ٢٧٢، وفي «الرفع والتكميل» للكنوي وما علّقتُه عليه ص ١٨٣ ـ ١٨٥ و ٣٩٠ ـ ٣٩٢ من الطبعة الثانية، وانظر أوسَعَ وأوعَبَ من ذلك في الطبعة الثالثة ص ٢٩٢ ـ ٣٠٥.

(٢) زاد المؤلف في «فتح المغيث» هنا قولَه: «ولوجود التشدُّدِ ومُقابِلِه: نَشَأ التوقُّفُ في أشياءَ من الطَّرَفينِ». انتهى. وهي كلمةٌ غالية دقيقة مهمة.

(٣) جَعَل المؤلِّفُ السخاويُّ في كتابه «فتح المغيث» ص ٤٨١ آخِرَ الذين سَرَد أسماءَهم من المتكلِّمين في الرجال: شيخَه الحافظَ ابنَ حجر المترجم برقم ٢٠٣، وزاد في «الإعلان بالتوبيخ» بعدَه جملةً تقدَّم ذكرُهم. ثم ذَكَرَ كلمةً حسنةً في بيان تجرُّد المحدِّثين النُّقّاد، حتى إنهم نَقَدوا ألصقَ الناسِ بهم وأعزَّهم عليهم، وخَتَم بها الكلامَ على الجرح والتعديل، فأنا أُورِدُ تلك الكلمةَ هنا لحُسْنِها ولصِلَتِها بالموضوع في الجملة، في ختام هذا التعليق، وأُضيفُ إليها ما يُشبهها.

قال السَّخاوي رحمه اللّه تعالى في «فتح المغيث» ص ٤٨١ ـ ونحوُهُ في «الإعلان بالتوبيخ» ص ٦٦ ـ ٦٧ ـ بعدَ ذكر الحافظ الزين العراقي «... ثم تلميذُه شيخُنا، وفاق في ذلك على جميع من أدركه، وطُوِيَ البِسَاطُ بعدَه إلا لمن شاء اللّه، خَتَم اللّه لنا بخير.

فعدَّلوا وجَرَّحوا، ووَهَّنوا وصحَّحُوا، ولم يُحابُوا أباً، ولا ابناً، ولا أخاً،

١ ـ حتى إنَّ ـ عليَّ ـ ابنَ المَدِيني سُئل عن أبيه، فقال: سَلُوا عنه غيري، فأعادوا، فأطرَقَ ثم رفَعَ رأسَه فقال: هو الدِّينُ: إنه ضعيف.

٢ ـ وكان وكيعُ بنُ الجرَّاح، لكونِ والدِهِ على بيتِ المال، يَقْرُنُ معه آخَرَ إذا رَوَى عنه.

٣ ـ وقال أبو داود صاحبُ «السُّنَن»: ابْني عبدُ اللّه كذَّاب. =

لم يثبت هذا عنه.

واللَّهَ أسألُ أن يَقِيَنا شُرورَ أنفُسِنا، وحَصَائدَ ألسنَتِنـا، ويُرضِيَ عنـا أخصامَنا، ويُصلحَ فسادَ قلوبِنا ونِيّاتِنا، ويُحسنَ أعمالَنا إلى انتهاءِ عاقِبتِنا، سِيَّمَا بحُسْنِ الخاتمة، وكونِ الحَوَاسِّ سالِمَة، آمين».

= ٤ ــ ونحوُه قولُ الذهبي في ولَدِهِ أبي هُرَيرة: إنه حَفِظَ القرآن ثم تَشَاغَلَ عنه حتى نَسِيَه.

٥ ــ وقال زيدُ بن أبي أُنَيْسَة، كما في «مقدمة مسلم» ١ :١٢١: لا تأخذوا عن أخي، يعني: يحيى المذكورَ بالكذِب». انتهى كلام السخاوي.

٦ ــ وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي، في كتابه: «آداب الشافعي» ص ٨٢ «أخبرنا أبو الحسن، أخبرنا أبو محمد، قال: أخبرني أبي، حدثنا أحمد بن أبي سُرَيج، قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: يقولون: يُحابِي! فلو حابَيْنا لحابَيْنا الزهريَّ، وإرسالُ الزهريِّ ليس بشيء، وذلك أنَّا نجدُهُ رَوَى عن سليمانَ بنِ أرقم». انتهى. وهو في «الرسالة» للشافعي ص ٤٦٩، و«الكفاية» للخطيب البغدادي ص ٣٨٦، و«طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ١ :٢٠.

قال التاج السبكي عَقِبَهُ: «وإنما رَدَّ الشافعيُّ إرسالَ الزهري عند الإطلاق، لاحتمالِ أن يكونَ طَوَى الزهريُّ: مَنْ لو أفصَح به لرددناه، كما فَعَل في حديثِ الضَّحِكِ في الصلاة، فإنه طَوَى ذِكرَ (سليمانَ بنَ أرقم)، وهو ضعيف».

٧ ــ وجاء في «الجرح والتعديل» للإمام ابن أبي حاتم الرازي أيضاً ١/١ : ٢٨٩، وفي «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر ١ :٤٦٩، في ترجمة (أنس بن عبد الحميد الضَّبيِّ) شقيقِ (جَرير بن عبد الحميد الضَّبِّي) ما يلي: «قال أبو حاتم: سمعتُ يحيى بنَ المغيرة قال: سألتُ جريراً عن أخيه أنس، فقال: لا يُكتَبُ عنه، فإنه يَكذِبُ في كلام الناس، وقد سَمِعَ من هشامِ بنِ عروة وعُبَيدِ اللَّه بن عمر، ولكن يَكذِبُ في حديثِ الناس فلا يُكْتَبُ عنه».

٨ ــ وجاء في «الميزان» للحافظ الذهبي ٣ :٤٧٨ و«لسان الميزان» ٥ :٦٩، في ترجمة (محمد بن إسحاق الصِّبْغِي أبي العباس النيسابوري) شقيقِ الإمام أبي بكر الصِّبغي المُعَمَّر، المولود سنة ٢٥٠، والمتوفى سنة ٣٥٤ عن مئة وأربع سنين ما يلي: «قال الحاكم: كان أخوه يَنهانا عن السماع منه لما يَتعاطاه».

٩ ــ وجاء في «الميزان» ٤ :٢٩٦، في ترجمة (هشام بن حسان البصري) =

= صاحبِ الحسنِ وابنِ سِيرين، قولُ الذهبي فيه: «ثِقَةٌ إمامٌ كبيرُ الشأن». ثم نَقَلَ «عن شعيب بن حرب قال: سمعتُ شعبةَ يقول: لوحابَيْتُ أحداً لحابيتُ هشامَ بنَ حسان، كان خَتَني[1]، ولم يكن يَحفَظُ». انتهى.

١٠ ــ وجاء في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ص ٢٣٢، في ترجمة (يحيى بن سعيد القَطّان) البصري، الجِهْبِذ النَّقَّاد: «قال عبدُ الرحمن بنُ مَهْدِي: اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا: اجعَلْ بيننا وبينَك حَكَماً، فقال: قد رَضِيتُ بالأَحْوَل، يعني يحيى بنَ سعيد القطان ــ وكان أحْوَلَ ــ، فما بَرِحْنا حتى جاء يحيى، فتحاكموا إليه، فقَضَى على شُعبة ــ وهو شيخُهُ ومنه تعلَّمَ وبه تخرَّج ــ، فقال له شُعبةُ: ومَنْ يُطِيقُ نَقْدَك يا أحوَل؟!

قال أبو محمد ــ أي ابنُ أبي حاتم ــ: هذه غاية المنزلةِ ــ ليحيى بن سعيد القطان ــ، إذاختاره شُعبةُ من بين أهل العلم، ثم بَلَغَ من دالَّتِهِ بنفسِهِ وصَلاَبَتِهِ في دِينِهِ أنْ قَضَى على شعبة» شيخِهِ ومعلِّمِهِ.

١١ ــ وجاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ١٢ : ٢٥٥، في ترجمة (أبي ياسر عَمَّار بن نَصْر السَّعْدِي الخراساني المروزي، نزيل بغداد) المتوفى سنة ٢٢٩: «بَلَغَني عن إبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيد، قال سُئِلَ يحيى بنُ معين عن أبي ياسرٍ عَمَّارٍ المُسْتَمْلِي، فقال: ليس بثقة، ثم قال: هو صديقٌ لي». انتهى. ونحوُهُ في ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٧ : ٤٠٧.

١٢ ــ وجاء في كتاب «المُحَدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي» للحافظ الرَّامَهُرْمُزِيّ، ص ٤١٨، في (باب مَنْ تَجوَّزَ في الأخذ) بسندِهِ إلى الشعبيّ «قال: أخبرَنَا ــ الحارثُ ــ الأعورُ صاحِبُنا، وأشهَدُ أنه كان كَذَّاباً».

١٣ ــ قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ــ كما في «مختصر الصواعق المرسَلَة» ٢ : ٣٥٨ «ومَنْ له اطِّلاعٌ على سِيرة أئمةِ الحديث، الذين لهم لِسانُ صِدْقٍ =

---

(١) وقع في «تهذيب التهذيب» ١١ : ٣٥ ــ ٣٦، في ترجمة (هشام بن حسان): «لوحابيتُ أحداً لحابيتُ هشامَ بنَ حسان، كان خشبياً ولم يكن يَحفظُ». انتهى. وعلَّق عليه مصححه بقوله: «الخَشَبِيَّةُ مُحَرَّكَةً: قومٌ من الجَهْمِيَّةِ. قاموس». انتهى. وهو خطأ منه رحمه الله تعالى، جرَّه إليه تحريفُ لفظِ (خَتَني) إلى (خَشَبِي)! فوقع منه هذا التعليقُ الخاطىءُ الغَلَط!

= في الأُمَّة، وعلى أحوالِهم: عَلِمَ بأنهم من أعظم الناسِ صدقاً وأمانةً ودِيانةً، وأوفرِهم عقولاً، وأشدِّهم تحفُّظاً وتحرياً للصدق، ومُجانَبَةً للكذِب.

وأنَّ أحداً منهم لا يُحابِي في ذلك أباه، ولا ابنَه، ولا شيخَه، ولا صديقَه، وأنهم حرَّروا الروايةَ عن رسولِ اللّه صلى اللّه عليه وسلم تحريراً، لم يَبلُغْهُ أحدٌ سِوَاهُم، لا من الناقلين عن الأنبياءِ، ولا عَنْ غيرِ الأنبياء.

وهم شاهَدُوا شيوخَهم على هذه الحالِ وأعظَمَ، وأولئك شاهَدُوا مَنْ فوقَهُمْ كذلك وأبلَغ، حتى انتَهَى الأمرُ إلى من أثنَى اللّه عليهم أحسَنَ الثناء، وأخبَرَ برضاهُ عنهم، واختيارِهِ لهم، واتخاذِهِ إياهم شُهَدَاءَ على الأُمَم يومَ القيامة».

١٤ ـ قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١١: ٨٢، في ترجمة الإمام يحيى بن معين: «ونحن لا ندَّعي العِصمَة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثَرُ الناس صواباً، وأندَرُهم خطأً، وأشدُّهم إنصافاً، وأبعدُهم عن التحامُل. وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ فتمسَّكْ به، واعْضُضْ عليه بناجِذَيْك، ولا تتجاوَزْهُ فتندم، ومن شَذَّ منهم فلا عِبرَةَ به.

فخلِّ عنك العَنَاءَ، وأَعْطِ القوسَ بارِيَهـا، فواللّهِ لولا الحُفَّاظُ الأكابر، لَخَطَبَتْ الزنادقَةُ على المنابر! ولئن خَطَب خاطبٌ من أهل البدع، فإنما هو بسيفِ الإسلامِ وبلسانِ الشريعة، وبجاهِ السُّنَّةِ، وبإظهارِ مُتابَعَةِ ما جاء به الرسولُ صلى اللّه عليه وسلم، فنعوذُ باللّه من الخِذْلان». انتهى كلام الحافظ الذهبـي.

قلتُ: ومن الشُّذوذِ أو أشذِّ الشُّذوذِ الذي أشار الحافظُ الذهبـيُّ إلى ردِّهِ وعَدمِ العِبرة بِهِ: صَنِيعُ ابنِ أبـي حاتم الرازي مع الإمام البخاري! فقد ترجَمَ ابنُ أبـي حاتم في كتابه «تَقْدِمَة الجرح والتعديل» لِعَدَدٍ من كبار أئمة المحدثين النُّقَّاد، وأفاض في تراجمهم.

وذكر فيهم (محمدَ بنَ عبد الله بن نُمَيْر الكوفي)، المتوفى سنة ٢٣٤ رحمه الله تعالى، وأورَدَ أقوالَه في بعض الرواة جَرْحاً وتعديلاً، ولابن نُمَير في «تهذيب التهذيب» ٩: ٢٨٢، ترجمةٌ شِبْهُ عاديَّةٍ، فيها تميُّزٌ ليس بالكثير.

وذَكَر فيهم أيضاً أبا زُرْعَة الرازيَّ (عُبَيْدَ الله بنَ عبد الكريم)، ووالِدَهُ أبا حاتم (محمدَ بنَ إدريس)، وأسهَبَ في ترجمتِهِ في ٢٣ صفحة.

ولم يَذكُر فيهم الإمامَ البخاريَّ، وهو من شيوخ أبـي زرعة وأبـي حاتم جميعاً، =

. . . .

= وهو (أمير المؤمنين في الحديث)، وهو الذي قال فيه شيخُهُ الإمامُ عليُّ بنُ المديني مُفَضِّلاً له على ذاتِهِ: ما رأى مِثلَ نفسِه، وقال فيه صاحبُهُ الإمام مسلم بنُ الحجاج: أشهَدُ أنه ليس في الدنيا مِثلُك، وإنما ذَكَرَهُ في كتابِهِ «الجرح والتعديل» ٣/٢/٣ : ١٩١، مع المجروحين وغيرِهم، كواحدٍ عادِيّ منهم! بل هو عنده وعند أبيه وأبي زُرْعة الرازي: (متروكُ الحديث)! فقد تَرجَمَ له في أربعة أسطرٍ فقط بقوله:

«محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، قَدِمَ عليهم الرَّيَّ سنة مِئَتينِ وخمسين، رَوَى عن عَبْدَانَ المَرْوَزي، وأبي هَمَّامٍ الصَّلْتِ بن محمد، والفِريابي، وابنِ أُوَيْس. سَمِعَ منه أبي وأبو زرعة، ثم تَرَكا حديثَهُ عندما كَتَبَ إليهما محمدُ بنُ يحيى النيسابوري أنه أظهَرَ عندهم أنَّ لَفْظَهُ بالقرآن مخلوق». انتهى. فهو قد تَرجَمَ له ليَجرحَهُ!!

وهذا شُذوذٌ بالغٌ من ابن أبي حاتم! لا يُرْضَى ولا يُقْبَلُ بحال، ذكرتُهُ نموذجاً للزوم التحفُّظِ والتوقُّفِ في كلام بعض أئمة الجرح والتعديل في بعضِ المُحَدِّثين، فضلاً عن كلامهم في غير المحدِّثين، قال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٠ :٩٢، في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه:

«كلامُ الأقرانِ إذا تبرهَنَ لنا أنه بهَوَىً وعصبيَّة، لا يُلتفَتُ إليه، بل يُطوَى ولا يُروَى، ووقع في كتب التواريخ وكُتُبِ الجَرْح والتعديل أمورٌ عجيبة! والعاقلُ خَصْمُ نفسِه، ومِن حُسنِ إسلام المرءِ تَرْكُهُ ما لا يَعنِيه، ولحومُ العلماءِ مسمومة».

وقال فيه أيضاً ٧: ٤٠، في ترجمة الإمام محمد بن إسحاق المَدَني إمام أهل المغازي، بعدَ أن ذَكَر كلامَ بعضِ معاصريه من أهل الحديثِ فيه: «قلتُ: لسنا نَدَّعي في أئمةِ الجرح والتعديل العِصمةَ من الغَلَطِ النادر، ولا من الكلامِ بنَفَسٍ حادٍّ فيمن بينهم وبينه شحناءُ وإحْنَة». انتهى.

ومن أشدِّ الشذوذِ أيضاً قولُ المحدِّث ابن أبي ذئب في الإمام مالك، إذْ لم يأخذ بحديث «البَيِّعانِ بالخِيَار»: «يُستتابُ مالكٌ، فإن تاب وإلا ضُرِبَتْ عُنُقُه!». انظر لزاماً «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ٧: ١٤٢، وانظر ما تقدم تعليقاً في ص ٣٠ ــ ٣٣.

قال الفقير إلى الله تعالى عبد الفتاح أبو غُدَّة: تَمَّ الفراغُ من خدمة هذا الكتاب صباح يوم الاثنين ٢٨ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٩، في مدينة الرياض، والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات.



ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٧٤٨هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م في بيروت
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م في لاهور
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م في بيروت
الطبعة الرابعة سنة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م في بيروت

قامت بطباعته وإخراجه **دار البشائر الإسلامية** للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب : ٥٩٥٥ - ١٤ ويُطلب مِنها

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمـــة التحقيق:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبـي الأمين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد فقد كنتُ وقفتُ على فصلِ «المتكلمون في الرجال» للحافظ شمس الدين السّخَاوي رحمـه الله تعالى، فـرأيته مفيـداً في بابـه، نافعـاً للمشتغلين بالحديث الشريف وطُلاَّبه، فخدمته بالتحقيق والتعليق، وألحقته بقاعدَتَيْ الإمام تاج الدين السُّبْكي: «قاعدة في الجرح والتعديل» و «قاعدة في المؤرِّخين»، إذ هو يؤدِّي جانباً هاماً من مباحث علم الجرح والتعديل.

ثم وقفتُ على هذه الرسالة اللطيفة النفيسة: «ذكرُ من يُعتَمَدُ قولُه في الجرح والتعديل» لإمام هذا الفن بلا منازعة: الحافظ الذهبـي رحمه الله تعالى، فرأيتها رافداً آخر غزيراً، يزيد تينك القاعدتين وذيلَهما فائدة، ويُتمِّمُ مقاصِدَها نفعاً، فخدمتُها بالتحقيق، وعلّقتُ عليها بإيجاز بالغ، لئلا يكبر الكتاب، مرجئاً استيفاءَ التعليق، وتـرجمةَ كـل واحد من هؤلاء العلمـاء المذكورين فيها، وذكرَ كتبِهم وآثارِهم في الجرح والتعديل ـ كما صنعتُه في رسالة الحافظ السخاوي ـ إلى الطبعة الثانية المستقلّة لهذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

وأُوردُ بعد هذا جملةً موجزة من ترجمة الإمام الحافظ الذهبـي، ثم

كلمةً عن الأصل المخطوط لهذه الرسالة، ثم كلمةً عن مزايا هذه الرسالة، وعن عملي فيها، ومن الله أرجو التوفيق.

وكتـــبه

في الرياض ٣ من ربيعٍ الأول سنة ١٤٠٠

عَبدالفتّاح أبوغُدّة

كلمة في ترجمة الحافظ الذهبي:

هو الإمام شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبيُّ ــ و: ابنُ الذهبيِّ[١] ــ الدمشقي الشافعي في الفروع، الحنبلي في الأصول، الحافظ المحدث الجِهْبِذ البصير، والمؤرِّخ الناقد الواعي المحقق عديمُ النظير، شيخ الحفاظ والمحدِّثين، وإمام القُرَّاء والمؤرِّخين في عصره وإلى ما شاء الله من الدهور والأعصار.

ولد بدمشق في الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٣، من أسرة تركمانية الأصل، وتعلَّم في أول طفولته القرآن الكريم والكتابة والخط، وحضر مجالس العلماء، ثم توجهت همته إلى طلب الحديث الشريف في سنة ٦٩٢، وكان له من العمر ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير من شيوخ بلده دمشق، ثم جال في باقي بلاد الشام وتلقى من علمائها، ثم رحل إلى مصر فدخل القاهرة والإسكندرية وغيرهما من تلك الديار، وقَصَد نابلس ومكة المكرمة، فسمع من كبار مشايخ هذه الأمصار، وجَمَعَ القراءات السبع عن شيوخها الذين لقيهم.

وغدا إماماً في مقتَبَل حياته، فشَهِدَ له كلُّ من رآه وعرفه بالحفظ والمعرفة والإمامة، في الحديث والتاريخ والقراءات والنقد...، وصار فَرْدَ الدهر، والمفيدَ لأهل كل عصر، بتآليفه الكثيرة الفريدة، ومآثره العلمية

---

(١) اشتهرهذا الإمام بالذهبي وبابنِ الذهبي أيضاً، وكان هويكتب عن نفسه بخطه: (ابن الذهبي)، لأن الذي كان يعاني صناعة الذهب هو والدُه، فكان هو(ابن الذهبي) كما كان يكتبه بيده وكما كتبه عنه كثيرٌ من تلامذته وعارفيه، وقد حققت هذا بإسهاب فيما علقته على «قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي، ص ٣٣ ــ ٣٩، من الطبعة الثانية، وص ٣٨ ــ ٤٣ من الطبعة الخامسة المصاحبة لهذا الكتاب.

المجيدة، وقَصَدَه العلماء والمستفيدون من البلاد القريبة والبعيدة، وأصبح محطَّ رحال الطالبين، و(جامعةَ) العلماء والمحدثين، يتسابقون إلى الانتساب إليه، ويتنافسون ويَتَسامَون بالمُثولِ بين يديه، ويُعوِّلون بالتحقيق والفصلِ في المعضِلات عليه.

وحسبُك في تعريف مقامه العلمي بعضُ الكلمات التي قِيلت في شأنه: من كبار عارفيه من أهل العلم، من أهل عصره وممن بعدهم، فإنها تغني عن مجلّدات، وتكشف عن مزايا هذا المنهل العلمي (الجامعة)، الذي ظلَّ نصفَ قرن يُعلِّم ويُعرِّف، ويُحقِّق ويؤلف، حتى صَدَق أن يقال فيه بحق: إنه (جامعة) و(مجمع)، بما أفاد وألّف وأعطى من الإنتاج العلمي الرفيع في آثاره المصنفة، وفي تلامذته الذين لا يحصون كثرة.

١ ــ قال تلميذه الحافظ المحدث الفقيه الأصولي المؤرخ تاج الدين السبكي، في «طبقات الشافعية الكبرى» ٩: ١٠٠ ــ ١٠١، في ترجمته: «اشتمل عصرُنا على أربعة من الحفاظ، بينهم عموم وخصوص: المِزِّي، والبِرْزَالي، والذهبي، والشيخ الإمام الوالد، لا خامس لهؤلاء في عصرهم، فأمّا المِزِّيُّ والبِرْزاليُّ والوالدُ فسنترجمهم إن شاء الله تعالى.

وأما أستاذُنا أبو عبد الله فَبَحْرٌ لا نظيرَ له، وكَنْزٌ هو الملجأ إذا نَزلَتْ المُعْضِلَة[1]، إمامُ الوجود حفظاً، وذَهَبُ العصرِ معنىً ولفظاً، وشيخُ الجرح والتعديل، ورجلُ الرجالِ في كل سبيل، كأنما جُمِعَتْ الأمّةُ في صعيدٍ

---

(١) هذا هو الصواب في هذه الكلمة، وقد وقعت محرفةً على أنحاء شتى! ومَرَّ عليها محققون أفاضل:

١ ــ ففي «طبقات الشافعية الكبرى» المصدر الأول المنقول منه هنا، في طبعة الحسينية ٥: ٢١٦، جاءت «... فنظيرٌ لا نظير له، وكبيرٌ هو الملجأ إذا نزلَتْ المعضلة».

. . . .

= ٢ ــ ونقلها على هذا الوجه ومشى عليه صديقي الأستاذ رشاد عبد المطلب رحمه الله تعالى، في مقدمته لذيل «العِبَر» للذهبي والحُسَيني، ص ٣.

٣ ــ وجاءت في «الطبقات» نفسها أيضاً، في الطبعة المحققة طبعة عيسى البابي الحلبي ٩: ١٠١ «. . . فبصرٌ لا نظير له، وكَنْزٌ. . .».

٤ ــ تبعاً لما جاءت به في «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٦: ٢٢٢.

٥ ــ ووقعت نحو هذا في مقدمة الدكتور مصطفى جواد رحمه الله تعالى، لكتاب «المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيْثي» للذهبي ١: ٧، فقد أوردها هكذا «. . . فبَصِيرٌ لا نظير له، وكبيرٌ. . .». مصحِّحاً كلمة (بَصَر) إلى (بصير) بالياء، ظناً منه أنها الصواب، ولتؤاخي لفظة (كبير).

٦ ــ وتابع الدكتورَ مصطفى جواد على هذا التصويب وباقي العبارة تلميذُه الدكتور بشار عواد معروف البغدادي، في ترجمته للذهبي في مقدمة كتابه: «أهل المئة فصاعداً»، ص ١١٠، المنشور في مجلة المورد البغدادية، في المجلد الثاني العدد الرابع سنة ١٣٩٣ = ١٩٧٣.

٧ ــ وجاءت في مقدمة أخي الدكتور نور الدين عِتْر، لكتاب «المغني في الضعفاء» للذهبي، ص (ح): «. . . فبَصَر لا نظير له، وكبيرٌ. . .».

٨ ــ وتابَعَ ما وقع في «الشذرات»: الأستاذ محمد علي البجاوي، في مقدمته لكتاب «مشتبِه النسبة» للذهبي في صفحة (ي)، وزاد في الغفلة فجعل هذه الكلمة مضافة إلى صاحب «الشذرات»! فقال: «وقد جاء في شذرات الذهب وصفُهُ: أما أستاذُنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له، وكنز. . .». والكلمة هي للتاج السبكي.

٩ ــ وتابَعَ تحريف «الطبقات الكبرى» في طبعتها المحققة: الدكتور محمد عبد الهادي شعيرة، في ترجمته للذهبي في الجزء الأول من «تاريخ الإسلام»، ص ١٠.

١٠ ــ وتابع تحريفها أيضاً في طبعة «الطبقات الكبرى» المحققة: الدكتور بشار عواد معروف، في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام»، ص ١٣٥.

والصواب فيها: «. . . فبَحْرٌ لا نظيرَ له، وكَنْزٌ. . .» كما جاءت على الصحة هكذا في «جلاء العينين بمحاكمة الأحمدَيْن» لنعمان الآلوسي، ص ٣٢. ومعذرةً من =

فنظرها، ثم أخذ يُخْبِرُ عنها إخبارَ من حَضَرها. وهو الذي خرَّجنا في هذه الصناعة، وأدخَلَنا في عِداد الجماعة، جزاه الله عنا أفضلَ الجزاء، وجَعَل حظَّه من غُرُفاتِ الجِنَان مُوفَّرَ الأجزاء».

٢ ــ وقال الحافظ السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ» ص ٣٤٨، في ترجمة الذهبي: «حُكي عن شيخ الإسلام أبي الفضل بن حجر، أنه قال: شربتُ ماءَ زمزم لأصِلَ إلى مرتبة الذهبي في الحفظ. والذي أقوله: إنَّ المحدثين عِيالٌ الآنَ في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المِزِّي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر». انتهى.

٣ ــ وقال الحافظ ابن حجر في أواخر كتابه «شرح نخبة الفِكَر» ص ٧٥، في مبحث الجرح والتعديل: «وقال الذهبي ــ وهو من أهل الاستقراء التام في نَقْد الرجال[1] ــ: لم يَجتمع اثنان...». انتهى.

٤ ــ وقال تلميذ الذهبي أيضاً العلامة المؤرخ الأديب صلاح الدين الصَّفَدي، في «الوافي بالوفَيات» ٢: ١٦٣، في ترجمته: «... حافظٌ لا يُجارَى، ولافظٌ لا يُبارَى، أتقَنَ الحديثَ ورجالَه، ونَظَر عِلَلَهُ وأحوالَه، وعرَّف تراجمَ الناس، وأزال الإبهامَ في تواريخهم والإلباس، ذهنٌ يَتوقَّدُ ذكاؤه،

= الإسهاب في بيان تحريفات هذه الكلمة، فإنها تُتداوَل وتُنقَل كلما تَرجَم للذهبي مترجم، فأردت لها السلامةَ من التحريف، لتكون صحيحةً في لفظها صحيحةً في دلالتها ومعناها، والله ولي التوفيق.

(١) نَسَب العلامة المؤرخ الدكتور بشار عواد معروف في كتابه: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، ص ١٢٧، هذه الكلمةَ إلى الحافظ شمس الدين السخاوي، اعتماداً على عبارة السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ». وهي لشيخه الإمام الحافظ ابن حجر، فتكون أعلى وأغلى. كما أخذها عن ابن حجر أيضاً دون أن ينسبها إليه: الحافظ السيوطي، فقالها في الذهبي في جزء «المصابيح في صلاة التراويح» المدرج في كتابه «الحاوي للفتاوي» ١: ٣٤٨.

ويَصحُّ إلى الذهب نِسبتُه وانتماؤه، جَمَع الكثير، ونَفَع الجمُّ الغَفِير، وأكثَرَ من التصنيف، ووفَّر بالاختصار مؤونةَ التطويل في التأليف.

اجتمعتُ به وأخذتُ عنه، وقرأتُ عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أجد عنده جُمودَ المحدِّثين، ولا كَوْدَنَةَ النَّقَلَة[1]، بل هو فقيهُ النظر، له دُربة بأقوال الناس ومذاهبِ الأئمة من السلفِ وأرباب المقالات. وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه، من أنه لا يتعدَّى حديثاً يُورِدُهُ حتى يُبيِّنَ ما فيه من ضعفِ متن، أو ظلامِ إسناد، أو طعنٍ في رُوَاته، وهذا لم أر غيرَه يراعي هذه الفائدة فيما يورده». انتهى.

٥ ـ وقال تلميذه أيضاً الحافظ أبو المحاسن الحسيني الدمشقي، في «ذيل طبقات الحفاظ» ص ٣٤، في ترجمته: «... وأجاز له خلق من أصحاب ابن طَبَرْزَد والكِنْدي وحنبل وابن الحَرَسْتاني وغيرِهم من شيوخه في «معجمه الكبير»، أزيدَ من ألفٍ ومئتي نفس بالسماع والإجازة.

وكان قد جَمَع القراءات السبع على الشيخ أبي عبد الله بن جبريل المصري نزيل دمشق، فقرأ عليه خَتمةً جامعة لمذاهب القراء السبعة، بما اشتمل عليه كتاب التيسير لأبي عَمْرو الداني، وكتاب حرز الأماني لأبي القاسم الشاطبي.

وخرَّج لجماعة من شيوخه، وحَمَل عنه الكتابَ والسنةَ خلائق، والله يغفر له. وجرَّح وعدَّل، وصحّح وعلّل، واستدرك وأفاد، وانتقى واختصر كثيراً من تآليف المتقدمين والمتأخرين، وكَتب علماً كثيراً، وصنَّف الكتب المفيدة، فمن أطولِها: «تاريخ الإسلام»، ومن أحسنِها: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

---

(١) الكودنة: البلادة، كما يستفاد من «الصحاح» ومستدرك «تاج العروس» في (كدن).

ومصنفاته ومختصراته وتخريجاته تقارب المئة، وقد سارت بجملتها الركبان في أقطار البلدان. وكان أحَدَ الأذكياء المعدودين، والحفاظ المبرزين، ولم يزل يكتب وينتقي ويصنف حتى أُضِرَّ ـ بعينيه ـ في سنة إحدى وأربعين، ومات في ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة بدمشق، ودُفِنَ بمقبرة الباب الصغير رحمه الله تعالى». انتهى.

٦ ـ وقال شيخ مشايخنا محدِّثُ الهند إمامُ العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الدُّيوبَنْدي المتوفى سنة ١٣٥٢، في كتابه «فيض الباري على صحيح البخاري» ١ : ١٧٩ «والذهبيُّ ممن قيل في حقّه: إنه لو أُقيم على أَكَمَةٍ والرُّواةُ بين يديه، لعَرَّفَ كلاً منهم بأسمائهم وأسماء آبائهم». انتهى. وكأنه أخذه من كلام السبكي السابقِ الذكر.

قلت: وخيرُ كتاب ـ وقفت عليه للمعاصرين ـ تَرجَمَ للحافظ الذهبي، وعرَّف به وبمؤلفاته: كتابُ «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، للعلامة المحقق الدكتور بشار عواد معروف، البغدادي، المطبوع بالقاهرة سنة ١٩٧٦، بمطبعة عيسى البابي الحلبي، وقد بلَّغ فيه آثارَ الذهبي ومؤلفاته من كتب وأجزاء ورسائل... إلى ٢١٤ أثر، مع الإشارة إلى مواضعِ ذكرِها من الكتب، ومواضعِ وجودِها في المكتبات، ومنه استفدتُ معرفةَ هذه الرسالةِ وموضِعِها، فجزاه الله تعالى عني وعن العلم خيراً، فمن أراد التوسع في معرفة الإمام الذهبي، فليرجع إلى هذا الكتاب النفيس.

اسم الرسالة وأصلُ مخطوطتها:

حُفِظَتْ مخطوطة هذه الرسالة ضمن مجموع في خزانة كتب أيا صوفيا في إصطنبول، تحت رقم ٢٩٥٣، وجاءت في ٤٦ صفحة من القطع الصغير جداً، ولم يُذكر فيها اسمُ كاتبها أو تاريخُ نسخها، وأُقدِّرُ من صورة خطها أنها كُتبت في القرن التاسع أو قبلَه، والله تعالى أعلم.

وجاء على وجهها العبارة التالية: «ذكرُ من يُعتَمدُ قوله في الجرح والتعديل للذهبي الإمام، حافظ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الشافعيّ رحمه الله تعالى». انتهى. فأفاد هذا أنها كُتِبت بعد وفاة المؤلف التي كانت سنة ٧٤٨.

ومن الغريب ما وقع للدكتور بشار عواد معروف، حين تعرَّض لذكر هذه الرسالة في كتابه: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»، فقد سمّاها باسم يغاير ما كُتِبَ عليها، ولا يتسق مع سياقها، فسمّاها في ص ١٢٣ و ١٦٨ و ٢٥٢ و ٤٨٩: «ذكر من يُؤتَمَنُ قولُه في الجرح والتعديل»! وكذلك سمَّاها في مقدمته لكتاب «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي، ص ٥٨ و ٧٩.

ولفظُ (يؤتمن) هنا أجنبي عن المقام، كما أنه مخالف لما أُثبِتَ على وجه المخطوطة التي قدَّمَ دراسةً عنها، وما هذا إلا سهوٌ وكبوةُ قلم.

وخطُّ هذه النسخة جميل صحيح صريح، يُعَدُّ من الخطوط الجميلة للعلماء المتقنين الضابطين، ويَتخلّلُ غيرَ قليل من الكلمات فيها ضبطُ الحرفِ المشتبِه بوضع مثلِه بالقلم الرفيع فوقه أو في داخله أو تحته، على عادة المحدِّثين واللغويين الضابطين، لزيادة تأكيد صحتِهِ وصوابه، كما يَتخلّلُ جملةً من كلماتها الضبطُ بالحركة من ضَمّة أو فتحة أو كسرة أو شدة على الحرف، تعييناً لوجه قراءته وضَبْطِه، مما لا يُتقنه إلا العلماء النابهون.

وقد تَرَكَ كاتبها كثيراً من الأسماء والكلمات خالية من النُّقَط، اعتماداً على ظهور الكلمة ومعرفتها بالنظر للعارفين العالمين بهذا الفن في عصره، وتلك الأسماء والكلمات بالنظر إلى أمثالنا في هذه الأيام: تُورِثُ اشتباهاً والتباساً غير قليل، فلذا ضبطتُ الأسماء وبعضَ الكلمات بما يدفع التردد في قراءتها وصحتها. أما الخطأ الكتابي الذي وقع فيها فنادر وقليل جداً، بالنسبة لأمثالها من كُتب الأعلام والتراجم، فإنها يكثر فيها وقوعُ التحريف، لأن

الأسماء لا تجري على قياسٍ واحد، وليس قبلَها أو بعدها ما يدل على صحتها.

وبعد هذا، فلا بد من تسجيل الشكر الجزيل لمن ساعدني في الحصول على مصوَّرةِ مخطوطةِ هذه الرسالة، وهو أخي العالم الفاضل والمجاهد الصامت فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أمين سِرَاج، شيخ العلم والتعليم في جامع الفاتح بإصطنبول، فجزاه الله تعالى عني وعن العلم وأهله خيرَ الجزاء.

كلمة حول هذه الرسالة ومزاياها:

اتفقت أقوال العلماء الذين عاصروا الحافظ الذهبي أو جاؤا بعده، على إمامته في الحديث الشريف وعلومه، وتميُّزِه في معرفة الرجال، وتفوُّقِه في علم الجرح والتعديل، كما سَبَق ذكرُه في كلماتهم التي قدَّمتُها آنفاً، ولذا كانت الكلمة الواحدة من الحافظ الذهبي في هذه الجوانب تَعدِلُ صفحاتٍ من غيره، وذلك لقوَّة عارضته، ومتانة معرفته، وبالغ فصاحته، ودِقَّة عبارته، وكامل ورعه ودِيانته رحمه الله تعالى.

فالظَّفَرُ بصفحةٍ من آثاره ومؤلّفاته، يُعَدُّ مغنماً عظيماً وظَفَراً جسيماً، وهذه الرسالة: «ذكرُ من يُعْتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل»، تقع هذا الموقعَ الرفيع، لما حَوَتْه من إفاداتِهِ الغالية، ومعارفِهِ العالية فيما تفوَّق فيه وتميّز.

ومن نحو عشرين سنة حينما حققتُ كتاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام عبد الحي اللكنوي، في طبعته الأولى سنة ١٣٨٣، ثم في طبعته الثانية سنة ١٣٨٨، بحثتُ طويلاً عن مصدر كلام الذهبي المنقول فيه، ص ١٢٢ من الطبعة الأولى، وص ١٨٠ من الطبعة الثانية، بطريق السخاوي، الذي قَسَم الذهبيُّ فيه من تكلّموا في الرجال إلى ثلاثة أقسام، من حيث

تكلُّمُهم في كل الرواة، أو كثير من الرواة، أو بعضِ الرواة، وإلى ثلاثة أقسام أيضاً من حيث أحكامُهم في الرجال، من تعنُّتِ بعضهم، وتساهلِ بعضهم، واعتدالِ بعضهم، فلم أهتد إلى مصدرِ هذا التقسيم في كتب الذهبي التي وصلتُ إليها.

وحينما وقفتُ على اسم رسالة الذهبي هذه في كتاب الدكتور بشار، سعيت إلى الحصول عليها، ولما وردتني رأيتها الضّالة المنشودة، والطَّلِبَةَ المفقودة، فسُررتُ بها غاية السرور، لأنها تضمّنت في مطلعها هذا التقسيمَ الثلاثي المشار إليه قريباً، وتضمَّنَتْ أيضاً كلمةً وجيزة جامعة، حدَّد فيها الحافظ الذهبي «أوَّل من زكّى وجرَّح عند انقراض عصر الصحابة. . .» إلى أواخر المئة الثانية من الهجرة.

وهذه الكلمة النفيسة الجامعة، كان الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف رحمه الله تعالى، نَقَلها عن الذهبي وعلّقها على كتاب «تدريب الراوي» للسيوطي ص ٢٢٩ من الطبعة الأولى، و ١ :٣٤٢ من الطبعة الثانية، في أواخر (النوع الثالث والعشرين: صفة من تُقبَلُ روايته)، ولم يَذكر مصدرَها الذي استقاها منه، كعادته فيما ينقله ــ سواء نَقَلَه مباشرة أو بالواسطة ــ ليكون كلامُه هو المصدرَ المحالَ إليه! وهذه الكلمة رُكنٌ ركين في تاريخ الجرح والتعديل، ولذا كان كشفُ مصدرها في مؤلفات الذهبي ظفراً مفرحاً جداً.

وتضمَّنتْ هذه الرسالةُ النفيسة ما كتبه الحافظ السخاوي في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ص ٤٧٩ ــ ٤٨١ في مبحث (معرفة الثقات والضعفاء)، وفي آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» ص ١٦٣ ــ ١٦٨ من طبعة الأستاذ القدسي بدمشق، وص ٣٣٨ ــ ٣٥٥ من طبعة بغداد المستقلة، وص ٧٠٦ ــ ٧٢٣ من طبعة بغداد أيضاً المضمومة مع غيرها تحت عنوان «علم التأريخ عند المسلمين» للدكتور فرانز روزنتال، من

ذكرِ أسماء المتكلمين في الرجال جرحاً وتعديلاً، وما يتصل بذلك.

ولما حققتُ فصلَ (المتكلمون في الرجال) للسخاوي، ظننته هو القائمَ بهذا الجمع والإحصاء لأسماءِ أولئك العلماء، فحَمِدتُ له هذا الصنيعَ لعظيم فائدته، ثم لما وقفتُ على رسالة الذهبي هذه، تبيّن لي أن أبا عُذْرِ هذا الجمع[1]، هو الإمامُ الذهبي رحمه الله تعالى، فحَمِدتُ له هذه الأصالة التي هو ابنُ بَجْدَتِها، وللسخاوي ذاك التلخيصَ والتنقيح، والفضلُ للمتقدم.

والذهبيُّ ذكَرَ في رسالته هذه كلَّ من صَدَرَ منه جرح أو تعديل، سواء كان ذلك كلياً عاماً في جميع الرواة أو كثيرٍ منهم، أو جزئياً في أفرادٍ أو فردٍ واحدٍ منهم، ولذا بَلغ عَددُهم عنده إلى زمنه ٧١٥ رجل، وقد توفي الذهبي سنة ٧٤٨، ومع هذا فاته عددٌ غير قليل، وجاء عدَدُهم عند السخاوي إلى زمنه وقد توفي سنة ٩٠٢، في «الإعلان والتوبيخ» ٢١٠ رجل، مع زيادته فيه ٣٠ رجلاً على من وقف عنده الذهبي ووقف عنده السخاوي نفسُه في «فتح المغيث»[2].

---

(١) قولُهم: هو أبو عُذْرِ هذا الشيء أو أبو عُذْرَةِ هذا الشيء، جَرَى مَجْرَى المَثَل، يقالُ لأوّل مُبْدِعٍ لجديد. جاء في «القاموس» وشرحه «تاج العروس» في (عذر) ٣: ٣٨٧ «العُذْرَةُ البَكَارَةُ، وافتضاضُ الجاريةِ ومُفْتَضُّها يقالُ له: هو أبو عُذْرِها وأبو عُذْرَتِها، إذا كان افترَعَها وافتَضَّها».

(٢) وهذا العددُ الذي انتهى إليه الحافظ السخاوي في (المتكلمين في الرجال)، قريبٌ من العدد الذي انتهى إليه الحافظ تاج الدين السبكي، المتوفى سنة ٧٧١ رحمه الله تعالى، في أسماء حفاظ هذه الشريعة، فقد أورد في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» ١: ٣١٤ ــ ٣١٨، أسماءَ الحفاظ، بمناسبة تحدُّثِه عن فضل الإسناد في الدين، وقال: «فأين أهلُ عصرنا من حفاظ هذه الشريعة؟»، ثم بدأ بسيدنا أبي بكر الصديق، وانتهى بالحافظ صلاح الدين العلائي، المتوفى سنة ٧٦١، فبلغوا ٢١٢ حافظ.
ثم قال: «فهؤلاء مهَرَة هذا الفن، وقد أغفلنا كثيراً من الأئمة، وأهملنا عدداً صالحاً من المحدِّثين، وإنما ذكرنا من ذكرناه، لننبِّهَ بهم على من عداهم، ثم أفضى الأمرُ =

ثم إن الحافظ الذهبي رتَّبَ العلماء في هذه الرسالة على ثنتين وعشرين طبقة، تنتهي بطبقة شيوخه، ورتَّبَ الحفاظ المذكورين في كتابه «تذكرة الحفاظ» على إحدى وعشرين طبقة، تنتهي أيضاً بطبقة شيوخه.

ولكن الطبقات مع اتحاد أسمائها العَدَدِيّة هنا وهناك، تختلف مسمّياتُها، فهناك الطبقة الأولى: الصحابةُ، والثانية: كبارُ التابعين، والثالثة: أوساطُ التابعين، والرابعة: صغارُ التابعين، والخامسة: بعضُ صغار التابعين وكبارُ تابعي التابعين، أما هنا فالطبقة الأولى هي من رجال الطبقة الخامسة هناك[١].

وقدَّم المؤلف هنا في المقدمة: ذكرَ الشعبيِّ وابنِ سِيرين، وهما من الطبقة الثالثة هناك، ثم الأعمشِ، وهو من الرابعة هناك، ثم أبي حنيفة وشعبة ومالك، وهم من الخامسة هناك، فلذا صار مضمونُ اسمِ الطبقة العَدَدِيّ هنا

= إلى طيٍّ بساط الأسانيد رأساً، وعُدَّ الإكثارُ منها جهالةً ووَسْوَاساً!». انتهى كلام التاج السبكي.

قلت: وهذا العددُ ـ للنموذج كما أشار إليه ـ قليل جداً بالنسبة إلى الحفاظ الذين ترجم لهم شيخُه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ترجمةً خاصة، فقد بلغوا ١١٧٦ حافظ، دون شيوخ الذهبي الذين ترجم لهم بكلمات في آخر «التذكرة»، وبلغوا ٣٦ شيخاً، ودون الحفاظ الذي أورد ذكرهم بذكر وفَيَاتهم فقط في أواخر بعض التراجم، وهم كثيرون يبلغون المئات. ولا ريب أن النَّقَدة المتكلِّمين في الرجال أقلُّ عدداً من الحفاظ.

(١) تنوَّع استعمالُ العلماء القدامى والمتأخرين للفظ (الطبقة) على أنحاء شتى ووجوه مختلفة، وانظر بحثاً ماتعاً في تحديد مدلول (الطبقة) الزمني ووجوهِ استعمالها في كلام المحدِّثين والمؤرخين ومنهم الحافظ الذهبي، في مقدمة الدكتور أكرم ضياء العمري لكتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط، ص ٤١ ـ ٥١، أو في كتاب الدكتور العمري: «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»، ص ١٨٠ ـ ١٩١ من الطبعة الثانية.

مختلِفاً عن مضمونها هناك، للاختلاف بينهما في بدء الطبقات. ثم إن ترتيب رجال الطَّبَقَةِ هنا غير دقيق كدقته هناك، إذ جاء كثير ممن تأخرت وفاتهم كثيراً في الزمن: متقدمين على من تقدمت وفاتهم في الذكر.

فالظاهر أن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى أملى هذه الأسماء ـ أو كتبها ـ من حفظه، لأنه لو كان ينقلها من كتابٍ نحو كتابه «تذكرة الحفاظ» أو «العِبَر» أو «تاريخ الإسلام» مثلاً، لراعَى فيها ترتيبَ الطبقات وتتابُعَ سِنِيْ الوفَيات، ولأوردها بوجه أدق، فإنه لا يخفى عليه فضلُ ذلك وموضعُه من الفائدة، وهو إمامُ هذا الفنِّ وبارِعُه.

والفرقُ بين (رسالة الذهبي) و(فصلِ السخاوي) أن الذهبيَّ جَمَع واستقصى تقريباً، والسخاويَّ لخّص وانتَقَى من عُرِف عنه الجرح والتعديل بوفرة، أو بتأليف فيه، فكان صنيعُ الذهبي أشمَلَ وأجمع، وصنيعُ السخاوي أقعد وأنفع.

ويؤخذ على السخاوي رحمه الله تعالى إغفالُه الإشارة إلى أن هذا الجمع الذي ساقه، وتلك التقسيمات العشرة لحال الرواة العدولِ والضعفاءِ والمجروحين، التي ذكرها في كتابَيْه جميعاً: «فتح المغيث» و«الإعلان بالتوبيخ»، هي بحروفها وعباراتها مصطفاة من كلام الذهبي ورسالته هذه، فإن الواقف على كلامه يظن أنه هو قائلُه ومُنشئه! والواقع أنه كلامُ الذهبي، كما تراه فيما يأتي ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

وقولُ الذهبي في عنوان الرسالة: «ذكرُ من يُعتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل» إنما هو على الغالب الأكثر، فإن بعض من سمّاهم فيها رَدَّ هو قولَهم ونَقَد مسلكهم في الجرح غير مرة، وقَبِلَ منهم نقدهم في بعض المرات، فهم بهذا الاعتبار داخلون تحت هذا العنوان من حيث الجملة.

عملي في هذه الرسالة:

قمت بنسخها من المصوَّرة، وقابلتها بها، ثم طابقتُ الأسماء والتراجم الواردة فيها، على تراجم أولئك العلماء في كتب الرجال والأنساب والتاريخ، مثلِ «تذكرة الحفاظ» و «العِبَر» و «الكاشف» و «الميزان» و «مشتبِه النسبة» للمؤلف الذهبي، ومثلِ «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب» و «لسان الميزان» و «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر، ومثلِ كتاب «الإكمال» لابن ماكُوْلا، و «الأنساب» للسمعاني، ومختصَرِه: «اللُّباب» لابن الأثير، و «القاموس» وشرحه: «تاج العروس»، و «وفَيَات الأعيان» لابن خَلِّكان، و «شَذَرات الذهب» لابن العماد الحنبلي، و «الأعلام» للزركلي وغيرها، من كتب الرجال والتاريخ والأنساب واللغة.

واهتممتُ بصورة خاصة بضبط الأسماء وشَكْلِها بالقلم اختصاراً للحواشي والتعليقات، لتُقرأ على وجهها الصحيح، وعَلّقتُ على مواضع منها بإيجاز بالغ، تنبيهاً على خطأ أو تحريف، أو تمتيناً لصواب، أو تسميةً لمنسوب أو مضاف أو ملقّب أو مكنّى، أو بياناً للَقَب أو معناه أو سببه، أو كشفاً لمُبهَم، أو استكمالاً لمعرفة المترجَم. وبعضُ تراجم هؤلاء الأجلّة لم أقف عليها فيما لديَّ من المراجع القريبة مني.

وأرجو من الله تعالى أن يَتقبلَ عملي، ويصلحَ نيتي، ويَنفعَ بهذا الجهدِ المتواضع من يَذكرني بدعوةٍ صالحة تنفعني عند الله تعالى.

ومن اللّه تعالى أستمد العونَ والسّداد، والتوفيقَ والرشاد، فإنه المُولي ذلك والمنعمُ به، والحمدُ لله رب العالمين في البدء والختام، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تَبِعَهم بإحسان، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

* * *



ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

للإمام الحافظ المحدّث المؤرّخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٧٤٨هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى به

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اعلم ـ هَدَاكَ الله ـ أنَّ الذين قَبِلَ الناسُ قولَهم في الجَرْح والتعديل، على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ تكلَّموا في أكثر الرواة[١]، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ ـ وقسمٌ تَكلَّموا في كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

٣ ـ وقسمٌ تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

والكلُّ أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسمٌ منهم متعنِّتٌ في الجَرْح، متثبِّتٌ في التعديل[٢]، يَغمِزُ الراويَ بالغلطتين والثلاث، ويُليِّنُ بذلك حديثَه،

---

(١) جاء في «فتح المغيث» ص ٤٨٢ و«الإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٧: (قسمٌ تكلموا في سائر الرواة...). وما هنا أدقُّ وأفضل.

(٢) هكذا في الأصل و«فتح المغيث» و«الإعلان بالتوبيخ»، ومعنى قوله: (مُتَعَنِّتٌ في التوثيق) أي متشدِّدٌ لا يُوثِّق الراويَ إلا إذا أحرز الدرجةَ العليا من العدالةِ والضبط. ومعنى قوله: (مُتَثَبِّتٌ في التعديل) أي لا يُعَدِّلُ الراويَ إلا بعدَ انتفاءِ أيِّ قادحٍ للعدالة.

وعبارةُ الذهبي هذه نقَلَها اللكنوي عنه في «الرفع والتكميل» بطريق السخاوي، بلفظِ (مُتَعَنِّتٌ في الجَرْح، متثبِّتٌ في التعديل)، ومعناها أن الناقد يَجرحُ الراويَ بأدنى سبب، وهذه العبارة هي المنتشرة في كلامهم، يقولون: جَرَحَه فلان، وهو متعنِّتٌ في الجَرْح. فالعبارةُ عند اللكنوي إما وجَدَها في نسخةٍ من «فتح المغيث» هكذا، أو جاءت =

فهذا إذا وثَّق شَخْصاً فعَضَّ على قوله بناجِذَيْك[١]، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإنْ وافقه، ولم يُوثِّق ذاك أحَدٌ من الحُذَّاق، فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحَدٌ فهذا الذي قالوا فيه[٢]: لا يُقبل تَجْريحه إلا مفسَّراً[٣]، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابنُ معين مثلاً[٤]: هو ضعيف، ولم يُوضِّح سبَبَ ضعفه، وغيرُه قد وثَّقه، فمثلُ هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه[٥]، وهو إلى الحُسْنَ أقرب. وابنُ معين[٦] وأبو حاتم والجُوْزَجاني: متعنِّتون.

٢ ـ وقسمٌ في مُقَابَلَةِ هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣ ـ وقسمٌ كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زُرْعة، وابن عَدِيّ: معتدلون منصفون.

فأول من زكَّى وجَرَّح عند انقراض عصر الصحابة:

١ ـ الشعبيُّ[٧].

= كسائر النسخ ورأى تعديلها كما أثبَتَها، فالله أعلم. وفي الطَبَعاتِ السابقةِ أثبتُّها كما جاءت عند اللكنوي، ثم ترجَّح لي الآن إثباتُها كما جاءت في الأصل.

(١) جاء في «فتح المغيث» ص ٤٨٢، و«الإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٧ هكذا: (بنواجذك). وكلاهما صحيح. والنواجذ: الأضراس.

(٢) وقع في المخطوطة: (فهذا الذين). وهو تحريف. وجاء في «فتح المغيث» و«الإعلان بالتوبيخ» بلفظ: (فهذا هو الذي قالوا...).

(٣) عبارة «فتح المغيث» و«الإعلان بالتوبيخ»: «لا يُقبَلُ فيه الجرح إلا مفسَّراً».

(٤) عبارتهما: «لا يكفي فيه قولُ ابن معين مثلاً...».

(٥) عبارتهما: «ومثْلُ هذا يُختلَفُ في تصحيح حديثه وتضعيفه». وهي أفضل.

(٦) وقع في المخطوطة: (كابن معين). وهو تحريف.

(٧) هو عامر بن شَرَاحيل الكوفي.

٢ ـ وابنُ سِيرين(١)، ونحوُهما، حُفِظَ عنهم توثيقُ أُناسٍ وتضعيفُ آخرين(٢).

وسبَبُ قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلةُ متبوعيهم من الضعفاء(٣)، إذ أكثَرُ المتبوعين صحابةٌ عدول، وأكثرُهم من غير الصحابة بل عامَّتُهم: ثقاتٌ صادقون(٤)، يَعُون ما يَرْوُون، وهم كبارُ التابعين، فيوجد فيهم الواحدُ بعدَ الواحد فيه مقال، كالحارث الأعور(٥)، وعاصم بن ضَمْرة(٦)، ونحوِهما.

---

(١) هو محمد بن سيرين البصري.

(٢) وقع في المخطوطة بدل (أُناس) هكذا: (لُولس). وهو تحريف.

(٣) جاء في المخطوطة و «فتح المغيث» ص ٤٧٩، والإعلان بالتوبيخ» ص ١٦٣، هنا بلفظ (متبوعهم)، من غير ياء، وجاء فيما بعدها فيه الياءُ.

(٤) عبارتهما هكذا: (وغيرُ الصحابة من المتبوعين أكثرُهم ثقات).

(٥) هو الحارث بن عبد الله الهَمْداني الكوفي الأعور، صاحب سيدنا علي رضي الله عنه، مات سنة ٦٥. انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» للذهبي ١: ٤٣٥ ـ ٤٣٧، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٢: ١٤٥ ـ ١٤٧.

(٦) هو عاصم بن ضَمْرة السَّلُولي الكوفي، صاحب سيدنا علي رضي الله عنه، مات سنة ٧٤. ووقع في «تهذيب التهذيب» ٥: ٤٥، و «خلاصة الخزرجي» جميعاً هكذا: «قال خليفة بن خيّاط: مات في خلافة بِشْر بن مروان سنة أربع وسبعين ومئة». انتهى. ولفظ (ومئة) مزيد خطأً من كاتب نسخة «تهذيب التهذيب»، وقد وقع فيه الخزرجي في «الخلاصة»!

ثم تابعهما مُحَقِّقا كتاب «الكاشف» للذهبي ٢: ٥٠، فلما قال الذهبي في ترجمته: «مات سنة ٧٤». علّقا عليه بقولهما: «أي ومئة» فأضافا إلى الصواب الغلط!! غافلين عن أنه من أصحاب سيدنا علي المتوفى سنة ٤٠ رضي الله عنه. وهو في «التقريب» لابن حجر مؤرخ هكذا: «مات سنة أربع وسبعين».

ثم هو في «تاريخ خليفة بن خياط» ص ٢٧٣ من الطبعة الثانية، مذكور في وفيات سنة ٧٥، فالظاهر أن الناقل الأول لوفاتِهِ عن هذا التاريخ، سَبَق نظره إلى وفيات ٧٤ فعدَّه فيها، سهوَ نظر! فتابعه عليه من جاء بعده!

و (ضَمْرَة) بفتح الضاد وسكون الميم وفتح الراء كما في «القاموس» وغيره،

نعم فيهم عِـدَّة من رؤوس أهل البِـدَع، من الخوارج، والشيعـة، والقَدَريَّة، نسأل الله العافية، كعبد الرحمن بن مُلْجَم[١]، والمختار بن أبـي عُبيد الكذَّاب[٢]، ومَعْبَدٍ الجُهَني[٣].

ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعةٌ من الضعفاء، من أوساط التابعين وصغارهم، ممن تُكلّم فيهم من قِبَلِ حفظهم، أو لبدعة فيهم، كعَطِيّة العَوْفي[٤]، وفَرْقَدٍ السَّبَخِي[٥]،

= وجاء في «المغنى في الضعفاء» للذهبـي ١ : ٣٢٠، مضبوطاً بالضمة على الميم، وهو خطأ، فاعرفه وتجنَّبه. وانظر ترجمة (عاصم بن ضَمْرَة) في «الميزان» ٢ : ٣٥٢ ـ ٣٥٣، و«تهذيب التهذيب» ٥ : ٤٥ ـ ٤٦.

(١) قال الذهبـي في «الميزان» ٣ : ٥٩٢ «عبد الرحمن بن مُلْجَم المُرادِي، ذاك المُعَثَّر الخارجي، ليس بأهل أن يُروَى عنه، وما أظنُّ له رواية، وكان عابداً قانتاً لله، لكنه خَتَم بشَرّ، فقتَل أميرَ المؤمنين علياً رضي الله عنه متقرباً إلى الله بدمِه بزعمِه! فقُتِل سنة ٤٠، نسأل الله العفو والعافية». وانظر ترجمته في «لسان الميزان» لابن حجر ٣ : ٤٣٩ ـ ٤٤٠. و«الأعلام» للزركلي ٤ : ١١٤.

(٢) قال الذهبـي في «الميزان» ٤ : ٨٠ «المختار بن أبـي عُبَيد الثَّقفي الكذَّاب. لا ينبغي أن يُروَى عنه شيء لأنه ضال مضل، كان يزعم أن جبرائيل عليه السلام ينزل عليه، وهو شرٌّ من الحَجّاج أو مثلُه». انتهى. وقتل سنة ٦٧، انظر ترجمته في «لسان الميزان» ٦ : ٦ ـ ٧، و«الأعلام» للزركلي ٨ : ٧٠.

(٣) قال الذهبـي في «الميزان» ٤ : ١٤١ «مَعْبَد الجُهَني ـ البصري ـ، تابعي، صدوق في نفسه، لكنه سَنَّ سُنَّةً سيئة، فكان أوَّلَ من تكلَّم بالقَدَر، ونَهى الحسَنُ ـ البصريُّ ـ عن مجالسته، وقال: هو ضال مضل»... ، انتهى. وقُتل سنة ٨٠، وانظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٤) هو عطية بن سعد العَوْفي الكوفي: مات سنة ١١١، له ترجمة في الميزان» ٣ : ٧٩ ـ ٨٠، و«تهذيب التهذيب» ٧ : ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٥) هو أحد زُهّاد البصرة، مات سنة ١٣١. له ترجمة في «الميزان» ٤ : ٣٤٥ ـ ٣٤٦، و«تهذيب التهذيب» ٨ : ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

وجابرِ الجُعْفِي[١]، وأبـي هارون العَبْدي[٢].

فلما كان عند انقراض عامّةِ التابعين في حدود الخمسين ومئة، تكلّم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف.

٣ ــ فقال أبو حنيفة: ما رأيتُ أكذبَ من جابر الجُعْفي.

٤ ــ وضعَّف الأعمشُ جماعةً، ووثّق آخرين[٣].

٥ ــ وانتَقَدَ الرجالَ شعبةُ،

٦ ــ ومالكٌ.

فنشرعُ الآن بتسميةِ من كان إذا تكلّم في الرجال قُبِلَ قولُه، ورُجِعَ إلى نَقْدِه، ونَسُوقُ من يسَّر الله تعالى منهم، على الطبقات والأزمنة، والله الموفق للسّداد بمَنِّه.

الطبقة الأولى

٥ ــ (الرقم مكرر لتقدُّم ذكرِهِ) شُعْبة بن الحجَّاج العَتَكي.

٧ ــ وأبو عَمْرو الأوزاعي[٤].

٨ ــ ومَعْمَر بن راشد.

٩ ــ وهشام الدَّسْتَوائي.

١٠ ــ وأبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن أبـي ذِئب.

١١ ــ وسعيد بن أبـي عَرُوبة.

---

(١) هو جابر بن يزيد الجُعْفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، مات سنة ١٦٧. له ترجمة مطوّلة في «الميزان» ١: ٣٧٩ ــ ٣٨٤، و«تهذيب التهذيب» ٢: ٤٦ ــ ٥١.

(٢) هو عُمَارة بن جُوَيْن أبو هارون العَبْدي البصري، مات سنة ١٣٤، له ترجمة في «الميزان» ٣: ١٧٣ ــ ١٧٤، و«تهذيب التهذيب» ٧: ٤١٢ ــ ٤١٤.

(٣) اسم الأعمش: سليمان بن مِهران الكوفي. والأعمش لقب له.

(٤) هو عبد الرحمن بن عَمْرو بن يُحْمِد ــ بوزن يُكرِم ــ الدمشقي ويُحرَّف إلى محمَّد.

١٢ ــ وسفيان الثوري.

١٣ ــ وعبد العزيز بن أبـي سَلمَة، الماجِشُون[١].

٦ ــ (الرقم مكرر لتقدُّم ذكرِهِ) ومالك بن أنس الأصبَحي.

١٤ ــ والليث بن سَعْد الفَهْمي.

١٥ ــ وزائدة بن قُدَامة الثّقَفي.

١٦ ــ وحَمّاد بن سَلمَة.

١٧ ــ وحَمَّاد بن زيد.

١٨ ــ وإبراهيم بن طَهْمَان.

١٩ ــ وسعيد بن عبد العزيز التَّنُوخي.

٢٠ ــ وإسرائيل بن يُونُس.

٢١ ــ وسليمان بن بلال.

٢٢ ــ وشُعَيب بن أبـي حَمْزة.

٢٣ ــ وعَمْرو بن الحارث.

٢٤ ــ وأبو حمزة السُّكّري محمد بن ميمون.

٢٥ ــ ومِسْعَر بن كِدَام.

٢٦ ــ وأبو عَوانة الوضاح بن عبد الله.

٢٧ ــ ووُهَيب بن خالد.

٢٨ ــ ويحيى بن أيوب الغافقي.

٢٩ ــ ووَرْقاء بن عُمَر اليَشْكُري[٢].

٣٠ ــ وعَبْثَر بن القاسم.

٣١ ــ وزُهَير بن معاوية.

---

(١) بكسر الجيم وضمها وفتحها مثلث، كما قاله الزبيدي في «تاج العروس» ٤ : ٣٤٨، وهو لَقَبٌ، ومعرَّبٌ: ماهْ كُونْ، ومعناه: يُشبهُ القمرَ بحُمرة وجنتيه.

(٢) وقع في المخطوطة: (و ورقان عمر اليشكري). وهو تحريف.

٣٢ ـ وأبو غسان محمد بن مُطَرِّف.

٣٣ ـ وشيبان النَّحْوي.

٣٤ ـ وعُبَيد الله بن عَمْرو الرَّقِّي[١].

٣٥ ـ وشَرِيك بن عبد الله القاضي.

٣٦ ـ والحسن بن صالح.

٣٧ ـ وفُلَيْح بن سُلَيْمان[٢].

الطبقة الثانية

٣٨ ـ عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المَرْوَزي.

٣٩ ـ وجَرير بن عبد الحميد.

٤٠ ـ وهُشَيم بن بَشير.

٤١ ـ وأبو إسحاق الفَزَاري إبراهيم بن محمد.

٤٢ ـ والمُعافَى بن عمران المَوْصِلي.

٤٣ ـ وبِشْر بن المُفَضَّل.

٤٤ ـ ومُعتَمِر بن سُلَيْمان التَّيْمي.

٤٥ ـ وعيسى بن يُونُس.

٤٦ ـ وسفيان بن عيينة.

٤٧ ـ وإسماعيل بن عُلَيَّة.

٤٨ ـ وعبد الله بن وهب.

٤٩ ـ ووكيع بن الجَرَّاح.

٥٠ ـ وأبو معاوية الضَّرير[٣].

---

(١) وقع في «تقريب التهذيب» ١ : ٥٣٧ : (عبيد الله بن عمر الرقي). وهو تحريف.

(٢) وقع في المخطوطة: (وقليح بن سلمان). وهو تحريف، صوابه كما أثبته.

(٣) هو محمد بن خَازم الكوفي بالخاء المعجمة.

٥١ ــ وبَقِيّة بن الوليد.

٥٢ ــ وإسماعيل بن عَيّاش.

٥٣ ــ وعبد الله بن إدريس.

٥٤ ــ ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

٥٥ ــ وإبراهيم بن سَعْد.

٥٦ ــ وحاتم بن إسماعيل.

٥٧ ــ وعبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي.

٥٨ ــ وعبد العزيز بن أبي حازم.

٥٩ ــ وفُضَيل بن عِيَاض.

٦٠ ــ وحفص بن غِيَاث.

٦١ ــ وإسحاق الأزْرَق.

٦٢ ــ وخالد بن عبد الله الطحَّان.

٦٣ ــ وأبو خالد الأحمر سُلَيمان بن حَيَّان.

٦٤ ــ وعبد الله بن نُمَير.

٦٥ ــ وعبد الواحد بن زياد.

٦٦ ــ وعَبّاد بن عَبّاد.

٦٧ ــ وعَبّاد بن العَوَّام.

٦٨ ــ وعبد الرحمن بن محمد المُحارِبي.

٦٩ ــ وعبد السلام بن حَرْب.

٧٠ ــ وعلي بن مُسْهِر قاضي المَوْصِل.

٧١ ــ وعَبْدة بن سُلَيمان الكِلابي.

٧٢ ــ وعَبِيدَة بن حُمَيد الحذَّاء.

٧٣ ــ وعبد الوارث بن سعيد.

٧٤ ــ ويزيد بن زُرَيع.

٧٥ ــ وأبو بكر بن عَيَّاش[1].

٧٦ ــ وعبد الوهاب الثقفي.

٧٧ ــ ومحمد بن جعفر، غُنْدَر[2].

٧٨ ــ والفضل بن موسى السِّيْناني.

٧٩ ــ وعمر بن علي المُقَدَّمي.

٨٠ ــ ومحمد بن فُضَيل.

٨١ ــ ومحمد بن سَلَمَة الحَرَّاني.

٨٢ ــ ومروان بن معاوية الفَزَاري.

٨٣ ــ ومعاذ بن معاذ العَنْبري.

٨٤ ــ والهِقْل بن زِياد الدمشقي.

٨٥ ــ ويحيى بن حمزة الحَضْرَمي.

٨٦ ــ ويحيى بن سعيد الأُمَوي.

٨٧ ــ ويحيى بن سعيد القَطّان.

٨٨ ــ وأبو أسامة حَمّاد بن أسامة.

٨٩ ــ ومحمد بن حرب الأبرش.

٩٠ ــ ومحمد بن أبـي عَدِي.

٩١ ــ ويزيد بن هارون.

---

(١) هو اسمُه، وبه ترجم في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«خلاصة الخزرجي» وغيرها.

(٢) قال في «القاموس»: بفتح الدال وضمها، يقال للمُبْرِم المُلِحّ: يا غُنْدَر، وهو لقَبُ محمد بن جعفر البصري، لأنه أكثر من السؤال في مجلس ابن جُرَيج، فقال له: يا غُنْدَر، فلَزِمه». انتهى. والغنادِرُ في المحدِّثين عَشَرة، ذكرهم الحافظ الذهبـي وفصَّلهم في «تذكرة الحفـاظ» ٣: ٩٦١ ــ ٩٦٤، في ترجمـة (غندر أبـي بكـر محمد بن جعفر البغدادي الورَّاق).

٩٢ ـ ويحيى بن يَمَان العِجْلي.

٩٣ ـ وأبو تُمَيْلَة يحيى بن واضح[1].

٩٤ ـ ومحمد بن بِشْر العَبْدي.

٩٥ ـ والنَّضْر بن شُمَيل.

وخلائقُ من أئمة هذا الشأن.

الطبقة الثالثة

٩٦ ـ عبد الرحمن بن مَهْدي، وكان هو ويحيى القطان المذكورُ قد انتَدَبا لنقدِ الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونُبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحَاه لا يكادُ ـ واللّهِ ـ يَنْدمِلُ جُرْحُه، ومن وثَّقاه فهو الحُجّةُ المقبول، ومن اختَلَفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونَزَل عن درجة الصحيح إلى الحَسَن، وقد وثَّقا خَلْقاً كثيراً، وضَعّفا آخَرين.

ومن هذه الطبقة من حُفّاظ الحديث:

٩٧ ـ أبو داود سُلَيمان بن داود الطَّيَالِسِي.

٩٨ ـ ويحيى بن آدم.

٩٩ ـ وحسين بن علي الجُعْفي.

١٠٠ ـ والخُرَيْبي[2].

١٠١ ـ ومَعْن بن عيسى القَزَّاز.

١٠٢ ـ ومكي بن إبراهيم.

---

(١) لفظ (تُمَيْلَة) بالتاء المثناة مصغراً. ووقع في المخطوطة: (أبو نميلة). وهو تحريف عما أثبته. ووقع في «تقريب التهذيب» لابن حجر ٢: ٣٥٩ (أبو ثُمَيْلَة) أي كُتب فيه بالثاء المثلثة! وهو غلط من كاتبه، فإن ابن حجر ضبطه فيه بقوله: «بمثناة مصغراً». انتهى.

(٢) هو عبد الله بن داود الخُرَيبي البصري ثم الكوفي.

١٠٣ ـ ووهب بن جرير.

١٠٤ ـ ويحيى بن أبي بُكَير.

١٠٥ ـ وعبد الرزاق بن هَمَّام.

١٠٦ ـ ومحمد بن إدريس الشافعي.

١٠٧ ـ وسعيد بن عامر الضُّبَعي.

١٠٨ ـ ومحمد بن يوسف الفِرْيابي[١].

١٠٩ ـ وأبو نُعَيم الفَضْل بن دُكَين.

١١٠ ـ وأبو عاصم النَّبِيل[٢].

١١١ ـ وحَجّاج بن محمد المِصِّيصي[٣].

١١٢ ـ ويونس بن محمد المؤدِّب.

١١٣ ـ والأسود بن عامر بنُ شاذان.

١١٤ ـ وحَبّان بن هلال.

١١٥ ـ وعَفّان بن مُسْلِم.

١١٦ ـ وأبو عبد الرحمن المُقْري[٤].

١١٧ ـ وعُبيد الله بن موسى.

---

(١) وقع في المخطوطة: (الفرياني). أي بالنون، وصوابه بالباء كما في «تقريب التهذيب».

(٢) هو الضحّاك بن مَخْلَد الشيباني البصري.

(٣) هكذا ضبطه السمعاني في «الأنساب». وقال الجوهري وصاحب «القاموس» وشارحه الحافظ الزبيدي في كتبهم: «مَصِيْصَة كسَفِينة بلد بالشام، ولا تُشَدَّد». وعلى هذا فهو المَصِيصي بفتح الميم، وكسر الصاد دون تشديد في باقيه. وضَبَطها ياقوت الحَمَوي في «معجم البلدان» بقوله: «بفتح الميم وبكسرها ـ لغتين ـ وبتشديد الصَّادِ الأولى». وضعَّفَ قولَ الجوهري والفارابي في ضبطها بتخفيف الصَّادَيْن. فهي تضبط بثلاثة أوجه.

(٤) هو عبد الله بن يزيد المخزومي المدني، من شيوخ مالك.

١١٨ ــ وحسين بن حفص الأصبهاني.

١١٩ ــ والحسن بن موسى الأشيب.

١٢٠ ــ والحسين بن محمد المَرُّوْذي.

١٢١ ــ وحَرَمي بن عُمَارة.

١٢٢ ــ وآدم بن أبي إياس.

١٢٣ ــ وأبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر.

١٢٤ ــ وسعيد بن أبي مريم.

١٢٥ ــ وأبو اليَمَان الحكم بن نافع.

١٢٦ ــ وسعيد بن سُليمان الواسطي.

١٢٧ ــ وسعيد بن عُفَير،

١٢٨ ــ وسعيد بن منصور، صاحب «السنن».

١٢٩ ــ والقَعْنَبِي[١].

١٣٠ ــ وسليمان بن حَرْب.

١٣١ ــ وأبو الوليد الطَّيَالِسي[٢].

١٣٢ ــ وأبو بكر الحُمَيدي[٣].

١٣٣ ــ وعَبْدانُ: عبدُ الله بن عثمان المَرْوَزي.

١٣٤ ــ وعبد الصمد بن عبد الوارث.

١٣٥ ــ وعلي بن الحسن بن شقيق.

١٣٦ ــ وعلي بن الحسين بن واقد.

١٣٧ ــ وعلي بن عَيَّاش.

---

(١) هو عبد الله بن مَسْلَمة القعنبي المدني ثم البصري ثم المكي، راوي «الموطأ» عن مالك.

(٢) هو هشام بن عبد الملك البصري.

(٣) هو عبد الله بن الزبير المكي.

١٣٨ ــ وعَمْرو بن عاصم.

١٣٩ ــ وعَمْرو عون.

١٤٠ ــ وقَبِيصَة بن عُقْبة.

١٤١ ــ وأبو أحمد محمد بن عبد الله الزُّبَيْري.

١٤٢ ــ وأبو النعمان محمد بن الفضل، عارِم[١].

١٤٣ ــ ومحمد بن عيسى بن الطباع.

١٤٤ ــ ومحمد بن المبارك الصُّوري.

١٤٥ ــ ومحمد بن كَثِير البَصْري.

١٤٦ ــ وأبو غَسّان مالك بن إسماعيل.

١٤٧ ــ ومروان بن محمد الطَّاطَرِي.

١٤٨ ــ ومُسْلِم بن إبراهيم.

١٤٩ ــ ومعاوية بن عمرو الأزْدي.

١٥٠ ــ ومُعَلًّى بن منصور الرازي الفقيه.

١٥١ ــ وأبو سَلَمة موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكي.

١٥٢ ــ وموسى بن داود الضَّبِّي قاضي الثَّغْر.

١٥٣ ــ وأبو النَّضْر هاشم بن القاسم.

١٥٤ ــ والهيثم بن جميل الحافظ.

١٥٥ ــ ويحيى بن حَسّان التِّنِّيسي.

١٥٦ ــ ويحيى بن حَمّاد.

١٥٧ ــ ويحيى بن صالح الوُحَاظِي.

١٥٨ ــ ويحيى بن كثير العَنْبَري.

١٥٩ ــ ويحيى بن يَعْلَى المُحَارِبي.

---

(١) لفظ (عارِم) لقبٌ له.

١٦٠ ــ ويعقوب بن إبراهيم بن سعد.

١٦١ ــ وأبو حَيْوَة شُرَيح بن يزيد الحِمْصِي.

١٦٢ ــ وأبو كامل مُظفَّر بن مُدْرِك.

١٦٣ ــ ويحيى بن يحيى النيسابوري.

١٦٤ ــ ويحيى بن عبد الله بن بُكَيْر.

١٦٥ ــ وعلي بن الجَعْد.

١٦٦ ــ وإسماعيل بن أبي أُوَيس.

وخَلْقٌ يَتعذَّرُ استقصاؤهم، ويُتعِبُ إحصاؤهم.

وفي هذا الوقت وقبلَه[1]: صُنِّفَتْ «المسانيد»، و«الجوامع»، و«السُّنَن»، وجُمِعَتْ كتبُ الجرح والتعديل والتاريخِ وغيرِ ذلك،

وبُيِّنَ حالُ من هو في الثقة والتثبُّتِ كالأُسْطوانة، ومن هو في الضعف واللِّين كالرَّيْحانة.

فمنهم: من هو العَدْلُ الحُجّة، كالشابِّ القويّ المُعَافَى.

ومنهم: من هو ثقة صدوق، كالشابِّ الصحيح المتوسِّط في القُوَّة.

ومنهم: من هو صدوقٌ أو لا بأسَ به، كالكَهْل المُعَافَى.

ومنهم: الصدوقُ الذي فيه لِين، كمن هو في عافِيَةٍ لكن يَوْجعَهُ رأسُه أو به دُمَّل.

ومنهم: الضعيف كالذي تَحَامَلَ ويَشهَدُ الجماعةَ محموماً، ولا يرمي جَنْبَه[2].

---

(١) يعني في حدود المئتين من الهجرة وأوائلِ المئة الثالثة منها.

(٢) يعني: لا يُلقي نفسَه في الفراش.

ومنهم: الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتّطبيب تُرجَى عافيتُه[١].

ومنهم: الساقطُ المتروك، كصاحب المَرَض الحادّ الخَطِر،

وآخَرُ: حالهُ كحالِ من سَقَطتْ قُوَّتُه، وأَشرفَ على التّلَف.

وآخر: من الهالكين، كالمُحتَضَر الذي يُنازِع.

وآخَرُ: من الكذّابين الدجّالين.

الطبقة الرابعة

فمن أئمة الجرح والتعديل، بعدَ من قدَّمنا:

١٦٧ ــ يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال عباسٌ الدُّوْري، وعثمان الدَّارِمي، وأبو حاتم، وطائفةٌ، وأجاب كلَّ واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثمَّ اختَلَفتْ آراؤه وعباراتُه في بعض الرجال، كما اختَلَفَتْ اجتهاداتُ الفقهاء المجتهدين، وصارَتْ لهم في المسألة أقوال.

١٦٨ ــ وكذلك أحمدُ بن حنبل، سأله جماعةٌ من تلامذته عن الرجال، وجوابُه بإنصاف واعتدال، ووَرَعٍ في المقال.

١٦٩ ــ وكذا تكلّم محمد بن سَعْد الحافظ، في كتاب «الطبقات» له بكلام جيد مقبول.

١٧٠ ــ وأبو خَيْثَمة زُهَيْر بن حَرْب[٢]، له كلام كثير، يأثُرُه عنه ولدُه أحمد في «تاريخه».

---

(١) وقع في المخطوطة: (وبالطبيب وترجى عافيته). والصواب كما أثبته.

(٢) وقع في المخطوطة: (وخيثمة زهير...) وقد سقط فيها لفظة (أبو).

١٧١ ــ وأبو جعفر عبد اللَّه بن محمد النُّفَيْلي، الذي قال فيه أبو داود لم أرَ أحفظَ منه.

١٧٢ ــ وعلي بن المَدِيني، صاحبُ التصانيف الفائقة، الذي يقول فيه البخاري: ما استَصغرتُ نفسي بين يَدَيْ أحد إلا بين يَدَي علي بن المديني.

١٧٣ ــ وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد اللَّه بن نُمَير، الحافظ أحَدُ الأعلام، الذي قال فيه أحمد بن حنبل؛ هو دُرَّةُ العراق، وقال فيه أحمد بن صالح المصري الحافظ: ما رأيتُ ببَغْدَادَ مثلَ أحمد بن حنبل[1]، ولا بالكوفة مثلَ ابن نُمَير، جامِعَيْنِ[2]، لم أرَ مثلَهما بالعراق.

١٧٤ ــ وأبو بكر بن أبي شيبة العَبْسِي الحافظ، صاحب «المصنَّف» و«المسنَد»، وكان آيةً في الحفظ، شُبِّهَ بأحمد بن حنبل في المعرفة.

١٧٥ ــ وأخوه عثمان، وهو دُونَه في الجلالة، وقد صَنّف «المسند» أيضاً.

١٧٦ ــ وعُبَيد اللَّه بن عمر القَواريري، الذي قال فيه صالحُ جَزَرَة[3]: هو أعلَمُ من رأيتُ بحديثِ أهل البصرة.

---

(١) جاء في المخطوطة هنا ــ وفي مواضع ستأتي ــ لفظ (بغداد) هكذا: (بغذاد)، أي بالذال المنقوطة في الأولى، وبالدال المهملة في الثانية، وهي لغة من عشر لغات في اسم هذه المدينة، أشهرُها: (بغداد) بمهملتين، فلذا أثبته لدفع الالتباس بأن المراد بهذا الاسم بلد آخر.

(٢) أي جامعين للفضائل والمزايا، وفي «تهذيب التهذيب» ٩:٢٨٣، في ترجمة (ابن نُمَير): «. . . ما رأيتُ بالعراق مثلَهما ولا أجمعَ منهما للعقل والدين ولكل شيء».

(٣) تقدَّمَتْ ترجمتُهُ وسبَبُ تلقيبِهِ بجَزَرة تعليقاً في رسالة السخاوي برقم ٧٤، وسيأتي هنا برقم ٣٦٩.

١٧٧ ـ وإسحاقُ بن راهُوْيَه الحنظلي الإمام.

١٧٨ ـ وأبو جعفر محمد بن عبد اللَّه بن عَمّار المَوْصِلي، حافظ المَوْصِل وله كلامٌ جَيِّد في الجرح والتعديل، وتصانيف.

١٧٩ ـ وأحمد بن صالح المِصْري، حافظ ديار مصر، وكان قليل المِثل، قد آذَى النسائيُّ نفسَه بكلامِهِ فيه.

١٨٠ ـ وهارون بن عبد اللَّه الحَمّال[١].

١٨١ ـ وعبد الرحمن بن إبراهيم، دُحَيْم القاضي[٢].

١٨٢ ـ وأبو عُبَيد القاسم بن سَلاَم، صاحب التصانيف.

١٨٣ ـ وإبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة الشامي الحافظ.

١٨٤ ـ وعَمْرو بن علي أبو حفص الفَلاَّس، وكان يُنظَّر بابن المديني.

١٨٥ ـ ومحمد بن مسعود العَجَمي، إمام أهل الثغور.

١٨٦ ـ ومحمد بن المِنْهال البَصْري الحافظ.

١٨٧ ـ وأحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي الحافظ.

١٨٨ ـ وأخوه يعقوب.

١٨٩ ـ وأبو مُصْعَب أحمد بن أبـي بكر الزُّهري الفقيه.

١٩٠ ـ وأحمد بن مَنِيع البَغَوي، صاحب «المسند».

١٩١ ـ وأبو ثَوْر إبراهيم بن خالد الكلبـي الإمام.

١٩٢ ـ وإبراهيم بن المنذر.

---

(١) في المخطوطة حاء صغيرة تحت الحاءِ في (الحمّال)، توكيداً لصحة ضبطه وكتابته.

(٢) لفظ (دُحَيم) لقب له. وفي «تهذيب التهذيب» ٦:١٣٢، في ترجمته: «قال ابن حبان: دُحَيْم تصغير دَحْمان، ودحمان بلغتهم: خبيث، وكان يكره أن يقال له: «دحيم».

١٩٣ ــ والدَّارِمي الحافظ[١].

١٩٤ ــ وإبراهيم بن موسى الرازي الحافظ الفَرَّاء.

١٩٥ ــ وإسحاق بن أبي إسرائيل الحافظ.

١٩٦ ــ ومَنِيع بن الفَرَج، فقيه أهل مصر.

١٩٧ ــ وأُمَيَّة بن بِسْطام الحافظ.

١٩٨ ــ وحَرْمَلة بن يحيى التُّجِيْبي.

١٩٩ ــ وخَلِيفة بن خَيّاط، شَبَابٌ العُصْفُري[٢].

٢٠٠ ــ وداود بن رُشَيد الهاشمي مولاهم.

٢٠١ ــ وداود بن عَمْرو الضَّبِّي.

٢٠٢ ــ وأبو تَوْبة الرَّبيع بن نافع الحَلَبي.

٢٠٣ ــ وسُرَيج بن يونس الحافظ العابد[٣].

٢٠٤ ــ وأبو الربيع سليمان بن داود الزَّهْرَاني.

٢٠٥ ــ وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ابنُ بنتِ شُرَحْبِيل. وكان يُذاكِرُ بثلاثِ مئةِ ألفِ حديث.

٢٠٦ ــ وسهل بن عثمان العَسْكري.

٢٠٧ ــ وصفوان بن صالح، مؤذِّن دمشق.

٢٠٨ ــ وأبو سعيد الأَشَجّ[٤].

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي، صاحبُ «السُّنَن»، وسيذكره المؤلف في الطبقة الخامسة مرةً ثانيةً باسمِهِ الصريح، الآتي برقم ٢٧٢. والله أعلم.

(٢) لفظ (شَبَاب) لقب لخليفة بن خياط العصفري. ولم يُذكَر سَبَبُ تلقيبه به، ووقع في المخطوطة هكذا: (وخليفة بن خياط وحباب العصفري). وهو تحريف صوابه كما أثبته.

(٣) وقع في المخطوطة هكذا: (وشريح بن يونس...). وهو تحريف صوابه كما أثبته.

(٤) هو عبد اللّه بن سعيد الكندي الكوفي.

٢٠٩ ــ وعبد اللَّه بن عُمَر[١].

٢١٠ ــ وأبو مَعْمَر المُقْعَد[٢].

٢١١ ــ وعبد اللَّه بن محمد المُسْنَدي أبو جعفر البخاري.

٢١٢ ــ وعبد الأعلى بن حماد النَّرْسِي.

٢١٣ ــ وأبو نصر عبد الملك التّمّار.

٢١٤ ــ وأبو قُدَامة عُبَيد اللَّه بن سعيد السَّرَخْسِي.

٢١٥ ــ وعُبَيد اللَّه بنِ معاذ العَنْبري[٣]

٢١٦ ــ وأبو نُعَيْم عُبَيد اللَّه بْن هشام الحَلَبي[٤].

٢١٧ ــ وعلي بن حُجر السَّعدي المَرْوَزي.

٢١٨ ــ وعلي بن بَحْر القَطّان.

٢١٩ ــ وعلي بن مسلم الطُّوسِي.

٢٢٠ ــ وعَمْرو بن زُرَارة النيسابوري.

٢٢١ ــ وعَمْرو بن محمد الناقد.

٢٢٢ ــ وعَمْرو بن عثمان الحِمْصي.

٢٢٣ ــ وقُتَيْبة بن سعيد البَغْلاني.

٢٢٤ ــ وكَثير بن عُبَيد، خطيب حِمْص.

٢٢٥ ــ ومحمد بن أَبَانٍ البَلْخِي الحافظ، مستملي وكيع.

٢٢٦ ــ ومحمد بن بَشّار، بُنْدار[٥].

---

(١) هو عبد اللَّه بن عمر بن عبد الرحمن الخطابي البصري.

(٢) هو عبد اللَّه بن عمرو بن أبي الحجاج التيمي المِنْقَري.

(٣) وقع في المخطوطة: (وعُبَيد اللَّه بن معاذ العبدي). وهو تحريف عما أثبته.

(٤) وقع في المخطوطة: (عبيد بن هشام...) من دون لفظ الجلالة. وهو سهو قلم.

(٥) بندار لقبٌ له، وهو بضم الباء، معرَّب، ومعناه الحافظ المكثر، ولُقِّبَ محمد بن بشار: بُنداراً، لأنه جَمَع حديث مالك. والبنادرة من المحدثين كثيرون، ذكر بعضَهم =

٢٢٧ ــ ومحمد بن أبـي بكر المُقَدَّمي.

٢٢٨ ــ ومحمد بن حُمَيد الرازي.

٢٢٩ ــ ومحمد بن رُمْح المصري.

٢٣٠ ــ ومحمد بن رافع القُشَيري.

٢٣١ ــ ومحمد بن سَلَمة المُرادي.

٢٣٢ ــ ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْدِي.

٢٣٣ ــ ومحمد بن الصَّبّاح الدُّولابـي.

٢٣٤ ــ ومحمد بن الصَّبّاح الجَرْجَرائي.

٢٣٥ ــ ومحمد بن عائذ الدمشقي.

٢٣٦ ــ ومحمد بن عَبّاد المكي.

٢٣٧ ــ ومحمد بن عبد العزيز بن أبـي رِزْمَة المَرْوَزي.

٢٣٨ ــ ومحمد بن عبد الملك بن أبـي الشَّوَارب.

٢٣٩ ــ ومحمد بن عَمْرو، زُنَيْج الرازي[١].

٢٤٠ ــ وأبو كُرَيب محمد بن العلاء الهَمْداني.

٢٤١ ــ ومحمد بن أبـي السَّرِي العَسْقَلاني.

٢٤٢ ــ ومحمد بن المُثَنَّى العَنَزِي.

٢٤٣ ــ ومحمد بن مُصَفَّى الحِمْصي.

٢٤٤ ــ ومحمد بن مُقاتِل المَرْوَزي.

٢٤٥ ــ ومحمد بن مِهْران الجَمّال الرازي[٢].

٢٤٦ ــ ومحمد بن يحيـى القُطَعِي.

= الحافظ الزَّبيدي في «تاج العروس» ٣: ٦٠، ومحمد بن طاهر الفَتَّني في «المغني» ص ١١، واستوفاهم ذكراً: الحافظ ابن ماكولا في كتابه «الإكمال» ١: ٣٥٦ ــ ٣٥٩.

(١) زُنَيْج بالتصغير كزُبَيْر، لقبٌ له، ولم أقف على سببه.

(٢) وقع في المخطوطة هكذا: (الحمال). أي من غير نقط. وصوابه: الجمّال بالجيم.

٢٤٧ ـ ومحمد بن يحيى العَدَني.

٢٤٨ ـ ومحمد بن يحيى بن فيَّاض الزِّمَّاني.

٢٤٩ ـ وأبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي.

٢٥٠ ـ ومسدَّد بن مُسَرْهَد.

٢٥١ ـ ونَصْر بن علي الجَهْضَمي.

٢٥٢ ـ ونُعَيم بن حَمَّاد الخُزاعي.

٢٥٣ ـ وهارون بن سعيد الأيْلي.

٢٥٤ ـ وهارون بن معروف المَرْوَزي، ثم البغدادي.

٢٥٥ ـ وهُدْبَة بن خالد القَيْسي.

٢٥٦ ـ وهشام بن عَمَّار الدمشقي.

٢٥٧ ـ وهشام بن عبد الملك اليَزَني.

٢٥٨ ـ وهشام بن خالد الأزرق.

٢٥٩ ـ وهَنَّاد بن السَّري.

٢٦٠ ـ وأبو هَمَّام الوليدُ بن شُجَاع.

٢٦١ ـ ووهب بن بَقِية الواسطي.

٢٦٢ ـ ويحيى بن أكثم القاضي.

٢٦٣ ـ ويحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني.

٢٦٤ ـ ويحيى بن موسى، خَتٌّ[١].

٢٦٥ ـ ويزيد بن مَوْهَب الرَّمْلي[٢].

٢٦٦ ـ ويزيد بن عبد ربه الزُّبَيْدي الجُرْجُسِيّ.

٢٦٧ ـ ويعقوب بن حميد بن كاسِب.

---

(١) لفظ (خَتّ) لقبٌ ليحيى بن موسى البلخي شيخ البخاري. قال أبو علي الجَيّاني: (خَتٌّ) لقب أبيه موسى. ولُقِّب يحيى بخَتٍّ، لأنها كلمة كانت تجري على لسانه.

(٢) هو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن مَوْهَب، بفتح الميم والهاء.

٢٦٨ ــ ويوسف بن موسى القَطّان.

٢٦٩ ــ وإبراهيم بن سَعِيد الجوهري.

وخلقٌ سواهم.

الطبقة الخامسة

٢٧٠ ــ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري.

٢٧١ ــ ومحمد بن يحيى الذُّهْلي.

٢٧٢ ــ وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السَّمَرْقَندي.

٢٧٣ ــ وإسحاق بن منصور، الكَوْسَج[١].

٢٧٤ ــ وإسحاق بن البُهْلول[٢].

٢٧٥ ــ ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمي[٣].

٢٧٦ ــ وأحمد بن الفُرات الرازي.

٢٧٧ ــ ومحمد بن عبد الرحيم، صاعِقَةُ، البغدادي[٤].

٢٧٨ ــ ويعقوب بن شيبة السَّدُوسي.

٢٧٩ ــ وأبو زُرْعَة عُبَيد الله بن عبد الكريم الرازي.

٢٨٠ ــ وابنُ خاله أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي[٥].

---

(١) لقبٌ له.

(٢) هو إسحاق بن البُهلول بن حسان التنوخي الأنباري. له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٥١٨.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عَمّار الأزدي الغامدي البغدادي المُخَرِّمي نزيل الموصل. ويَشتبه بسَمِيِّه: محمد بن عبد الله بن المبارك القرشي المُخَرِّمي البغدادي المدائني. قاضي حلوان. فكل منهما المُخرِّمي، وكل منهما أبو جعفر، وكلاهما من طبقة واحدة تقريباً. انظر ترجمتهما في «تهذيب التهذيب» ٩: ٢٦٥ و ٢٧٢.

(٤) صاعقة: لقبٌ له، لُقِّب به لجودة حفظه.

(٥) فأبو زُرْعَة: ابنُ عَمَّةِ أبـي حاتم، لا عَمُّهُ كما وقع في كتاب «بحوث في تدوين السنة» للدكتور أكرم العمري ص ١٢٠ من الطبعة الثانية.

٢٨١ ــ ومحمد بن مُسْلِم بن وارَة.

٢٨٢ ــ وأبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي الجُوْزجَاني، وهو ممن يُبالِغُ في الجَرْح.

٢٨٣ ــ وعباس بن محمد الدُّوْري.

٢٨٤ ــ ومحمد بن إسحاق الصَّاغاني.

٢٨٥ ــ وأحمد بن سيّار المَرْوَزي، وكان يُشبَّه في عصره بابن المبارك علماً وعملاً.

٢٨٦ ــ وأبو الحسن أحمد بن عبد اللّه بن صالح العِجْلي، الحافظ نزيلُ المَغْرِب.

٢٨٧ ــ وسليمان بن سيف أبو داود الحَرَّاني، حافظ حَرَّان.

٢٨٨ ــ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، حافظ البصرة.

٢٨٩ ــ وأبو الحسين مسلم بن الحَجّاج القُشَيري، حافظ نيسابور.

٢٩٠ ــ ويعقوب بن سفيان الفَسَوِي، حافظ فارس.

٢٩١ ــ وأبو زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو النَّصْرِي، حافظ دمشق.

٢٩٢ ــ وعثمان بن سعيد الدارمي، حافظ هَرَاة.

٢٩٣ ــ ومحمد بن عَوْف الطائي، حافظ حِمْص.

٢٩٤ ــ ومحمد بن عبد اللّه بن عبد الرحيم بن البَرْقي، حافظ مصر، وله مصنّف في الرجال.

٢٩٥ ــ وأحمد بن سِنَان القطان، حافظ واسط.

٢٩٦ ــ وأبو الفضل أحمد بن مُلاعِب، من حُفاظ بغداد.

٢٩٧ ــ وأبو بكر أحمد بن أبـي خَيْثَمة، صاحبُ «التاريخ».

٢٩٨ ــ وإبراهيم بن إسحاق الحَرْبـي، الإمام صاحب التصانيف.

٢٩٩ ــ وإسماعيل بن إسحاق القاضي، أحَدُ الأعلام.

٣٠٠ ــ وإبراهيم بن أُوْرمَة الأصبهَاني الحافظ.

٣٠١ ــ وأحمد بن الأزهر النيسابوري.
٣٠٢ ــ وأحمد بن حفص السُّلَمي.
٣٠٣ ــ وأحمد بن سعيد الدارمي.
٣٠٤ ــ وأبو بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأَثْرَم.
٣٠٥ ــ وأبو بكر أحمد بن محمد المَرُّوذِي.
٣٠٦ ــ وأحمد بن يوسف السُّلَمي.
٣٠٧ ــ وإبراهيم بن عبد الله بن أبـي شيبة العَبْسي.
٣٠٨ ــ والحسن بن علي الحُلْواني.
٣٠٩ ــ والحسن بن محمد الزعفراني.
٣١٠ ــ والحسن بن الصبّاح البزَّار.
٣١١ ــ والحسن بن أبـي الربيع الجُرْجاني.
٣١٢ ــ والحسن بن شُجَاع البَلْخي الحافظ.
٣١٣ ــ وحُمَيد بن زَنْجُويه الحافظ.
٣١٤ ــ وخُشَيش بن أَصْرَم النَّسَائي.
٣١٥ ــ والربيع بن سُلَيمان المُرادِي.
٣١٦ ــ ورجاء بن مُرجّى السمرقندي.
٣١٧ ــ والزُّبَير بن بكار النسّابة.
٣١٨ ــ وزكريا بن يحيـى البَلْخي اللؤلؤي.
٣١٩ ــ وزيد بن أَخْزَم الطّائي[١].
٣٢٠ ــ وسَلَمة بن شَبِيب المِسْمَعي.
٣٢١ ــ والعباس بن عبد العظيم العنبري.
٣٢٢ ــ وأبو بكر عبد الله بن أبـي الدنيا القرشي.

---

(١) وقع في المخطوطة: (أحزم). وهو تحريف، صوابه: أخزم، بمعجمتين.

٣٢٣ ـ وعبد الملك بن شعيب بن الليث الفَهْمي.

٣٢٤ ـ وعبد الرحمن بن عُمَر، رُسْتَهْ(١).

٣٢٥ ـ وأبو قِلابة عبد الملك بن محمد الرَّقَاشي.

٣٢٦ ـ وعثمان بن عبد الله بن خُرَّزَاذ.

٣٢٧ ـ وعُمَر بن شَبَّة النُّمَيري.

٣٢٨ ـ وعَمْرو بن منصور النَّسائي(٢).

٣٢٩ ـ وعيسى بن شاذَان البَصْري الحافظ.

٣٣٠ ـ والفضل بن سَهْل الأعرج.

٣٣١ ـ وأبو أُميَّة محمد بن إبراهيم الطَّرَسُوسي.

٣٣٢ ـ وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السُّلَمي الترمذي.

٣٣٣ ـ ومحمد بن الحسين بن إشْكاب.

٣٣٤ ـ ويحيى بن حكيم المُقَوِّم الحافظ.

٣٣٥ ـ ويونس بن عبد الأعلى.

٣٣٦ ـ وعَبْدُ بنُ حُمَيد الكِسِّي(٣).

٣٣٧ ـ ومحمد بن أسلم الطُّوسي.

٣٣٨ ـ ومحمد بن عبد الله بن سَنْجَر الجُرْجاني.

---

(١) لقبٌ له. ومعناه بالفارسية: النباتُ من القمح وغيره في ابتدائه.

(٢) وقع في المخطوطة: (عمر بن منصور...). وهو تحريف، صوابه: عَمْرو بالواو.

(٣) قال ابن الأثير في «اللباب»: «بكسر أوله وتشديد السين المهملة، نسبة إلى مدينة بما وراء النهر عند سمرقند بقرب نَخْشَب، ويقولها من لا علم عنده: كَشّ بفتح الكاف وبالشين المعجمة. وكَشّ: قرية على ثلاثة فراسخ من جُرْجان. والكَجِّي نسبة إلى الكَجّ وهو الجِصُّ». انتهى.

وإلى كل من هذه الثلاثة يُنسَب علماء ذكرهم صاحب «اللباب». وأما ذاك الشيء العورة فهو بضم الكاف كما في «القاموس» وشرحه.

٣٣٩ ــ ومحمد بن يحيى الإسفرايني، حَيُّوْيَه الحافظ[١].

٣٤٠ ــ وأبو الحسين أحمد بن سُليمان الرُّهاوي.

٣٤١ ــ وأحمد بن منصور الرَّمَادِي.

٣٤٢ ــ وأحمد بن منصور، زَاج المَرْوَزي[٢].

٣٤٣ ــ وإبراهيم بن هانىء النيسابوري الحافظ العابد.

٣٤٤ ــ وإسماعيل بن عبد الله، سَمُّوْيَه[٣]، قال أبو نُعَيم: كان من الحفاظ والفقهاء.

٣٤٥ ــ وبَكّار بن قُتَيْبَة القاضي.

٣٤٦ ــ وحَرْب بن إسماعيل الكِرْمَاني.

٣٤٧ ــ وفَضْلَك بن العباس الرازي الحافظ[٤].

٣٤٨ ــ ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم المصري، أَحَدُ الأعلام.

٣٤٩ ــ ومحمد بن يحيى بن كثير الحَرَّاني الحافظ، لُـؤْلُـؤ.

٣٥٠ ــ وأبو عُبَيد الله معاوية بن صالح الأشعري الحافظ[٥].

٣٥١ ــ وأحمد بن حازم بن أبـي غَرَزَة الغِفاري الحافظ.

---

(١) حَيُّوْيَه: لقبٌ له، وهو في الأصل لقب لوالده: يحيى. كما في «الإكمال» لابن ماكولا ٢ : ٣٦٠ و«تذكرة الحفاظ» للذهبـي ٢ : ٥٥٤.

(٢) زاج، بالزاي المنقوطة: لقب له. ووقع في المخطوطة: (راج). وهو تحريف.

(٣) سَمُّويه لقبٌ له.

(٤) الكاف في لغة العجم أداة تصغير، قال الحافظ الذهبـي في «مشتبه النسبة» ٢ : ٤٦٩، في ترجمة (عليّ بن سعيد الرازي) الآتي برقم ٣٨٨: «يُعرَفُ بعَلِيَّك، والكاف في لغة العجم حَرْفُ التصغير». انتهى. فيقولون: من هذا الباب: جَعْفَرَك، حُسَينَك، عبدَك، عَلِيَّك، نَصْرَك، وأمثالَها. والكافُ ساكنةٌ دائماً. وانظر: «الإكمال» لابن مـاكولا ٦ : ٢٦١.

(٥) كنيته: أبو عُبَيد الله، بالتصغير. ووقع في «تقريب التهذيب» ٢ : ٢٥٩ (أبو عبد الله). وهو تحريف.

٣٥٢ ــ والقاضي أحمد بن محمد بن عيسى البِرْتي الحافظ.
٣٥٣ ــ وحنبل بن إسحاق الشيباني، صاحب «التاريخ».
٣٥٤ ــ وعبد اللّٰه بن حَمّاد الآمُلِي الحافظ.
٣٥٥ ــ ويوسف بن سعيد بن مسلم المَصِيْصِي أحد الجهابذة[١].
٣٥٦ ــ وجعفر بن محمد بن أبي عثمان الطَّيَالسي الحافظ.
٣٥٧ ــ والحارث بن أبي أسامة التميمي صاحب «المسند».

وخلقٌ كثير لا يَحضُرني ذكرُهم، ربما كان يَجتمع في الرِّحلة منهم المئتانِ والثلاثُ مئة بالبلد الواحد، فأقلُّهم معرفةً كأحفظِ من في عصرنا[٢].

---

(١) تقدم ضبط (المصيصي) عند الترجمة ١١١.

(٢) هذا قولُ الحافظ الذهبي الإمامِ جَبَلِ الحفظ والمعرفة بالرجال والعلل. . .، وهو في القرن الثامن الذي كان يتمتع بجمهرة من كبار الأئمة الحفاظ الألمعيين، مثل شيخه ابن دقيق العيد، والحافظ الدمياطي، وتقي الدين السبكي، وابن تيمية، وابن سيد الناس، والبِرْزالي، والمِزِّي، وابن التركماني، والعلائي، والزيلعي، والتاج السبكي وابن كثير، وغيرهم.

إذا عرفتَ هذا عرفتَ ما يعنيه الذهبي هنا! وقد قال في كتابه «تذكرة الحفاظ» ٢:٦٢٧ ــ ٦٢٨، بعد فراغه من تراجم الطبقة التاسعة: وقد ذكر فيها ١٠٦ من الحفاظ الذين تتراوح وفياتهم بين حدود سنة ٢٥٠ ــ ٢٨٠، ما ملخصه:

«لقد كان في هذا العصر وما قاربه من أئمة الحديث النبوي خلق كثيـر، وما ذكرنا عِشرَهم هنا، وأكثرهم مذكورون في تاريخي ــ «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام» ــ.

فباللّٰه عليك يا شيخ، ارفُقْ بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظرَ الشَّزْر، ولا ترمُقَنَّهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدِّثي زماننا! ــ كان في القرن السابع والثامن ــ حاشا وكلا. وليس في كبار محدِّثي زماننا أحدٌ يَبلُغُ رتبةَ أولئك في المعرفة».

وقال الحافظ الذهبي أيضاً: في جزئه: «بيان زَغَل العلم والطلب» ص ١١، وهو يتحدث عن علم الحديث: «وكم من رجلٍ مشهور بالفقه والرأي في الزمن =

الطبقة السادسة

٣٥٨ ــ محمد بن نصر المَرْوَزِي الإمام.
٣٥٩ ــ وعبد اللَّه بن أحمد بن حنبل الشيباني الحافظ.
٣٦٠ ــ ومحمد بن إبراهيم البُوْشَنْجِي.
٣٦١ ــ ومحمد بن يزيد بن ماجَهْ القَزْويني(١).

= القديم، أفضلُ في الحديث من المتأخرين، وكم من رجلٍ من متكلِّمي القدماء أعرَفُ بالأثر من مَشْيَخَة ــ أي شيوخ ــ زماننا». انتهى كلام الذهبي، وهو من هو؟ وكانت وفاته في منتصف القرن الثامن، وفيه جمهرة من الحفاظ المشهورين، فما بالك بمحدِّثي زماننا بعد نحو سبعة قرون؟ وماذا يقال فيهم؟! وفيهم من يَرى نفسَه أنه فاق المتقدمين والمتأخرين؟!.

(١) لفظ (ماجَهْ) فارسي، والهاء فيه ساكنة في الوصل والوقف، كما ضبطه العلماء مثل ابن خَلِّكان وصاحبِ «القاموس» وشارِحِه وغيرِهم. وهذه الهاء فيه أصلية من بُنية الكلمة كأصالة هاء تَفِهٍ ونَزِهٍ، وتافِهٍ وفارِهٍ، وفقيهٍ ونَزِيهٍ، فلا يصح نقطها واعتبارها تاء تأنيث.

وما جرى عليه شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه اللَّه تعالى في «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، وفي تعليقه على «مسند الإمام أحمد»، من نقطِها واعتبارِها تاء تأنيث، ومن قوله في «مختصر السنن» ١ : ١٤، توجيهاً لإثباتها (ابن ماجة) بالتاء: «اعتمدنا أن هذه الأسماء قد صارت بالاستعمال عربيةً، فعُومِلَتْ معاملةَ غيرِها في التأنيث»: لا يُعوَّل عليه، ولا داعي له. وانظر كلام العلامة المعلِّمي في ختام مقدمته لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا ١ : ٦٠، ففيه تعريضٌ بصنيع الشيخ أحمد شاكر رحمهما اللَّه تعالى.

وإسهابُ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه اللَّه تعالى، في آخر «سنن ابن ماجه» ٢ : ١٥٢٠ ــ ١٥٢٣، في نحو أربع صفحات، أوردَ فيها جملةَ المواضعِ التي جاء فيها (ابن ماجه) بالهاء، والمواضعِ التي جاء فيها (ابن ماجة) منقوطاً بالتاء، ثم تجويزُهُ الوجهين فيه استناداً لذلك: تطويلٌ لا قيمة له في مَهْيَع التحقيق العلمي، وليس هذا المبحثُ من بابَتِهِ، فلا يُلتفَتُ إليه. وهو من باب تَشْبِيخِ الصحيفة! وقد =

٣٦٢ ــ وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

٣٦٣ ــ وأبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب النسائي.

٣٦٤ ــ وعبد الرحمن بن يوسف بن خِراش البغدادي.

٣٦٥ ــ ومحمد بن وَضَّاح الأندلسي، حافظ قُرْطُبَة.

٣٦٦ ــ وبَقِيُّ بن مَخْلَد.

٣٦٧ ــ وقاسمُ بن محمد بن قاسم، الأندلسيَّانِ.

٣٦٨ ــ وأبو بكر أحمد بن عَمْرو بن أبـي عاصم، قاضي أصبَهان.

٣٦٩ ــ وأبو علي صالح بن محمد البغدادي، جَزَرَة، نزيلُ بُخارى[1].

٣٧٠ ــ وأبو علي الحسين بن محمد القَبّاني.

٣٧١ ــ وإبراهيم بن أبـي طالب.

٣٧٢ ــ ومحمد بن صالح، كِيْلَجَة[2].

٣٧٣ ــ ومحمد بن إبراهيم، مُرَبَّع، الأنماطي.

٣٧٤ ــ وأحمد بن سَلَمة، رفيقُ مُسْلِم[3].

٣٧٥ ــ وموسى بن هارون بن عبد الله البغدادي الحَمّال[4].

= قالوا: من أعظم البليّة تشيُّخُ الصَّحَفِيَّة. أي الذين تعلَّموا من الصَّحِيفة، ويقال أيضاً: من أعظم البليَّة تَشْيِيخُ الصَّحِيْفَة، أي جَعْلُها كالشيخ في الأخذِ عنها واعتمادِ ما جاء فيها! وتكون قد وقع فيها التحريفُ والتصحيفُ والبلايا والرزايا!

(١) كان حافظاً، صدوقاً ما أُخِذ عليه خطأ فيما حدَّث، وكان مشهوراً بالمزاح والدُّعابة، وسئل: لم لُقِّبتَ جَزَرة؟ فقال: قَدِم علينا عَمْرو بن زرارة، فحدثهم بحديث عبد الله بن بُسر أنه كانت له خَرَزة يَرقي بها المريض، وأنا غائب، فسألته عن الحديث وصحَّفتُه (جزرة) ــ يعني مداعبةً ــ فبقي علي هذا اللقب.

(٢) كِيْلَجة بكسر الكاف وفتح اللام لقبٌ له. وهو اسم مكيال معروف كما في «القاموس».

(٣) كان رفيق مسلم في الرحلة من نيسابور إلى بَلْخ وإلى البصرة.

(٤) وقع في المخطوطة: (... البغدادي بن الحمال). وهو تحريف.

٣٧٦ ــ وأبو بكر أحمد بن عَمْرو البَزَّار.

٣٧٧ ــ وأبو جعفر محمد بن عبد اللَّه بن سُلَيمان الحضرمي، مُطَيَّن[١].

٣٧٨ ــ وأبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شَيْبَة، وهو مع ضعفِه من أئمة هذا الشأن.

٣٧٩ ــ والحسن بن علي بن شَبِيب المَعْمَري.

٣٨٠ ــ والحسين بن محمد بن حاتم، عُبَيدُ العِجْلُ[٢].

٣٨١ ــ وعلي بن الحسين بن الجُنَيد الرازي.

٣٨٢ ــ وأبو مُعين الحسين بن الحسن الرازي.

٣٨٣ ــ وجعفر بن محمد الفِريابي القاضي.

٣٨٤ ــ وعَبْدَانُ الأهوازي[٣].

٣٨٥ ــ وأبو يَعْلَى المَوْصِلي[٤].

٣٨٦ ــ والحسن بن سفيان الشّيباني.

٣٨٧ ــ وأبو عثمان سعيد بن عَمْرو البَرْذَعي.

٣٨٨ ــ وعلي بن سعيد بن بشير الرازي[٥].

---

(١) مطيَّن بفتح الياء المشددة لقبٌ له، وسببُه أنه كان يلعب مع الصبيان في الماء فيُطيِّنون ظهره، فقال له أبو نُعَيم الفضل بن دُكَيْن: يا مطيَّن لم لا تحضر مجلسَ العلم؟ فلُقِّب بذلك.

(٢) لفظ (عُبَيدُ العِجْلُ) لقبٌ له على النعت ــ لا الإضافة ــ كما ضَبَطه في «القاموس» وابنُ الصلاح في إملاءاته على «مقدمته» في النوع ٥٢، انظر حاشية ص ٣٣٢ من طبعة شيخنا الطباخ، وقد غَلِط شيخنا في ضبطه في «المقدمة» نفسها في ص ٢١٢ في النوع ٢٨، ثم تابَعه أخي الدكتور نور الدين عتر في تحقيقه لها في النوع ٢٨ ص ٢٢٥، مع أنه نَقَل تعليقاً ضبط ابن الصلاح في ص ٣٠٨.

(٣) هو عبد اللَّه بن أحمد بن موسى الأهوازي، و (عبدان) لقبه.

(٤) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي.

(٥) ويُعرَف بعُلَيِّك. انظر التعليقة على الترجمة ٣٤٧.

٣٨٩ ــ وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد المَرْوَزي القاضي.

٣٩٠ ــ وأبو عَمْرو أحمد بن نصر النيسابوري، الخَفّاف الحافظ، وكان يَفِي بمذاكرة مئةِ ألفِ حديث، ويصومُ الدهر، حتى قال فيه السَّرَّاجُ: ما رأيتُ أحفظَ منه.

٣٩١ ــ وأبو مُسْلِم إبراهيم بن عبد اللّٰه الكَجِّي الحافظ[1]، وهو من الطبقة الماضية، لكنه تأخر جداً.

٣٩٢ ــ وإبراهيم بن مَعْقِل الحافظ، قاضي نَسَفَ وعالمُها، صنّف «المسنَد»، و«التفسير»، ولَقِي قُتَيبةَ ونحوَه.

٣٩٣ ــ والحافظ أسْلَم بن سَهْل الواسطي، بَحْشَل[2].

٣٩٤ ــ وأبو عبد الرحمن عبد اللّٰه بن أحمد بن أبي دَارَة المَرْوَزي، صاحب تلك «الأربعين»، وكان ذا رِحلةٍ وعُلُوّ، مات سنة خمسٍ وتسعين[3].

٣٩٥ ــ والحافظ عبد اللّٰه بن محمد بن علي البَلْخي.

٣٩٦ ــ والحافظ محمد بن أحمد بن أبي خَيْثَمة.

٣٩٧ ــ ومحمد بن أيوب بن الضُّرَيْسِ الرازي.

٣٩٨ ــ وأبو بكر محمد بن النضر بن سَلَمة الجارُودي النيسابوري الحافظ.

٣٩٩ ــ ويوسف بن يعقوب القاضي، صاحب «السنن الكبير».

٤٠٠ ــ وعبد اللّٰه بن محمد بن ناجِيَة البغدادي.

---

(١) انظر من أجل نسبته التعليقة على الترجمة ٣٣٦.

(٢) هذا لقب له. ووقع في «المغني» للفَتّني ص ٨: (بحشد). أي بالدال، وهو تحريف صوابه باللام. قال في «تاج العروس» ٣٢٢:٧ «البحشل: الغليظ الأسود من الرجال».

(٣) أي ومئتين. ووُضِعَ في المخطوطة فتحة فوق الراء من (دارَة)، إشارةً إلى صحة هذا الاسم وصحة ضبطه. وأنا لم أقف له بعدُ على ترجمة في المراجع القريبة مني.

٤٠١ ـ وأبو خليفة الفضل بن الحُبَاب الجُمَحِي.

وأمثالُ هؤلاء من أُولي الحفظ والمعرفة وعُلوِّ الرواية.

الطبقة السابعة

٤٠٢ ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة، إمام الأئمة.

٤٠٣ ـ وأبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي السَّرَّاج.

٤٠٤ ـ وأبو القاسم عبد اللَّه بن محمد البَغَوي.

٤٠٥ ـ وأبو بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي.

٤٠٦ ـ وإبراهيم بن يوسف الهِسِنْجَاني الرازي.

٤٠٧ ـ ومحمد بن العباس بن الأخْرَم الأصبهاني.

٤٠٨ ـ ومحمد بن يحيى بن مَنْدَه العَبْدي.

٤٠٩ ـ وجعفر بن أحمد بن نصر النّيسابوري.

٤١٠ ـ ومحمد بن المنذر الهَرَوي، شَكَّر[1].

٤١١ ـ وإسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجَنِيقي.

٤١٢ ـ وعبد اللَّه بن مُظَاهِر الأصبهاني، توفي شاباً طَرِيّاً، وكان قد حَفِظَ «المسنَد» كلّه.

٤١٣ ـ وعبد اللَّه بن محمد بن شِيْرُوْيَه النيسابوري الحافظ.

٤١٤ ـ وعبد اللَّه بن سُلَيمان أبو بكر بن أبـي داود السِّجِسْتاني.

٤١٥ ـ وأبو الحسن علي بن سَعِيد العسكري[2].

٤١٦ ـ وعِمران بن موسى بن مُجاشع الجُرجاني السَّخْتِياني.

---

(١) هذا لقبٌ له.

(٢) وقع في «تذكرة الحفاظ» للذهبـي ٢: ٧٤٩: (سعد) من غير ياء. وهو: (سعيد) بالياء في المخطوطة وفي (طبقات الحفاظ) للسيوطي ص ٣١٥، وفي «الأنساب» للسمعاني ٨: ٤٥٨، وفي «العبر» للذهبـي ٢: ١١٤، و«الشذرات» ٢: ٢٣٣.

٤١٧ ـ والقاسم بن زكريا البغدادي المطرِّز.

٤١٨ ـ وجعفر بن محمد بن موسى النيسابوري الأعرج.

٤١٩ ـ وزكريا بن يحيى السّاجي.

٤٢٠ ـ وأبو بكر محمد بن هارون الرُّويَاني.

٤٢١ ـ ويحيى بن زكريا النيسابوري الأعرج، عمُّ ابنِ حَيُّوْيَه النيسابوريِّ ثم المِصريِّ[١].

٤٢٢ ـ وعبد اللّه بن محمد بن وَهْب الدِّيْنَوَرِي الحافظ، وكان ضعيفاً.

٤٢٣ ـ وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الإمام.

٤٢٤ ـ وأبو جعفر محمد بن جَرِير الطَّبَري الإمام.

٤٢٥ ـ وأبو جعفر أحمد بن يحيى بن زُهَير التُّسْتَري.

٤٢٦ ـ وأبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد.

٤٢٧ ـ وأبو بِشْر محمد بن أحمد بن حَمّاد الدُّولابي الحافظ، وقد ضُعِّفَ، قال أبو الحسن الدارقطني: ما تبيّنَ من أمرِه إلا خير.

٤٢٨ ـ ومحمد بن الحسن بن قتيبة العَسْقَلاَني.

٤٢٩ ـ والوليد بن أبَانٍ الأصبهاني، صاحب «التفسير» و«المسند».

٤٣٠ ـ وأبو جعفر أحمد بن حَمْدان الحِيري، الحافظ المُجابُ الدعوة.

٤٣١ ـ وأبو جعفر أحمد بن عَمْرو الإلْبِيري الأندلسي.

٤٣٢ ـ وأبو بكر أحمد بن هارون الخَلَّال، الفقيه صاحب التصانيف.

٤٣٣ ـ وعبد اللّه بن محمود السَّعْدي، محدِّث مَرْو.

٤٣٤ ـ وأبو حفص عمر بن محمد بن بُجَيْر الهَمَذاني[٢]، محدِّث سمرقند.

---

(١) ابنُ أخيه هو: أبو الحسن محمد بن عبد اللّه بن حيويه صاحب النسائي. كما في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٧٤٤، في ترجمة عمه: يحيى بن زكريا بن يحيى النيسابوري الأعرج.

(٢) وقع في المخطوطة: (الهمداني). دون نقط للدال. وصوابه: (الهَمَذاني) بالمعجمة.

٤٣٥ ــ وأبو بكر محمد بن سُلَيمان الباغَنْدِي.
٤٣٦ ــ وأبو قريش محمد بن جمعة القُهِسْتاني.
٤٣٧ ــ وأبو بكر أحمد بن علي بن شَهْرَيار الرازي ثم النيسابوري، صاحب التصانيف.
٤٣٨ ــ ومحمد بن المسيَّب الأَرْغِيَاني النيسابوري.
٤٣٩ ــ ومحمد بن عقيل بن الأزهر أبو عبد اللّٰه البَلْخي.
٤٤٠ ــ وأبو عَوَانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني.
٤٤١ ــ وأبو الحَسَن محمد بن أحمد بن زُهَير الطُّوسي(١).
٤٤٢ ــ وأبو محمد عبد اللّٰه بن علي بن الجارود النيسابوري.
٤٤٣ ــ وأبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر الحَرَّاني.
٤٤٤ ــ وأبو الحسن أحمد بن عُمَير بن جَوْصا الدمشقي.
٤٤٥ ــ وأبو بكر عبد اللّٰه بن محمد بن مسلم الإسفرايني.

وخلقٌ سِواهم، مثلُهم أو دُونَهم في الحفظ، بالحرمين والشام والعراق وخراسان والجبال وما وراءَ النهر والمغرِب والأندلس وأذْرَبِيجان والجزيرة.

الطبقة الثامنة

٤٤٦ ــ أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن بن الشَّرْقي النيسابوري أحد الأعلام.
٤٤٧ ــ وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سَلَامة الطَّحَاوي، محدِّثُ الحنفية وعالمهم.
٤٤٨ ــ وأبو حامد أحمد بن حمدون الأعمشيّ النيسابوري الحافظ.

---

(١) وقع في المخطوطة: (أبو الحُسَين) أي بياء. والذي في «العِبَر» للمؤلف ٢ : ١٧١، و «الشذرات» لابن العماد ٢ : ٢٧٦ هكذا: (أبو الحَسَن). فأثبته.

٤٤٩ ــ ومحمد بن عبد اللّٰه بن عبد السلام الحافظ، مكحول البَيْروتي[١].
٤٥٠ ــ وأبو جعفر محمد بن عَمْرو العُقَيلي، مؤلف كتاب «الضعفاء».
٤٥١ ــ وأبو عُمَر أحمد بن خالد بن الجَبّاب القرطبي[٢].
٤٥٢ ــ والحافظ أبو الفضل محمَّد بنِ أبي الحُسَين الهَرَوي الشهيد[٣].
٤٥٣ ــ وأبو طالب أحمد بن نصر البغدادي.
٤٥٤ ــ وأبو نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عَدِيّ الأُسْتَراباذي.
٤٥٥ ــ وأبو بكر عبد اللّٰه بن محمد بن زياد النيسابوري، صاحب «الزيادات».
٤٥٦ ــ وأبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولي.
٤٥٧ ــ والحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمدِ بن إدريس الرازي، صاحبُ التصانيف.
٤٥٨ ــ والحافظ أبو بكر محمد بن بَرَكة، بَرْدَاعَس الحَلَبي[٤].

---

(١) مكحول لقبٌ له.

(٢) وقع في المخطوطة: (الحباب) أي بالحاء المهملة، وصوابه (الجَبّاب) بالجيم، نسبة إلى بيع الجِباب.

(٣) هو محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد الجارودي الهروي الشهيد. قتلته القرامطة على باب الكعبة سنة ٣١٧ رحمه اللّٰه تعالى.

(٤) كلمة (بَرْدَاعَس) لقبٌ له. ولم أر سببَ تلقيبه بذلك، وجاء في المخطوطةِ الأصلِ لَقَبُهُ هكذا: (برداعس)، أي بالعين المهملة دون ضبط عليها، وكذلك هو في عِدَّةِ نسخ مخطوطة موثوقة من كتاب «المقتنى في الكنى» للذهبي أيضاً.

وجاء في «معجم البلدان» لياقوت الحَمَوي في مادة (قِنَّسْرِين) ٤:١٨٦ طبعة أوربة، و٧:١٧٠ طبعة الخانجي بالقاهرة، و٤:٤٠٤ طبعة صادر في بيروت: (بَرْدَاعَس) مضبوطاً هكذا بالشكل والحركات، فتابعتُهُ إذْ لم أقف على من ضبطه بالعبارة. وهذا الضبطُ عادةً لا يُثْبَتُ إلا تبعاً لوجوده في الأصل المخطوط. وضُبِطَ =

= بالشَّكْل في نسخة «المغني في الضعفاء» للذهبي، التي هي بخط تلميذِهِ السَّفَاقِسِي هكذا: بَرْداعِسٍ. أي بكسر العين وتنوينِ السين، فاللّه أعلم.

وجاء (برداعس)، أي بالعين المهملة دون ضبط، في ترجمته في «الوافي بالوفَيَات» للصَّفَدي ٢٤٧:٢، وفي كتاب «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لشيخنا العلامة محمد راغب الطباخ رحمه اللّه تعالى ٤ : ٢١، وقد نَقَل فيه ترجمته عن «تاريخ الإسلام» للذهبي. عن «مختصره» لابن المُلاَّ الحلبي.

وجاء في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٨٢٧:٣ من الطبعة الثالثة، و«العِبَر» ٢٠٨:٢ للذهبي، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٣٤٤ هكذا: (برداغس)، أي بالغين المعجمة المنقوطة، وهو مخالف لما جاء في المصادر السابقة الذكر، ووقع في «الميزان» للذهبي ٣ : ٤٨٩، و«لسان الميزان» لابن حجر ٥ : ٩١ هكذا: (محمد بن بَرَكة بن ذاعر...). ولفظُ (بن ذاعر) فيهما: تحريفٌ عن (برداعس)، فهو فيهما بالعين المهملة أيضاً.

وضبطه الأستاذ فؤاد السيد محقق الجزء الثاني من «العِبَر» للذهبي ٢ :٢٠٨ شكلاً ثم عبارة بقوله: (برداغِس) بكسر الغين المعجمة، وأحال في ضبطه هذا إلى «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣ : ٤٤ من الطبعة الثانية. ولدى رجوعي لهذه الطبعة، رأيت مصححها علّق في الحاشية قولَه: «قال عبد الغني بن سعيد في «المؤتلِف والمختلِف»: وكان يُعرَف ببرداغس بكسر الغين المعجمة، واللّه أعلم». انتهى.

ولدى رجوعي أيضاً لكتاب عبد الغني بن سعيد الأزدي «المؤتلِف والمختلِف» ص ١٢، وجدتُ فيه قولَه: «وكان يعرف ببرداغس». انتهى. وليس فيه شيء من الضبط بالعبارة، إنما كتب المصحح له فوق الباء الثانية: صح، ووضع تحت الغين المعجمة كسرة. فتبيّن من هذا أنَّ الأزديَّ لم يضبطه في كتابه، على خلاف ما نَسَبه إليه مصحح «تذكرة الحفاظ»! وأنَّ هذا الضبطَ من المصحح لكتاب الأزدي، ثم رأيته مضبوطاً بالشكل (بَرْدَاغِس) في نسخةِ «لسان الميزان» المقروءة على الحافظ ابن حجر وعليها خَطُّه، فيُعتَمَدُ. واللّه أعلم.

ومعذرة من إطالة هذه التعليقة، فقد اقتضاها استيفاءُ المقام.

٤٥٩ ـ وأبو بكر محمد بن جعفر السامِري الخرائطي.
٤٦٠ ـ والقاضي أبو عبد اللّٰه الحسين بن إسماعيل المَحَاملي.
٤٦١ ـ وأبو عبد اللّٰه محمد بن يوسف بن بِشْر الهَرَوي الحافظ.
٤٦٢ ـ ومحمد بن إبراهيم بن حَيُّون الأندلسي.
٤٦٣ ـ وثابت بن حَزْم السَّرَقُسْطي.
٤٦٤ ـ وابنه قاسِم.
٤٦٥ ـ وأبو عثمان سعيد بن عثمان الأعناقي.
٤٦٦ ـ وأبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدَة الكوفي الشيعي.
٤٦٧ ـ وحسن بن سَعْد الكُتَامي القرطبي، صاحب بَقِيّ بن مَخْلَد.
٤٦٨ ـ وأبو عبد اللّٰه محمد بن مَخْلَد العطار الدُّوري.
٤٦٩ ـ والحافظ أبو بكر أحمد بن عَمْرو بن جابر الطحان، محدِّث الرَّمْلَة.
٤٧٠ ـ وأبو علي محمد بن أحمد بن عَمْرو اللُّـؤْلؤي، وكان قد قرأ «السنن» على أبـي داود للناس عشرين سنة.
٤٧١ ـ وأبو علي محمد بن سعيد الحرَّاني الحافظ، نزيل الرَّقَّة ومؤرِّخُها.
٤٧٢ ـ والحافظ أبو سعيد الهَيْثَم بن كُلَيب الشاشي.
٤٧٣ ـ والحافظ أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي.
٤٧٤ ـ والحافظ حفص بن عمر الأَرْدَبِيلي، صاحب أبـي حاتم.
٤٧٥ ـ وأبو عبد اللّٰه محمد بن عبد اللّٰه بن أحمد الأصبهاني الصفَّار، وكان راويةَ زمانه.
٤٧٦ ـ والحافظ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد الأعرابـي الصوفي.
٤٧٧ ـ وحافظ الأندلس قاسم بن أَصْبَغ بن محمد القرطبـي.
٤٧٨ ـ وخَيْثَمَة بن سليمان بن حَيْدَرَة الأطرابلسي، وكان ذا رِحلةٍ ومعرفة.

وطائفةٌ سوى من سَمَّيْتُ رحمهم اللّٰه ورضي عنهم.

الطبقة التاسعة

٤٧٩ ـ أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سَلْم التميمي الجِعَابي الحافظ[١].

٤٨٠ ـ وأبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي.

٤٨١ ـ وأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخْرَم الشيباني.

٤٨٢ ـ وأبو يعلى عبد المؤمن بن خَلَف النَّسَفي.

٤٨٣ ـ وأبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، مؤرخ مصر.

٤٨٤ ـ وأبو علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري.

٤٨٥ ـ والقاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم العسّال.

٤٨٦ ـ وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة، الذي قال ابنُ مَنْدَهْ: ما رأيتُ أحفظَ منه.

٤٨٧ ـ وأبو حاتم محمد بن حِبّان البُسْتي.

٤٨٨ ـ وأبو القاسم سُلَيمان بن أحمد اللَّخْمِي الطبراني.

٤٨٩ ـ وحمزة بن محمد الكِنَاني، حافظ مصر.

٤٩٠ ـ وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجَاني، مصنف «الكامل».

٤٩١ ـ وأبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجُرْجاني.

٤٩٢ ـ ووَهْب بن مَسَرَّة الأندلسي.

٤٩٣ ـ وأبو محمد الحسن بن محمد بن صالح السَّبِيعي.

---

(١) لفظ (الجِعَابِي) بالباء الموحدة، كما في «الأنساب» للسمعاني ٣: ٢٨٥، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣: ٩٢٥، وغير كتاب. ووقع في «مقدمة ابن الصلاح» ص ٢١٢ في النوع ٢٨ من طبعة شيخنا الطباخ: (الجعاني)، أي بالنون! ووقع مثلُه في ص ٢٢٥ ـ و ٣٧٥ من الطبعة التي حققها أخي الدكتور نور الدين عتر، وفي ص ٣٧٢ من طبعة دار الكتب المصرية التي حققتها بنت الشاطىء!.

٤٩٤ ـ وأبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ.

٤٩٥ ـ وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني.

٤٩٦ ـ وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسَرْجِسي النيسابوري، الإمامُ الذي «مسنده» في ألفٍ وثلاثِ مئةِ جزء.

٤٩٧ ـ وأبو الفتح محمد بن الحسين الأزْدي المَوْصِلي، وله مصنف في «الضعفاء» كبير جداً.

٤٩٨ ـ وأبو مسلم عبد الرحمن بن عبد الله بن مِهْران البغدادي الزاهد، وله مصنف كبير على المسند[1].

٤٩٩ ـ وأبو الحسين محمد بن المظفَّر البغدادي.

٥٠٠ ـ والحاكم أبو أحمد محمد بن النيسابوري، مصنف «الكُنَى».

ومن هذا الوقت تناقص الحفظ[2]، وقَلَّ الاعتناء بالآثار، ورَكَنَ العلماء إلى التقليد، وكان التشيُّعُ والاعتزال والبِدَع ظاهرةً بالعراق، لاستيلاء آل بُوَيْه ثَمَّ، وبمصر والشام والمغرب، لاستيلاء بني عُبَيد الباطِنيّة، نسأل الله العافية.

الطبقة العاشرة

٥٠١ ـ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وحيدُ عصره، وبه خُتِمَ معرفةُ العِلَل.

٥٠٢ ـ وأبو زُرْعَة أحمد بن الحسين الرازي الصغير.

٥٠٣ ـ وأبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين.

٥٠٤ ـ والمُعافَى بن زكريا الجَرِيري.

٥٠٥ ـ وأبو الفتح عبد الواحد بن محمد بن مَسْرُور البَلْخي.

٥٠٦ ـ وحُمَيد بن ثَوَابَة الأندلسي،

---

(١) أي على طريقة تأليف المسانيد، واسمه: «المسند».

(٢) يعني في أواخر المئة الرابعة من الهجرة.

٥٠٧ ــ وأبو عبد الملك أحمد بن محمد بن عبد البَرّ،

٥٠٨ ــ وقاسم بن مَسْعَدة،

٥٠٩ ــ وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حَزْم،

٥١٠ ــ وخالد بن سَعْد،

٥١١ ــ وعبد الله بن محمد الباجِي،

٥١٢ ــ وأبو بكر محمد بن السليم القاضي،

٥١٣ ــ وعبد الله بن محمد بن أخي رَبِيع[1]،

٥١٤ ــ وقاسم بن سَعْدان، الأندلسيُّون التسعةُ.

٥١٥ ــ وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مندَهْ العَبْدي.

٥١٦ ــ وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبِّيُّ الحاكم[2].

٥١٧ ــ وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مُفرِّج[3].

٥١٨ ــ وأبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن الباجي، الأندلسيّان.

وكانت السُّنَّةُ قائمةَ الدولة بالأندلس وبخراسان، وقَلَّ أمرُها وضَعُفَ بمصر والشام والمغرب، وبالعراق، وما ذاك إلا لظهور دولة الشِّيْعة والعُبَيْديّة، فللّـهِ الأمرُ جميعاً.

الطبقة الحادية عشرة

٥١٩ ــ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزْدي المصري.

٥٢٠ ــ وأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكَلاباذي.

---

(١) لفظ (ربيع) بالباء الموحدة، كما جاء في المخطوطة وغير كتاب من كتب تراجم علماء الأندلس، ومنها: «تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس» لابن الفَرَضي ١: ٢٦٢. ووقع في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٣: ٨٩١ بلفظ (رفيع) أي بالفاء أخت القاف. وهو تحريف.

(٢) هو الحاكم النيسابوري صاحب «المستدرك».

(٣) هو الأندلسي. كما سيأتي في الترجمة التالية.

٥٢١ ــ وأبو الفضل أحمد بن علي السُّلَيماني البخاري، صاحب التصانيف وعُمِّرَ ثلاثاً وتسعين سنة.

٥٢٢ ــ وتَمَّام بن محمد بن عبد الله الرازي، محدِّث دمشق.

٥٢٣ ــ وأبوبكر أحمد بن موسى بن مَرْدُوْيَه الأصبهاني.

٥٢٤ ــ وأبو المُطرِّف عبد الرحمن بن محمد بن فُطَيْس، قاضي قرطبة، وله «دلائل النبوة» في عشر مجلّدات، و«فضائل الصحابة والتابعين» في بضعة عشر مجلداً(١).

٥٢٥ ــ وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس البغدادي.

٥٢٦ ــ وأبو بكر أحمد بن محمد الخُوَارزمي البَرْقاني.

٥٢٧ ــ وأبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي.

٥٢٨ ــ وأبو العباس الوليد بن بكر العُمَري(٢).

٥٢٩ ــ وخَلَف بن القاسم بن سَهْل الأندلسي.

٥٣٠ ــ وأبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفَرَضي، مؤرِّخ الأندلس.

٥٣١ ــ وأبو حازم عُمَر بن أحمد بن إبراهيم العَبْدَوِي(٣) النيسابوري، وقد كَتَب عن عشرةٍ من شيوخه عشرةَ آلافِ جزء.

٥٣٢ ــ وأبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي.

---

(١) لفظ (عشر) الثاني سقط من المخطوطة.

(٢) وقع في المخطوطة: (الغمري). أي بنقطة على العين.. وصوابه: (العُمَري) من دون نقطة، وبضم العين وفتح الميم.

(٣) هكذا ينطق به اللغويون والنحاة، وينطق به المحدِّثون: (العَبْدُوْيِي)، كما في «الأنساب» للسمعاني، قال في «الأنساب» ٨:٣٥٣ «العَبْدَوِي: نسبة إلى (عَبْدَوَيْه) كما يقوله النحويون، والعَبْدُوْيِي: نسبة إلى (عَبْدُوْيَه) كما يقوله المحدِّثون».

٥٣٣ ــ وأبو الفضل علي بن الحسين الفلكي الهَمَذاني، مؤلف «الطبقات» في ألف جزء.

٥٣٤ ــ والحافظ خَلَف بن محمد الواسطي.

٥٣٥ ــ وأبو نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مصنف «الحِلية».

٥٣٦ ــ وابو القاسم حمزة بن يوسف السَهْمي الجُرجاني.

٥٣٧ ــ وأبو بكر أحمد بن علي بن مَنْجُوْيَه الأصبهاني.

٥٣٨ ــ وأبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الهَرَوي القَرَّاب[١].

٥٣٩ ــ وأبو الفضل محمد بن أحمد الجارُودي الهَرَوي.

٥٤٠ ــ وأبو ذَرّ عَبْدُ بنُ أحمد الهَرَوي المجاوِر[٢].

٥٤١ ــ وأبو سعيد محمد بن علي بن عَمْرو بن مَهْدي النقّاش.

٥٤٢ ــ وأبو بكر محمد بن إدريس بن محمد الجَرْجَرائي.

٥٤٣ ــ وأبو القاسم يحيى بن علي الحضرمي المصري ابن الطّحّان[٣].

٥٤٤ ــ وأبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللاَّلِكائي.

٥٤٥ ــ وأبو بكر محمد بن أبي علي الهَمَذاني الذَّكْوَاني.

---

(١) نسبة إلى عمل القِرَب.

(٢) أي المجـاور بمكة المكرمة، واسمُه كما جاء هنا: (عَبْدُ بن أحمد)، بدون لفظ الجلالة بعد (عبد)، كما أجمعت عليه مصادر ترجمته، ومنها «تذكرة الحفـاظ» للذهبي ٣:١١٠٣. ووقع في أول «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ١:٣، من طبعة بولاق المصرية الأميرية ثم غيرِها من الطبعات، منتهيةً بطبعة المطبعة السلفية التي قام على تصحيحها الأستاذ محب الدين الخطيب ١:٦، محرَّفاً هكذا: (أبو ذرّ عبد الله بن أحمد الهروي)، مرَّتين، وهو تحريف وتصحيف! فتجنَّبْه. ووقع هذا التحريفُ في اسمه أيضاً في «معجم البلدان» في مادة (شَبَابَة) ٣:٣١٧.

(٣) وقع في المخطوطة:(المصري بن الطحا ي)، هكذا بفراغ مكان حرف واحد، وكأنه: (الطحاوي). وهو تحريف، صوابه (ابن الطحّان)، بالنون بعد الألف، كما جاء في «الأعلام» للزركلي ٩:١٩٦.

٥٤٦ ــ وأبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفَخّار، عالم أهل قرطبة.

٥٤٧ ــ وأبو الحسن علي بن أحمد النُّعَيمي البصري، الحافظ الأديب.

٥٤٨ ــ وأبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله بن عِمْران الجَبَّان الدمشقي المِزِّي[1].

٥٤٩ ــ وأبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله المَعَافري الطَّلَمَنْكي.

٥٥٠ ــ وأبو الوليد يونس بن عبد الله بن مُغِيث، قاضي قرطبة. صاحب التصانيف.

٥٥١ ــ وأبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفِري النَّسَفي. وله مصنفات جَمّة.

٥٥٢ ــ وأبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري الصَّيرَفي. وطائفةٌ سواهم، لهم حفظٌ وفَهْم.

الطبقة الثانية عشرة

٥٥٣ ــ أبو عبد الله محمد بن علي الصُّوري، أحد الأعلام.

٥٥٤ ــ وأبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجْزي الحافظ.

٥٥٥ ــ وأبو محمد الحسن بن محمد الخلَّال الحافظ.

٥٥٦ ــ وأبو سعد إسماعيل بن علي السمَّان.

٥٥٧ ــ وأبو يَعْلَى الخليل بن عبد الله الخليلي القَزْويني.

٥٥٨ ــ وأبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العَتِيقي البغدادي، وقد خَرَّج على «الصحيحين»، وكان ثقةً فَهِماً.

٥٥٩ ــ وأبو عَمْرو عثمان بن سعيد الداني، المقرىء الحافظ.

٥٦٠ ــ وأبو مسعود أحمد بن محمد بن عبد الله البَجَلي الرازي الحافظ.

---

(١) وقع في المخطوطة هكذا: (... عبد الله بن عمر بن الحمان الدمشقي المرّي). وفيه تحريف، والصواب المثبت من «تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٧٦.

٥٦١ ــ وشيخ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني النيسابوري[١]. وآخرون.

الطبقة الثالثة عشرة

٥٦٢ ــ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، صاحب «التاريخ».
٥٦٣ ــ والإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي.
٥٦٤ ــ وأبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمَرِي.
٥٦٥ ــ وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم الأُمَوي مولاهم.
٥٦٦ ــ وأبو حفص عمر بن عُبَيد الله الذُّهْلي الزَّهراوي القرطبي الحافظُ[٢]، عن نَيِّفٍ وتسعين سنة.
٥٦٧ ــ وأبو زكريا عبد الرحيم بن أحمد البُخَاري.
٥٦٨ ــ وأبو إسحاق إبراهيم بن سعيد النُّعماني الحبّال.
٥٦٩ ــ وأبو صالح أحمد بن عبد الملك النيسابوري المؤذِّن.
٥٧٠ ــ وأبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجي، وله تأليفٌ في الجرح والتعديل.
٥٧١ ــ وأبو القاسم سَعْد بن علي الزَّنْجاني.
٥٧٢ ــ وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري.
٥٧٣ ــ وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه.
٥٧٤ ــ وأبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد التميمي الكتّاني.
٥٧٥ ــ وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، العطار الحافظ، مستملي أبي نُعَيم، وكان يُملي من حفظه.
٥٧٦ ــ وأبو علي الحسن بن علي بن محمد البَلْخي الوَخْشِي.
٥٧٧ ــ وأبو سعيد مسعود بن ناصر السِّجْزِي الركّاب. وآخرون.

---

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمن النيسابوري الواعظ المفسِّر.

(٢) وقع في المخطوطة: (الدهلي) أي بالدال المهملة، وصوابه بالذال المعجمة.

الطبقة الرابعة عشرة

٥٧٨ ـ الأمير أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكُوْلا العِجْلي.

٥٧٩ ـ وأبو الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرُون الحافظ.

٥٨٠ ـ وأبو الحسن طاهر بن مُفَوَّز الشاطبي، وكان من أئمة هذا الشأن.

٥٨١ ـ وأبو مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني، وقد خَرَّج على «الصحيحين»، ورَحَل وأكثر.

٥٨٢ ـ وأبو القاسم هبة الله بن عبد الوارث الشيرازي الرّحّال الجوّال.

٥٨٣ ـ وأبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحُمَيدي الأندلسي، نزيل بغداد.

٥٨٤ ـ وأبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي ابن الخاضِبَة.

٥٨٥ ـ والفقيه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المَقْدِسي الزاهد.

٥٨٦ ـ وأبو القاسم مكي بن عبد السلام الرُّمَيْلي الشهيد.

٥٨٧ ـ وأبو علي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن البَرَداني[1]، قال السِّلَفِي: كان أبو علي أحفَظَ من شُجاع الذُّهْلي.

٥٨٨ ـ وأبو علي الحسن بن محمد الغسّاني الجَيّاني، صاحب التصانيف.

الطبقة الخامسة عشرة

٥٨٩ ـ أبو الفضل محمد بن طاهر المَقْدِسي.

٥٩٠ ـ والمؤتَمَنُ بن أحمد بن علي السّاجِي.

٥٩١ ـ وشجاع بن فارس الذُّهلي.

٥٩٢ ـ ومحدِّث همَذان شِيْرُوْيَه بن شَهْرَدار الدَّيْلَمي.

٥٩٣ ـ والقاضي أبو علي الحسين بن محمد بن سُكَّرة الصَّدَفي.

---

(١) هو بفتح الباء والراء كما في غير كتاب ومنها «الأنساب» للسمعاني ٢: ١٤٤. ووقع في مختصره «اللباب» لابن الأثير ١: ١٠٩ «بضم الباء الموحدة»... وهو تحريف عن (بفتح الباء...).

٥٩٤ ـ ومحيي السُّنّة أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوي ابنُ الفَرَّاء.

٥٩٥ ـ وأبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن مَنْدَه الأصبهاني.

٥٩٦ ـ وأبو الفِتيان عمر بن عبد الكريم الدِّهِستاني الرَّوَّاسِيّ.

٥٩٧ ـ وأبو الكرم خميس بن علي الحَوْزي الواسِطي.

٥٩٨ ـ وأبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون النَّرْسي الكوفي.

٥٩٩ ـ وأبو نصر محمود بن الفضل الأصبهاني، الصباغ الحافظ، نزيل بغداد، ولا يُحصَى ما سَمِعَ كَثْرَةً.

٦٠٠ ـ وأبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقّاق الأصبهاني.

٦٠١ ـ وأبو نعيم عبيد الله بن الشيخ أبي علي الحدَّاد الأصبهاني.

٦٠٢ ـ وأبو عامر محمد بن سَعْدُون بن مُرَجَّى العَبْدَرِي المَيُوْرْقي، نزيل بغداد.

٦٠٣ ـ وأبو جعفر محمد بن أبي علي الهَمَذاني الصوفي، ذو الرحلة الشاسعة.

٦٠٤ ـ وأبو نصر أحمد بن عمر بن محمد الغازي، محدِّث أصبهان، وكان بعضهم يفضله على أبي القاسم التَّيْمي.

٦٠٥ ـ وأبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيْمي، مصنف «الترغيب».

٦٠٦ ـ وأبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي.

٦٠٧ ـ وأبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُوْنَارْتي الأصبهاني.

الطبقة السادسة عشرة

٦٠٨ ـ أبو الفضل محمد بن ناصر بن علي السَّلَامي، حافظ بغداد.

٦٠٩ ـ والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي.

٦١٠ ــ وأبو بكر محمد بن حَيْدَرَة بن مُفَوَّز الأندلسي[١].

٦١١ ــ وأبو بكر بن عَطِيّة ــ والدُ ــ المفسِّر الأندلسي[٢].

٦١٢ ــ وأبو بكر محمد بن منصور بن محمد بن السَّمْعاني المَرْوَزي.

٦١٣ ــ وابنه الحافظ أبو سَعْد الرحّال الجوّال[٣].

٦١٤ ــ وأبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السِّلَفِي[٤].

٦١٥ ــ والقاضي عِيَاض بن موسى الأندلسي.

٦١٦ ــ وأبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدبّاغ اللّخْمي، نزيل مُرْسِيَة.

٦١٧ ــ وأبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الله السِّنْجِي المَرْوَزي، محدِّث مَرْو[٥].

---

(١) وقع في المخطوطة: (أبو بكر أحمد بن حيدرة...). وهو في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٢٥٥، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي، ص ٤٥٦: (أبو بكر محمد بن حيدرة...) فأثبته: (محمد).

(٢) اسمه: غالب بن عبد الرحمن الغرناطي الأندلسي. ولفظ (والد) لم يكن في المخطوطة، زدته من «تذكرة الحفاظ» للمؤلف الذهبي ٤: ١٢٦٩.

(٣) اسمه: عبد الكريم بن محمد، ويقال في كنيته: أبو سَعْد وأبو سعيد بالياء، كما نصَّ عليهما ابن خلكان في «الوَفَيات» في ترجمته ١: ٣٠١، وبهما جاء مُكَنًّى في مواضع من «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح، فاعرفه. ومن غلَّط في التعليق عليها: (أبو سعيد) فلا أجْرَ لهُ.

(٤) قلت: السِّلَفِيُّ هذا خاصةً بكسر السين المشددة وفتح اللام، نسبة إلى (سِلَفَة) بكسر السين وفتح اللام والفاء، وفي آخره تاء مربوطة، وهو لفظ عَجَمي، لقبٌ لجده (أحمد) أو (إبراهيم)، ومعناه: ذو ثلاث شِفاه، وذلك أنه كان مشقوق الشَّفَة، فصارت مِثلَ شفتين، غير الشفة الأخرى الأصلية. والأصل فيه بالباء، فأبدلت بالفاء. أفاده ابن خَلِّكان في «الوفيات» في ترجمته ١: ٣٢.

(٥) وقع في المخطوطة هكذا: (السبخي). ووقع في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤: ١٣١٢ هكذا: (السبحي... مولده بقرية سبح الكبيرة». انتهى. وكلاهما =

٦١٨ ــ وأبو المعمَّر المبارك بن أحمد الأنصاري الأَزَجي، محدِّث بغداد.

٦١٩ ــ وأبو مسعود عبد الجليل بن محمد بن عبد الواحد الأصبهاني، كُوْتَاه الحافظ، وَصَفه ابن عساكر بالحفظ، وفَخَّم أمرَه، وعنده «جُزء لُوَين» عن ابن ماجه[1].

٦٢٠ ــ وأبو أحمد مَعْمَر بن عبد الواحد بن الفاخِر القُرَشي.

٦٢١ ــ وأبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذاني العطار، شيخ القُرَّاء والمحدثين بهمَذَان.

٦٢٢ ــ وأبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المَدِيني الحافظ، محدِّث أصبهان.

٦٢٣ ــ وأبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، حافظ الشام.

الطبقة السابعة عشرة

٦٢٤ ــ أبو القاسم خَلَف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بَشْكُوال

= تحريف، وصوابه: السِّنْجِي، وهو من شيوخ السمعاني ذكره في «الأنساب» ٧: ١٦٥ ــ ١٦٦، فقال: «السِّنْجِي نسبة إلى سِنْج بكسر السين المهملة، وسكون النون، وفي آخرها جيم، وهي قرية كبيرة من قرى مرو، على سبعة فراسخ منها...، كان بها ومنها جماعةٌ من العلماءقديماً وحديثاً... ومنهم: شيخنا أبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الله... السِّنْجِي...». وتَرجَم له كما جاء في ترجمته في «تذكرة الحفاظ».

(١) كلمة (كوتاه) لقبٌ له. و(لُوَيْن) لقب لمحدِّثٍ متقدم، هو أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي المصيصي العلَّاف، أحد رجال سنن أبي داود والنسائي، عُمِّر طويلًا، مات سنة ٢٤٦ عن ١١٩ سنة، فصار إسناده عالياً، ومن أجل هذا تنافس المحدثون في تحمل «جزء لُوَين» وروايته، ويُذكر في تراجمهم لمزية علو الإسناد. ولُقِّب هذا المحدِّثُ (لُوَيناً)، لأنه كان يبيع الدواب، فيقول: هذا الفرس له لوين هذا الفرس، له قُدَيْد، فلُقِّب (لُوَيناً).

الأنصاري القرطبي، حافظ الأندلس بلا مدافعة.

٦٢٥ ــ وأبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين الأَزْدي الإشبيلي، خطيب بِجَاية، مؤلِّفُ «الأحكام»، حافظ المغرب، مات هو وحافظ المشرق أبو موسى المَدِيني في عامٍ، وله إحدى وسبعون سنة[1].

٦٢٦ ــ وأبو زَيْد وأبو القَاسِم: عبدُ الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخَثْعَمي السُهَيْلي المالَقِي النَّحْوِي، الحافظ أحد الأعلام.

٦٢٧ ــ وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن حُبَيْش الأنصاري الأندلسي، صاحب التصانيف الأنيقة، وعاش ثمانين سنة.

٦٢٨ ــ وأبو بكر محمد بن خَيْر اللَّمْتُوني الإشبيلي، الحافظ العَلَم، وعاش نيِّفاً وسبعين سنة، وهو قديم الوفاة.

٦٢٩ ــ وأبو المحاسن عمر بن علي القرشي الدمشقي، محدِّث بغداد.

٦٣٠ ــ وأبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهَمَذاني، أحد الأعلام، ومات شاباً طَرِيّاً عن خمس وثلاثين سنة.

٦٣١ ــ وأبو يعقوب يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشِّيرازي ثم البغدادي، صاحب «الأربعين البُلْدانِيّة».

٦٣٢ ــ وأبو المواهب الحسن بن هِبة الله بن محفوظ بن صَصْرَى التَغْلِبي الحافظ الدمشقي.

٦٣٣ ــ وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف بن الفَخّار المالَقِي، حافظ الأندلس في زمانه.

٦٣٤ ــ وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري ابن الجَوْزِي، عالم بغداد.

---

(١) أبو موسى المَديني هو المتقدم برقم ٦٢٢، وقد تُوفِّيا سنة ٥٨١ رحمهما الله تعالى.

٦٣٥ ــ وأبو محمد القاسمُ بن علي بن الحسن بن عساكر، محدث دمشق، وما هو بحافظ، بل له مشاركة قويّة.

الطبقة الثامنة عشرة

٦٣٦ ــ الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور المَقْدِسِي الحنبلي.

٦٣٧ ــ والحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي.

٦٣٨ ــ والمحدِّث أبو نِزار ربيعة بن الحسن بن علي الحضرمي اليَماني.

٦٣٩ ــ والمحدِّث أبو عبد الله محمد بن مكي بن أبي الرجاء الأصبهاني الحنبلي.

٦٤٠ ــ والحافظ أبو بكر عبد الله بن الحسن بن أحمد القرطبي المالَقِي النحوي.

٦٤١ ــ والحافظ أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك بن الأخضر البغدادي.

٦٤٢ ــ والحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضَّل بن علي المَقْدِسِي، الفقيه المالكي.

٦٤٣ ــ والحافظ أبو محمد عبد اللّه بن سليمان بن حَوْط الله الحارثي الأنصاري الأندلسي.

٦٤٤ ــ والحافظ عز الدين محمد بن الحافظ عبد الغني المقدسي.

٦٤٥ ــ والحافظ أبو الخَطّاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجِب القيسي البَلَنْسِي، وقد لقي ابنَ قُزْمان والكبارَ، وصنّف.

٦٤٦ ــ والحافظ أبو القاسم محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم بن مُفرِّج الغافِقِي، المِلاَحي الأندلسي، صاحب التصانيف، وله نيِّف وسبعون سنة.

٦٤٧ ــ والحافظ برهان الدين أبو الفتوح نصر بن أبي الفرج محمد بن علي الحنبلي ابن الحُصْري المقرىء.

٦٤٨ ــ وأبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن القَطِيعي، مؤرِّخ بغداد، وليس بالماهر ولا المحقق.

الطبقة التاسعة عشرة

٦٤٩ ــ أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكُتَامي الفاسي ابنُ القطّان، الحافظ قاضي سِجِلْماسَة.

٦٥٠ ــ والحافظ تقي الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد اللّه بن عبد المحسن الأنصاري ابن الأنماطي بدمشق.

٦٥١ ــ والحافظ أبو القاسم علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي.

٦٥٢ ــ والحافظ أبو موسى عبد اللّه بن الحافظ عبد الغني[1].

٦٥٣ ــ والحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل الأُدَمِي.

٦٥٤ ــ والحافظ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكَلاَعي الأندلسي البَلَنْسِي، أحَدُ الأعلام.

٦٥٥ ــ والحافظ مُعِين الدين أبو بكر محمد بن عبد الغني بن نُقْطَة الحنبلي.

٦٥٦ ــ والحافظ عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجَزَري ابنُ الأثير، صاحب «التاريخ»، و«معرفة الصحابة».

٦٥٧ ــ والحافظ أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الكَلْبي الداني ثم السَّبْتي ابنُ دِحْيَة.

---

(١) أي المقدسي المتقدم برقم ٦٣٦.

٦٥٨ ـ والحافظ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خَلْفون الأزْدِي الأوْنَبي، نزيل إشْبِيليّة، من أبناء الثمانين، وأُولي الإسناد والمعرفة.

٦٥٩ ـ والحافظ ضياء الدين أبو عبد اللّه محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الحنبلي.

٦٦٠ ـ والحافظ محب الدين أبو عبداللّه محمد بن محمود بن النجّار، صاحب «التاريخ».

٦٦١ ـ والحافظ أبو عبد اللّه محمد بن سعيد بن يحيى بن الدُّبَيْثي المؤرِّخ المقرىء.

الطبقة العشرون

٦٦٢ ـ الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري المصري.

٦٦٣ ـ والحافظ زكي الدين محمد بن يوسف البِرْزالي الإشْبِيلي.

٦٦٤ ـ والحافظ سيف الدين أحمد بن المَجْد عيسى بن عبد اللّه المَقْدِسي الحنبلي.

٦٦٥ ـ والحافظ عز الدين أبو الفتح عُمَر بن محمد بن منصور بن الحاجب الأميني.

٦٦٦ ـ والحافظ أبو موسى عيسى بن سليمان الرُّعَيْني الأندلسي.

٦٦٧ ـ والحافظ شرف الدين أحمد بن محمود بن الجوهري الدمشقي.

٦٦٨ ـ والحافظ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي الأموي المصري العَطّار.

٦٦٩ ـ والحافظ تقي الدين إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصَّرِيفِيني، مات بدمشق وله ستون سنة.

٦٧٠ ـ والحافظ أبو القاسم قاسِم بن محمد بن الطيلَسان الأنصاري القرطبي وله تصانيف ومعرفة.

٦٧١ ـ والحافظ أسْعَدُ الدين[1] أبو القاسم عبد الرحمن بن مُقرِّب الكِنْدِي الإسكندراني.

٦٧٢ ـ والحافظ المفتي تقي الدين أبو عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري، الشافعي ابنُ الصلاح.

٦٧٣ ـ والإمام شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المُرْسِي.

٦٧٤ ـ والحافظ صدر الدين حسن بن محمد بن محمد البَكْري الصُّوفي، على ضعف فيه.

٦٧٥ ـ والمفيد محبّ الدين عبد الله بن أحمد بن أبي بكر السَّعْدي المَقْدِسي ولم يكتهل.

٦٧٦ ـ والحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القُضَاعي البَلَنْسي ابنُ الأبّار.

٦٧٧ ـ والحافظ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس اليَعْمُري الإشْبِيلي، خطيب تونس، عالم المغرب.

٦٧٨ ـ والصاحب الحافظ كمال الدين أبو القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله العَقِيلي الحَلَبي، صاحبُ «تاريخ حلب»[2].

٦٧٩ ـ والحافظ عز الدين أبو محمد عبد الرزاق ابن رزق الله بن أبي بكر، الرَّسْعَني المفسِّر[3].

٦٨٠ ـ والحافظ زين الدين أبو البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي.

٦٨١ ـ ونَسِيبُه الحافظ شرف الدين يوسف بن الحسن بن بدر بن النابلسي.

---

(١) هكذا في المخطوطة وفي «العبر» ٥: ١٧٧، و«الشذرات» ٥: ٢٢٠. ووقع في «تذكرة الحفاظ»: (أسد الدين)، وهو تحريف.

(٢) وهو المشهور بكمال الدين ابن العَدِيم.

(٣) هذه النسبة إلى بلدة رأس عين.

٦٨٢ ـ والحافظ أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى بن مُسْدِي الأزْدِي الغَرْناطي المجاوِر[١].

٦٨٣ ـ والعلامة شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الشافعي، صاحب التصانيف[٢].

٦٨٤ ـ والحافظ جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود الصَّابوني.

٦٨٥ ـ والمفيد شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن عمار بن هَامِل الحَرَّاني.

٦٨٦ ـ والمحدِّث المفيد وجيه الدين أبو المظفر منصور بن سُلَيم الهَمْداني، مؤرِّخ الإسكندرية، وله «الأربعون البلدية»[٣]، وغيرُ ذلك.

الطبقة الحادية والعشرون

٦٨٧ ـ الإمام شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شَرَف بن مُرِّي النواوي، الشافعي الحافظ.

٦٨٨ ـ والحافظ العلامة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي.

---

(١) أي في مكة المكرمة.

(٢) هو الإمام المشهور بأبي شَامَة المقدسي، المؤرِّخ المحدِّث الفقيه المقرىء النحوي، صاحب التصانيف. ووقعَتْ في المخطوطة كنيتُهُ: (أبو محمد). وكنيتُه في مصادر ترجمته: (أبو القاسم) كما في «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٦٠، و«العبر» ٥: ٢٨٠ للمؤلف الذهبي، و«شذرات الذهب» ٥: ٣١٨، وغيرِ كتاب. فيكون (أبو محمد) سَبْق قلم من الناسخ.

(٣) هكذا في المخطوطة، وفي «تذكرة الحفاظ» ٤: ١٤٦٧ بلفظ «البلدانية» وهي أولى.

٦٨٩ ــ والحافظ جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد اللّٰه الحَلَبي ابن الظاهري.

٦٩٠ ــ والمتقن شرف الدين محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان المَيْدُومي المصري.

٦٩١ ــ والمفيد مكين الدين أبو الحسن بن عبد العظيم الحِصْني.

٦٩٢ ــ والحافظ المفيد رشيد الدين أبو بكر محمد بن الحافظ عبد العظيم المنذري، ومات شاباً.

٦٩٣ ــ والحافظ زين الدين أبو الفتح محمّد بن محمد بن أبي بكر الأَبِيْوَرْدِي الصوفي.

٦٩٤ ــ والمحدِّث أمين الدين أبو اليُمْن عبد الصَّمَد بن عبد الوهاب بن زين الأُمناء، ابنُ عساكر.

٦٩٥ ــ والإمام قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن القَسطَلَّاني.

٦٩٦ ــ والحافظ تقي الدين عُبَيْد بن محمد بن عباس الإِسْعِرْدِي.

٦٩٧ ــ والمحدِّث تقي الدين إدريس بن محمد بن مُزَيْز الحَمَوي[١].

٦٩٨ ــ والمحدِّث محب الدين أحمد بن عبد اللّٰه بن محمد الطبري المكي، مصنف «الأحكام».

٦٩٩ ــ والحافظ عز الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني المصري النقيب.

---

(١) مُزَيز: بزايين بالتصغير كزُبَيْر، ضبطه الزبيدي في «تاج العروس» ٤: ٨١. ووقع في المخطوطة (مزين). وهو تحريفٌ. ووقع في «شذرات الذهب» ٥: ٤٢٣ (مزيد)، وعلّق عليه محققه بقوله: «في الأصل: (مرين). وفي تاريخ الإسلام للذهبي: (مزيد). انتهى كلامه. قلت: هذا كله تحريف، والصواب: (مُزَيْز) كما تقدم نقلُه.

٧٠٠ ـ والحافظ نجم الدين علي بن عبد الكافي الرَّبَعِي الدمشقي، ومات شاباً.

٧٠١ ـ والحافظ شمس الدين محمّد بن محمد بن جَعْوَان الأنصاري الدمشقي النحوي، وتُوفِّي قبل الكهولة.

٧٠٢ ـ والحافظ شهاب الدين أحمد بن فَرَح بن أحمد اللَّخْمي الإشبيلي[1].

٧٠٣ ـ والحافظ المقرىء أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبَير الثَّقَفي الغَرْناطي.

٧٠٤ ـ والحافظ العلامة قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القُشَيري ابن دقيق العيد.

الطبقة الثانية والعشرون

٧٠٥ ـ الحافظ الحجة جمال الدين أبو الحَجّاج يوسف بن عبد الرحمن القُضَاعي الكَلْبي المِزِّي.

٧٠٦ ـ والحافظ العَلَم شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحَرَّاني ابنُ تيمية.

---

(١) لفظ (فَرَح) هنا: بفتح الفاء والراء جميعاً، بعدهما حاء مهملة. وقد وقع في المخطوطة: (فرج) أي بالجيم، وهو تحريف. وضبطه العلامة الضابط المتقن خير الدين الزركلي في «الأعلام» ١:١٨٦ و٥:٣٤١، مشكولاً ومضبوطاً: (فَرْح بسكون الراء). انتهى.

تابعه عليه محقِّقا «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٨:٢٦، ثم تَابَعَه وتابَعَهما محقِّقُ «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٥١٤. والمشهورُ: فَرَح، بفتح الراء كما هو محفوظ، وكما ضبطه به الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٣:١٠٧٢، وترجم له فيه أيضاً. وضبطه ابنُ ناصر الدين الدمشقي بسكون الراء كما تقدم في التعليق على ترجمته برقم ١٧٣ في (المتكلمون في الرجال)، فاختلَف الضبطُ فيه.

٧٠٧ ــ والحافظ قاضي القضاة سعد الدين مسعودُ بن أحمد بن مسعود الحارثي الحنبلي.

٧٠٨ ــ والمحدِّث العلامة أثير الدين أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن حَيَّان الأندلسي، شيخُ العربية بالقاهرة.

٧٠٩ ــ والمحدِّث اللغوي صفي الدين محمود بن أبي بكر الأُرْمَوِي القَرافي.

٧١٠ ــ والحافظ المفيد شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن سَامَة[1].

٧١١ ــ وشيخنا المفيد أبو الحسن علي بن مسعود بن نفيس المَوْصِلي.

٧١٢ ــ والحافظ عَلَمُ الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي.

٧١٣ ــ والمفيد شمس الدين أبو العلاء محمود بن أبي بكر البُخَاري الفَرَضي، وكان حافظاً.

٧١٤ ــ والحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحَلَبي.

٧١٥ ــ والحافظ فتح الدين أبو الفتح محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن سيد الناس، اليَعْمُري الأندلسي ثم المصري.

آخر الكتاب، والحمد لله وحده.

---

(١) وقع في المخطوطة: (شامة)، أي منقوطاً بثلاث نقط. وهو تحريف، صوابه: (سَامَة) بالسين المهملة كما ضبطه المؤلف الذهبي في «المشتبه» ص ٣٨٦، وكما جاء في «تذكرة الحفاظ» له ٤: ١٤٨٥ و ١٥٠١، وترجم له هنا إذ كان في عِدَادِ شيوخه، رحمهم الله أجمعين.





المحتوى :

١ ـ الأعلام

أبو

٢ ـ الكتب ومؤلفوها

٣ ـ المصادر والمراجع

اقتصرتُ فيها على ذكر الكتب التي سُمِّيتْ وجَرَى العزوُ إليها، في الأصل أو في التعليق، وأغفلتُ منها ما رجعتُ إليه ولم أُسمِّه، وما طُبع منها بمصر أغفلتُ ذكرَ بلده

١ ـ آداب الشافعي لابن أبي حاتم الرازي، طبعة عزت العطار بالقاهرة ١٣٧٣.
٢ ـ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون للتهانوي في أول «إعلاء السنن». كراتشي بلا تاريخ.
٣ ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي، الميمنية ١٣١١.
٤ ـ إعلاء السنن لظفر أحمد التهانوي. كراتشي إدارة القرآن دون تاريخ.
٥ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة المصورة في بيروت ١٣٨٩.
٦ ـ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمحمد راغب الطباخ. المطبعة العلمية بحلب ١٣٤٥.
٧ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهلَ التوريخ للسخاوي. مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٩، ومطبعة العاني في بغداد ١٣٨٢.
٨ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ـ مخطوط ـ، ثم طُبع في بغداد.
٩ ـ الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن بالهند ١٣٨١.
١٠ ـ الأم لإمام المذهب الإمام محمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي. بولاق ١٣٢١.
١١ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر. مطبعة المعاهد ١٣٥٠.
١٢ ـ إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن لظَفَر أحمد التهانوي. كراتشي ١٣٨٧.

١٣ ــ الأنساب للسمعاني. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٨٢.
١٤ ــ الإنصاف في أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي. شركة المطبوعات العلمية ١٣٢٧.
١٥ ــ أهل المئة فصاعداً للذهبي. في مجلة المورد البغدادية في المجلد الثاني العدد الرابع ١٣٩٣.
١٦ ــ بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم العمري، الطبعة الثانية مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٢.
١٧ ــ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. السعادة ١٣٤٨.
١٨ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. السعادة ١٣٥١.
١٩ ــ بيان زَغَل العلم والطلب للذهبي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧.
٢٠ ــ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب للكوثري. الأنوار ١٣٦١.
٢١ ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي. المطبعة الخيرية ١٣٠٦.
٢٢ ــ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبي. دار الكتب المصرية ١٩٧٥. الجزء الأول.
٢٣ ــ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. السعادة ١٣٤٩.
٢٤ ــ تاريخ خليفة بن خياط بتحقيق العمري. الطبعة الثانية بمطبعة الكتبي بدمشق ١٣٩٧.
٢٥ ــ التاريخ الصغير للبخاري. مطبع أنوار أحمد في إلّه آباد بالهند ١٣٢٥.
٢٦ ــ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني. الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ.
٢٧ ــ تبيين كذب المفتري فيما نسب لأبي الحسن الأشعري لابن عساكر. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧.
٢٨ ــ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي. المكتبة العلمية ١٣٧٩.
٢٩ ــ تذكرة الحفاظ للذهبي. الطبعة الثالثة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٧٥.
٣٠ ــ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض. المطبعة الملكية بالرباط ١٣٨٤، وطبعة بيروت ١٣٨٧.
٣١ ــ الترغيب عن صلاة الرغائب للعز بن عبد السلام ضمن مساجلة علمية الآتية برقم ١١٣.

٣٢ ــ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣٢٤.
٣٣ ــ تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي. المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٣٧١.
٣٤ ــ تقريب التهذيب لابن حجر بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتاب ١٣٨٠.
٣٥ ــ تنقيح الفصول في الأصول للقرافي. مطبعة النهضة في تونس ١٣٤٠.
٣٦ ــ تهذيب التهذيب لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٢٥.
٣٧ ــ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمِزِّي ــ مخطوط ــ مصورة عنه.
٣٨ ــ توجيه النظر إلى أصول الأثر للعلامة طاهر الجزائري. الجمالية ١٣٢٨.
٣٩ ــ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٦.
٤٠ ــ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٧١.
٤١ ــ جِلاء العينين في محاكمة الأحمدين لنعمان الآلوسي. مطبعة المدني ١٣٨١.
٤٢ ــ جمع الجوامع في أصول الفقه للتاج السبكي. الأزهرية ١٣٣١.
٤٣ ــ حاشية البنّاني على جمع الجوامع. الأزهرية ١٣٣١.
٤٤ ــ حاشية محمد جُعيط التونسي على تنقيح الفصول. مطبعة النهضة بتونس ١٣٤٠.
٤٥ ــ الحاوي للفتاوي للسيوطي. الطبعة الثالثة السعادة ١٣٧٨.
٤٦ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للخزرجي. الطبعة الثالثة، بيروت ١٣٩٩.
٤٧ ــ الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي. الخيرية ١٣٠٤.
٤٨ ــ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨.
٤٩ ــ الديباج المُذْهَب في معرفة علماء المذهب لابن فرحون المالكي. مطبعة المعاهد ١٣٥١.
٥٠ ــ ديوان ابن قيس الرُّقَيّات. دار بيروت ودار صادر، بيروت ١٣٧٨.

٥١ ـ الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام لبشار عواد معروف، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦.

٥٢ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي. مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٢.

٥٣ ـ ذيول تذكرة الحفاظ للحُسَيني وابن فهد والسيوطي. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧.

٥٤ ـ الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب لابن الصلاح ضمن مساجلة علمية الآتية برقم ١١٣.

٥٥ ـ الرسالة للإمام الشافعي بتحقيق أحمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨.

٥٦ ـ رسالة المسترشدين للحارث المحاسبي، بيروت الثانية ١٣٩١، والثالثة ١٣٩٤.

٥٧ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة للكتاني. دمشق ١٣٨٣.

٥٨ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي. الطبعة الثانية دار لبنان ببيروت ١٣٨٩.

٥٩ ـ سنن ابن ماجه بضَبْط محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.

٦٠ ـ سنن الترمذي بشرح تحفة الأحوذي للمباركفوري. دهلي بالهند ١٣٤٦.

٦١ ـ السنن الكبرى للبيهقي. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤.

٦٢ ـ سِيَر أعلام النبلاء للذهبي، دار المعارف ١٩٥٦ وما بعدها.

٦٣ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لابن مخلوف. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٤٩.

٦٤ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي ١٣٥٠.

٦٥ ـ شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي. الأزهرية ١٣٣١.

٦٦ ـ شَرْح شَرْح النخبة لعلي القاري. مطبعة إخوت بإصطنبول ١٣٢٧.

٦٧ ـ شرح النخبة: نزهة النظر لابن حجر بحاشية لقط الدرر للعدوي. مطبعة التقدم ١٣٢٣.

٦٨ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨١.

٦٩ ــ الصحاح في اللغة للجوهري بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار الكتاب ١٣٧٦.
٧٠ ــ صحيح مسلم بشرح الإمام النووي. المطبعة المصرية ١٣٤٨.
٧١ ــ الضعفاء الصغير للبخاري. مطبعة أنوار أحمد في إلَه آباد بالهند ١٣٢٥.
٧٢ ــ الضعفاء والمتروكون للنسائي. مطبعة أنوار أحمد في إلَه آباد بالهند ١٣٢٥.
٧٣ ــ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي. مكتبة القدسي ١٣٥٥.
٧٤ ــ طبقات الحفاظ للسيوطي. مطبعة الاستقلال الكبرى ١٣٩٣.
٧٥ ــ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى. مطبعة السنة المحمدية دون تاريخ.
٧٦ ــ طبقات خليفة بن خياط بتحقيق أكرم ضياء العمري. مطبعة العاني بغداد ١٣٨٧.
٧٧ ــ الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي. مجمع البحوث بالقاهرة ١٣٨٩.
٧٨ ــ طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي. الحسينية ١٣٢٤ وعيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.
٧٩ ــ الطبقات الوسطى للتاج السبكي ــ مخطوط ــ بالواسطة عن تعليقات الطبقات الكبرى.
٨٠ ــ العِبَر في خَبَر من عَبَر للذهبي. طبع حكومة الكويت ١٣٨٠.
٨١ ــ عقود الجُمَان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحي. مطبعة المعارف الشرقية بحيدر آباد الدَّكَن بالهند ١٣٩٤.
٨٢ ــ العِلَل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل. جامعة أنقرة في تركيا ١٣٨٢.
٨٣ ــ علم التأريخ عند المسلمين لفرانز روزنثال. مطبعة العاني بغداد ١٩٦٣.
٨٤ ــ علوم الحديث: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح. المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠، وطبعة المكتبة العلمية للنمنكاني بالمدينة المنورة. مطبعة الأصيل بحلب ١٣٨٦.
٨٥ ــ عيون الأثر من فنون المغازي والسِّيَر لابن سيد الناس. مكتبة القدسي ١٣٥٦.
٨٦ ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. المكتبة السلفية ومطبعتها ١٣٨٠.
٨٧ ــ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي. لكنو بالهند ١٣٠٣.
٨٨ ــ فقه أهل العراق وحديثهم للكوثري. دار القلم في بيروت ١٣٩٠.

٨٩ ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد الحجوي الفاسي. طبع الرباط وتونس وفاس ١٣٤٥.
٩٠ ـ فهرس الفهارس والأثبات لعبد الحي الكتاني. فاس ١٣٤٦.
٩١ ـ فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت لعبد العلي اللكنوي. بولاق ١٣٢٢.
٩٢ ـ فيض الباري بشرح صحيح البخاري لمحمد أنور شاه الكشميري. مطبعة حجازي ١٣٥٧.
٩٣ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي. مطبعة الحسينية المصرية ١٣٣٠.
٩٤ ـ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي. دار القلم بيروت ١٣٩٢.
٩٥ ـ الكامل لابن عدي: مقدمته بتحقيق صبحي البدري السامرائي. مطبعة الأعظمي بغداد ١٩٧٧.
٩٦ ـ كتاب العُلُوّ للعَليّ الغَفّار للذهبي ـ مخطوط ـ.
٩٧ ـ الكاشف في رجال الكتب الستة للذهبي. دار النصر ١٣٩٢.
٩٨ ـ الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث للبرهان الحلبي ـ مخطوط ـ.
٩٩ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. إصطنبول ١٣٦٠.
١٠٠ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد بالهند ١٣٥٧.
١٠١ ـ كوثر النبي في المصطلح للفرهاروي. نشر المكتبة القاسمية في ملتان بباكستان ١٣٨٢.
١٠٢ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير. مكتبة القدسي ١٣٥٧.
١٠٣ ـ لحظ الألحاظ للحُسَيني، ضمن ذيول تذكرة الحفاظ السابق برقم ٥٣.
١٠٤ ـ لسان الميزان لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد بالهند ١٣٢٩.
١٠٥ ـ المؤتلِف والمختلِف لعبد الغني الأزدي. مطبع أنوار أحمد في إلٓه آباد بالهند ١٣٢٧.
١٠٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي. مكتبة القدسي ١٣٥٢.
١٠٧ ـ المجموع شرح المهذب للنووي. مطبعة التضامن الأخوي ١٣٤٤.
١٠٨ ـ المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدُّبَيثي. المعارف بغداد ١٣٧١.
١٠٩ ـ مختصر سنن أبي داود للمنذري. مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧.
١١٠ ـ مختصر «الصواعق المرسلة لابن القيم» لمحمد الموصلي. السلفية ١٣٤٩.
١١١ ـ مرآة الجَنان وعبرة اليقظان لليافعي. دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد بالهند ١٣٣٧.

١١٢ ــ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل لعبد الفتاح أبو غدة. دار القلم ببيروت ١٣٩١.
١١٣ ــ مساجلة علمية بين العز بن عبد السلام وابن الصلاح. المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٠.
١١٤ ــ المسند للإمام أحمد بن حنبل. المطبعة الميمنية ١٣١٣.
١١٥ ــ مشتبه النسبة للأزدي. مطبع أنوار أحمد في إلّه آباد بالهند ١٣٢٧.
١١٦ ــ مشتبه النسبة للذهبي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٢.
١١٧ ــ المصابيح في صلاة التراويح للسيوطي، ضمن الحاوي للفتاوي السابق برقم ٤٥.
١١٨ ــ المعجم المفهرس للحافظ ابن حجر (مخطوط).
١١٩ ــ معجم البلدان لياقوت الحموي. السعادة ١٣٢٣ وغيرها من طبعاته.
١٢٠ ــ معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس. مطبعة سركيس ١٣٤٦.
١٢١ ــ معرفة علوم الحديث للحاكم. دار الكتب المصرية ١٣٥٦.
١٢٢ ــ معرفة القراء الكبار للذهبي. دار التأليف ١٣٨٧.
١٢٣ ــ مُعِيد النِّعَم ومُبِيد النِّقَم للتاج السبكي. دار الكتاب العربي ١٣٦٧.
١٢٤ ــ المغني في فقه السادة الحنابلة لابن قدامة الحنبلي. المنار ١٣٤٢.
١٢٥ ــ المغني في الأسماء والألقاب والأنساب للفَتّني. المطبع المجتبائي بدهلي بالهند، ١٣٢٠.
١٢٦ ــ المغني في الضعفاء للذهبي. مطبعة البلاغة، حلب ١٣٩١.
١٢٧ ــ منهاج السنة النبوية لابن تيمية. بولاق ١٣٢١.
١٢٨ ــ منهج النقد عند المحدثين للدكتور نور الدين عتر. الأولى بدار الفكر بدمشق دون تاريخ، والثالثة فيها ١٤٠١.
١٢٩ ــ الموافقات في أصول الفقه للشاطبي. مطبعة المكتبة التجارية دون تاريخ.
١٣٠ ــ المُوقِظَة في مصطلح الحديث للذهبي. دار البشائر الإسلامية ببيروت ١٤٠٥.
١٣١ ــ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢.
١٣٢ ــ نظم العِقيان في أعيان الأعيان للسيوطي. المطبعة السورية الأميركية في نيويورك ١٩٢٧.

١٣٣ ـ نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب للمَقَّري. دار صادر ببيروت ١٣٨٨.
١٣٤ ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف بإصطنبول ١٩٥١.
١٣٥ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني. دار الطباعة المنيرية ١٣٤٧.
١٣٦ ـ الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي. طبعة فرانز في تركيا ١٣٨١.
١٣٧ ـ وفَيات الأعيان للقاضي ابن خَلِّكان. المطبعة الميمنية ١٣١٠.

٤ ـ الأبحاث

قاعدة في الجرح والتعديل

قاعدة في المؤرخين

المتكلِّمون في الرجال
للحافظ السخاوي

ذكرُ من يُعتمَدُ قولُه في الجرح والتعديل للحافظ الذهبي